صناعات قطر

2023

التقرير السنوي

صنـــاعـــات قـــطر
Industries Qatar

بيان إخلاء المسؤولية

تندرج الشركات التي تمتلك فيها صناعات قطر (ش.م.ع.ق.) استثمارات بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا التقرير السنوي، يُشار أحياناً إلى شركة صناعات قطر بعبارة "صناعات قطر" أو كلمة "المجموعة" لدواعي الملاءمة.

قد يحتوي هذا التقرير على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات التشغيلية وأنشطة الأعمال التي تديرها صناعات قطر. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير بين النتائج الفعلية أو أداء الأعمال أو الأداء التشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على المجموعة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق بمنتجات المجموعة، (ج) فقدان الحصة من السوق والمنافسة داخل القطاع، (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية، (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية، (و) تغير ظروف الأسواق والظروف المالية والاقتصادية، (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً كبيراً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة هنا. وتهدف جميع البيانات الواردة هنا إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذا التقرير.

لا تتحمل صناعات قطر وأعضاء مجلس إدارتها ومسؤوليها وموظفيها ومستشاريها والشركات المتعاقدة معها ووكلائها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو أضرار أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر صناعات قطر وشركاتها التابعة ومشاريعها المشتركة وشركاتها الشقيقة مُلزمة بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن صناعات قطر دقة البيانات التاريخية الواردة هنا

صناعات قطر (ش.م.ع.ق.)

ص.ب. 3212، الدوحة، قطر
هاتف: 2080 4013 974+
فاكس: 9750 4013 974+
الموقع الإلكتروني: www.iq.com.qa
البريد الإلكتروني: iq@qatarenergy.qa

تحقيق التمييز في وسط تحديات على مستوى الاقتصاد الكلي والأداء المميز يعكس جهودنا لإضافة قيمة مستدامة.“

الرسالة

تلتزم صناعات قطر بزيادة الطاقة الإنتاجية وتوسيع نطاق منتجاتها الصناعية من خلال تعزيز محفظة أعمالها واستثماراتها الداعمة في الحفاظ على نمو مربح وتلبية توقعات المساهمين.

الرؤية

تهدف صناعات قطر إلى أن تصبح إحدى الشركات الرائدة والمتميزة في إنتاج منتجات صناعية عالية الجودة من خلال محفظتها المتنامية التي تدر عوائد مربحة وتخلق قيمة لمساهميها.

جدول المحتويات

14
تقرير
مجلس الإدارة
34
تقرير مدقق الحسابات
المستقل
51
تقرير حوكمة
الشركة 2023
23
نبذة حول مجموعة
صناعات قطر
10
مجلس الإدارة
26
نبذة حول قطاعات أعمال
المجموعة
13
كلمة
رئيس مجلس الإدارة
44
البيانات المالية الموحدة
18
تقرير مجلس الإدارة بشأن
قطاعات المجموعة

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

مجلس الإدارة

سعادة المهندس
سعد بن شريده الكعبي
وزير الدولة لشؤون الطاقة،
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السيد/ عبدالعزيز محمد المناعي
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ عبدالله أحمد الحسيني
عضو

الدكتور/ محمد يوسف الملا
عضو

السيد/ عبدالرحمن علي العبدالله
عضو

السيد/ عبدالرحمن محمد السويدي
عضو

السيد/ أحمد عبدالقادر الأحمد
عضو

سعادة السيد/ أحمد بن علي الحمادي
عضو

"حقق نموذجنا المرن منخفض التكلفة وتفوقنا التشغيلي الراسخ نجاحاً ملحوظاً في عام 2023 على الرغم من التقلبات التي اجتاحت السوق"

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمون،

إنه لشرف لي أن أقدم التقرير السنوي لشركة صناعات قطر لعام 2023، إحدى أكبر الشركات المدرجة في دولة قطر. أود بداية أن أعرب عن شكري وتهنئتي إلى زملائي أعضاء مجلس الإدارة وفرق الإدارة العليا في شركات مجموعتنا وفريق إدارة منتجات وذاك عن تفانيهم وعملهم الدؤوب واهتمامهم بتحقيق نتائج تشغيلية ومالية جديرة بالتقدير في المشهد الاقتصاد العام الذي يتسم بالتغيير المستمر. أود أيضًا أن أعبر - على وجه الخصوص - عن امتناني لمساهمينا على ثقتهم ودعمهم المستمر لنا.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

اتسم المشهد الاقتصاد العام بتقلبات مستمرة طوال عام 2023 على المستوى العالمي. إلا أن المصنعين تمكنوا من تخفيف وطأة التحديات التي يواجهونها -لا سيما في أوروبا خلال عام -2022 خصيصاً في ظل عودة إمدادات المواد الخام، وتعزيز الخدمات اللوجستية، وصولاً إلى الاستقرار في سلسلة التوريد وتحسين الإنتاج. بينما اضطرت معظم البنوك المركزية إلى اتباع سياسات نقدية حذرة لمكافحة التضخم الذي فاق التوقعات. وقد انخفض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري نتيجة لذلك، مما أدى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي نمواً طفيفاً وتخفيض أسعار المنتجات عبر سلة منتجاتنا. إلا أن المجموعة أظهرت أداءً تشغيليًا وماليًا جديرًا بالشكر على الرغم من هذه التحديات الخارجية، وقد كان هذا الأداء معززاً بالتميز التشغيلي والدعم اللوجستي العالمي والقوة المالية التي لا ينافسنا فيها أحد.

آخر مستجدات حول الأعمال الاستراتيجية

نفذت المجموعة في عام 2022 عدة مبادرات استراتيجية بغية دعم عملية تنويع المنتجات وتحسين خطة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وتعزيز القيمة المضافة. انطوت إحدى هذه المبادرات على مشروع الأمونيا الزرقاء بقيمة 1.06 مليار دولار أمريكي، متضمناً سعة اسمية تقدر بـ 1.2 مليون طن متري سنويًا من الأمونيا (مشروع قافكو7-). كما قدمت المجموعة مشروعًا جديدًا للبولي فينيل كلوريد بسعة 350,000 طن متري من البولي فينيل كلوريد، مستثمرة 239,000 دولار أمريكي من النفقات الرأسمالية المدرجة في الميزانية. يأتي هذا الاستثمار لتدعم التحكم في سلسلة قيمة الكلور والقلويات للمجموعة.

يسير مشروع قافكو7- بنجاح، حيث تتقدم جميع مسارات الأعمال المحورية تقدماً مشهوداً ومن المتوقع أن يجري تشغيلها وفقًا للجدول الزمني المحدد. من المتوقع أيضًا أن تقوم شركة قافكو " شركة قطر للأسمدة الكيماوية" بتشغيل الأمونيا 1 و 2 عند الانتهاء من مشروع قافكو7- والإطلاق التجاري له، مما يضيف أحجام الأمونيا الإجمالية القابلة للبيع للمجموعة.

أما بالنسبة لمشروع البولي فينيل كلوريد، فقد انتقل إلى مرحلة الإنشاءات. حيث يقوم فريق العمل في المشروع بمراقبة مسار العمل المحوري لضمان تحقيق الغايات المستهدف إنجازها. سيصبح المصنع عند الانتهاء من المشروع رائداً إقليميًا في مجال إنتاج الكلوريد متعدد الفينيل، مما يعزز سلسلة القيمة النهائية كما سيقدم هذا المشروع مصدرًا محليًا للبولي فينيل كلوريد مما يعزز الإمكانات الاقتصادية للصناعات المحلية.

أما في قطاع الصلب، فقد استحوذت شركة قطر ستيل على شركة القطرية لإنتاج حديد التسليح، مقابل 346 مليون ريال قطري خلال النصف الثاني من عام 2023. بالإضافة إلى توحيد السوق، ستساهم عملية الاستحواذ في استقطاب قدرات جديدة إلى شركة قطر ستيل من حيث تنويع المنتجات. تتمتع شركة القطرية لإنتاج حديد التسليح التي تم الاستحواذ عليها حديثًا بالقدرة على إنتاج لفائف قضبان الأسلاك.

النتائج المالية

يسرنا الاعلان عن النتائج المالية المميزة لصناعات قطر لهذا العام المليء بالتغيرات والرؤية غير الواضحة. حيث سجلت صناعات قطر صافي أرباح قدره 4.7 مليار ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وسجلت ربحية السهم مبلغ 0.78 ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

توزيعات أرباح المساهمين

يقترح مجلس الإدارة سداد إجمالي توزيعات الأرباح السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بقيمة 4.7~ مليار ريال قطري، مما يعادل مبلغ 0.78 ريال قطري للسهم الواحد. تأتي هذه الاقتراحات استنادًا إلى الحاجة المتوقعة للسيولة لتمويل المشاريع الرأسمالية الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى تقييم الظروف الاقتصادية الحالية على المدى القصير والمتوسط.

الخاتمة

ختاماً، أود أن أعرب عن خالص شكري وامتناني إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لقيادته الرشيدة ودعمه المستمر وتوجيهاته الكريمة لقطاع الطاقة القطري.

وأثق بأن زملائي من أعضاء مجلس الإدارة وفرق الإدارة العليا لشركات المجموعة وموظفيها يقفون على أهبة الاستعداد لخوض غمار عام آخر من العمل الجاد. ولا شك أنه ستكون هناك فرص وتحديات جديدة، الأمر الذي سيتطلب الكثير من العمل حتى نحقق أهدافنا الاستراتيجية، فيما نتطلع معاً إلى ضمان أن تظل صناعات قطر إحدى الشركات الصناعية الرائدة في المنطقة.

تقرير
مجلس الإدارة

اجتازت صناعات قطر عام 2023 صعوبات تقلبات الاسواق وانخفاض الطلب واستطاعت تحقيق نتائج متميزة من خلال سرعة الاستجابة والتميز التشغيلي.“

مقدمة

في ظل بيئة متغيرة تتمثل في زيادة أسعار الطاقة والسلع الأساسية وتعقيد المشهد الاقتصاد الكلي، عاد الأداء المالي للمجموعة إلى مستواه الوسطي مع استقرار العمليات في عام 2023، وذلك بعد تحقيق إحدى أكثر السنوات تميزًا ونجاحًا منذ تأسيس المجموعة في عام 2022.

يسر مجلس الإدارة أن يعرض مجموعة مميزة من النتائج المالية والتشغيلية، متأثرة بانخفاض أسعار المنتجات في ظل بيئة اقتصادية تحمل تحديات كبيرة. حيث أدى ضعف الطلب من قِبل المستهلكين، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة وعودة الإمدادات في اقتصادات الصناعية الرئيسية، إلى تراجع كبير في أسعار المنتجات بعد أن وصلت ذروتها في عام 2022. ومن جهة أخرى، استمرت المجموعة بتنفيذ عملياتها بصورة فعالة، حيث بلغ إنتاجها 16.8 مليون طن متري، وبلغت موثوقية المرافق نسبة 98%، مع توافر المرافق بنسبة 81%.

مراجعة الاقتصاد الكلي

مع انفتاح الأسواق في عام 2023، كانت الرؤية الاقتصادية غير واضحة، مما خلق تحديات كبيرة للمنتجين والمشترين متمثلة بزيادة العرض وتراجع الطلب والهوامش. حيث بدأ الطلب العالمي في الانخفاض منذ منتصف عام 2022 بعد أن وصل الى مستوياته القياسية منذ أواخر عام 2021، نظراً لزيادة أسعار الفائدة وارتفاع التضخم. وذلك وصولاً إلى عام 2023، حيث بدأت مؤشرات الاستقرار تطغى على المشهد الاقتصادي الكلي بعد أن شهد اضطراباً في عام 2022.

خلال النصف الأول من عام 2023، بدأت أسعار الطاقة والسلع الأساسية في الانخفاض، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى استعادة الإمدادات العالمية. ساهمت المجالات الاقتصادية ذات الصلة بالمصانع واستقرار المواد الخام وزيادة توافر إمدادات الغاز الطبيعي بشكل أساسي في استعادة الإمدادات عبر القطاعات التي تعمل فيها المجموعة. بالإضافة الى ذلك، ترجع الصين تدريجياً الى مستوياتها الإنتاجية التي تمتعت بها قبل كوفيد، وبالإمكان أن تصبح مصدراً في قطاع البتروكيماويات.

من جهة أخرى، شهدت أسعار السلع تراجعًا ملحوظًا بفعل السياسة النقدية المتشددة التي اعتمدتها العديد من البنوك المركزية للحد من الاقتراض والإنفاق، مما ساهم بشكل فعال في تخفيف حدة الضغوط التضخمية. كما أثرت زيادات أسعار الفائدة بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مما أدى إلى ضعف الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض الإنفاق الاستثماري. وتأثر الطلب على معظم سلع محفظة منتجاتنا تأثيراً ملحوظاً نظراً لانخفاض الإنفاق الاستهلاكي.

إلى جانب ذلك، أثر ارتفاع أسعار الفائدة بشكل غير مباشر على الطلب على السلع الأساسية. حيث ارتفعت تكلفة السلع على المستهلكين نتيجة لتعزيز الدولار الأمريكي بسبب ارتفاع أسعار الفائدة. تساهم جميع العوامل الاقتصادية الكلية المذكورة في تسليط الضوء على التقلبات السائدة في المشهد الاقتصادي العالمي في عام 2023، والتي بدورها أثرت بشكل مباشر على النتائج المالية للمجموعة.

مراجعة الأعمال الاستراتيجية

لقد مكننا نموذجنا التشغيلي منخفض التكلفة، المعزز بالأعمال المتكاملة، والاقتصادات القائمة على الحجم والنطاق، والتحسين التشغيلي، من المضي قدمًا في مجال الأعمال التجارية التي تسودها رؤى غير واضحة. استمرت عملياتنا في جميع مرافقنا بكامل طاقتها تقريبًا على الرغم من تقلبات الاقتصاد الكلي، مما أسفر عن تحقيق نتائج تشغيلية ومالية رائعة. وذلك عبر زيادة التميز التشغيلي، وتصميم نماذج تشغيلية مرنة.

لقد نجحنا في تحقيق المرونة من خلال نماذج سلسلة التوريد العالمية القوية التي استمرت في تقديم الدعم اللازم لنا، الأمر الذي مكننا من المحافظة على التكيف التشغيلي في ظل تلك الفترة العصيبة التي اتسمت برؤى غير واضحة في مجالي التسويق واللوجستيات. نجح شريكنا في التسويق، "منتجات"، في ضمان استمرارية الأعمال من خلال تحقيق أفضل العائدات الصافية الممكنة في السوق، حيث استكشف فرص المضاربة في مختلف المناطق الجغرافية واستفاد من وفورات الحجم لتقليل تكاليف التشغيل. لقد ساهم التزامنا الراسخ بالحفاظ على ميزة التكلفة التنافسية في تحقيق الاستقرار التشغيلي ولعب دورًا محوريًا في تحقيق نتائج تشغيلية ومالية تنافسية.

النفقات الرأسمالية وتطوير الأعمال.

أنفقت المجموعة خلال السنة المالية 2023 مبلغاً قدره 2.8 مليار ريال قطري في النفقات الرأسمالية. ارتبطت هذه النفقات بشكل أساسي بمشاريع التحول والموثوقية والصحة والسلامة والبيئة، إلى جانب الإنفاق الأولي على الخط الجديد لإنتاج الأمونيا الزرقاء (قافكو-7) ومشروع البولي فينيل كلوريد. بلغت النفقات الرأسمالية المتعلقة بمشروع قافكو7- (1.0 مليار ريال قطري)، بينما بلغت نفقات شركة قطر للفينيل 40 مليون ريال قطري.

يُتوقع أن يصل الإنفاق الرأسمالي المخطط للمجموعة على مدى السنوات الخمس المقبلة (من 2024 وحتى 2028) إلى 10.8 مليار ريال قطري. سيُخصص جزء كبير من هذه النفقات لمشروع الخط الجديد لإنتاج الأمونيا الزرقاء (قافكو7-) ، الذي تبلغ تكلفته 4.2 مليار ريال قطري، بالإضافة إلى حصة صناعات قطر من النفقات الرأسمالية في مشروع البولي فينيل كلوريد الجديد التي تبلغ 0.3 مليار ريال قطري.

بمجرد بدأ الإنتاج من مشروع قافكو 7 في أوائل عام 2026، ستقوم شركة قطر للأسمدة (قافكو) - وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل للمجموعة- بتجديد خط الأمونيا الحالية رقم 1 و2 بتكلفة رأسمالية تقريبية تبلغ 0.5 مليار ريال قطري. يتوقع أن توجه إنتاج الأمونيا من الخط 1 و 2 لتغذية الوحدة الأولى والثانية لإنتاج اليوريا، ستطرح مادة الأمونيا التي تنتجها كافكو7- (البالغة 1.2 مليون طن سنويًا) للبيع في السوق بالتعاون مع شركة قطر للطاقة للحلول المتجددة.

تم توقيع المشروع المشترك غير المباشر بين المجموعة وشركة قطر للفينيل في عام 2022، وأُبرم عقد بقيمة 239 مليون دولار أمريكي لأعمال الهندسة والمشتريات والإنشاءات بغية الاستثمار في منشأة جديدة لإنتاج البولي فينيل كلوريد بطاقة إنتاجية تبلغ 350 ألف طن متري سنويًا. يتقدم المشروع وفقًا للجدول الزمني المخطط، ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول الربع الثاني من عام 2025. يُؤكد هذا الاستثمار التزام المجموعة بزيادة التنويع في العمليات التحويلية، مما يقلل من استيراد الدولة لمادة للبولي فينيل كلوريد.

تعتز شركة قطر ستيل التابعة للمجموعة بكونها الجهة الرائدة في بيع الصلب في السوق المحلية، حيث تتنافس مع عدد قليل من المنشآت ذات الصلة التي تسعى للحصول على حصة صغيرة من السوق. كما قامت شركة قطر ستيل بالاستحواذ على مصنع شركة القطرية لإنتاج حديد التسليح بالكامل مقابل 346 مليون ريال قطري بهدف تعزيز موقعها الاستراتيجي ومكانتها في السوق. تعتبر عملية الاستحواذ خطوة تجمع بين توحيد السوق وتعزيز قدرات تنويع المنتجات في شركة قطر ستيل. يأتي هذا من خلال إضافة قدرات إعادة تدوير لفائف القضبان السلكية عبر مطحنة شركة القطرية لإنتاج حديد التسليح. تتيح عملية الاستحواذ العديد من الفوائد المتكاملة، بما في ذلك شراء كتل الحديد، وتحسين التكلفة، وتعزيز التشغيل.

كما ستستمر المجموعة في الاستثمار في برامج النفقات الرأسمالية الأساسية المهمة، وذلك بهدف تحسين سلامة الأصول والكفاءة التشغيلية والموثوقية، ودعم التكلفة، وتقليل العوائق التي تحد من القدرات، بالإضافة إلى تعزيز مجالات الصحة والسلامة والبيئة والاستدامة والامتثال التنظيمي.

التكلفة والتطوير التشغيلي

يرتبط الأداء المالي الموحد للمجموعة والتدفق النقدي بتقلبات السوق، خاصة فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية، ويعزى ذلك إلى حقيقة أن كيانات المجموعة تعمل في قطاعات تسودها التقلبات والمنافسة. وانطلاقاً من صعوبة التحديات المتعلقة بالطبيعة المتقلبة وغير المتوقعة للاقتصاد الكلي، فإن الحفاظ على التكلفة وتعزيز الكفاءات التشغيلية أمرًا مهماً للمجموعة.

تواصل كيانات المجموعة التركيز على استراتيجيات تحسين التكلفة والتشغيل استجابةً لتحديات المشهد الاقتصادي الكلي المعقد، حيث تُنفذ هذه الاستراتيجيات وتُخضع لمراجعة مستمرة. تتضمن هذه الإجراءات، بين أمور أخرى، منها تحسين برامج النفقات التشغيلية والنفقات الرأسمالية، وضبط القدرات الإنتاجية لتحسين استخدام المواد الخام ودعم إدارة الموارد. وقد ساهمت هذه الإجراءات في تحسين هياكل التكاليف التشغيلية للمجموعة - سواء كانت متغيرة أو ثابتة- على مدى السنوات، مما أدى إلى تحسين هوامش الربح وتعزيز توليد تدفق نقدي قوي. كما قامت المجموعة بتشكيل فرق متعددة الوظائف للقيام بمراجعة دقيقة على سلسلة القيمة التجارية بغية تعزيز الأرباح وزيادة عوائد المساهمين إلى أقصى حد ممكن.

الأداء المالي

يُعتبر الأداء المالي الذي أعلنت عنه المجموعة إنجازًا ملحوظًا، خاصةً في ظل الظروف الاقتصادية الكلية الصعبة التي شهدت تراجعًا في الطلب ووجود فائض في القدرات. لقد ساهم نموذج الهيكل التشغيلي الناجح منخفض التكلفة في قدرة المجموعة على العمل بكامل طاقتها وتحقيق مبيعات تجاوزت ما تم تحقيقه العام السابق بالرغم من ضعف الطلب في السوق. تدل هذه المرونة التي تتمتع بها المجموعة - في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة - إلى قوتها وقدرتها على التكيف من خلال إعمال الاستراتيجية التشغيلية الخاصة بها.

الإيرادات: بلغ إجمالي الإيرادات[1] التناسبية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 16.9 مليار ريال قطري، مسجلةً بذلك انخفاضاً بنسبة 34% عن العام الماضي. من ناحية أخرى، بلغت الإيرادات[2] وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 11 11.7 مليار ريال قطري، مسجلة انخفاضًا بنسبة 38% مقارنة بالعام الماضي.

1 يُحتسب إجمالي الإيرادات التناسبية بناءً على الدمج التناسبي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، متضمناً الإيرادات المتأتية من الشركات التابعة المملوكة بالكامل مضافاً إليه حصة الإيرادات من المشاريع المشتركة المملوكة بشكل مباشر وغير مباشر.

2 الإيرادات المسجلة في البيانات المالية الموحدة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 11، حيث تمثل الإيرادات من الشركات التابعة المملوكة بالكامل فقط، أي شركة قطر للأسمدة الكيماوية وقطر ستيل، دون أن تشمل الحصة من إيرادات المشاريع المشتركة المملوكة بشكل مباشر وغير مباشر.

يرجع هذا الانخفاض في إيرادات المجموعة خلال العام الحالي بشكل رئيسي (الذي يستند إلى الدمج التناسبي غير القائم على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) إلى تراجع ملحوظ في متوسط أسعار البيع المحققة. تمثل هذه التراجعات نسبة قدرها 34% مقارنة بالعام الماضي، وقد أديت هذه التغيرات إلى انخفاض بقيمة 8.7 مليار ريال قطري في صافي أرباح المجموعة مقارنة بالعام الماضي.

من جانب آخر، سُجل انخفاض طفيف في حجم مبيعات المجموعة بنسبة 1% مقارنة بالعام الماضي، جراء تراجع أحجام المبيعات في جميع القطاعات باستثناء قطاع الصلب، تأثرت أحجام المبيعات بالانخفاض الطفيف في أحجام الإنتاج والتحديات على مستوى الأسواق.

الأرباح والهوامش: بلغ صافي الأرباح لهذا العام 4.7 مليار ريال قطري، مسجلاً انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 46% مقارنة بالعام الماضي، في حين بلغت الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والاهلاك والاستهلاك للمجموعة 6.2 مليار ريال قطري، بانخفاض قدره 44% مقارنة بالعام الماضي. يُعزى هذا الانخفاض الملحوظ في الأرباح بشكل أساسي إلى ما حدث من انخفاض في أسعار المنتجات، مما أدى إلى تراجع الإيرادات، الأمر الذي عادلة جزئياً تحسن جزئي في تكاليف التشغيل والدخل الأخر، إلا أن تلك العوامل أدت في النهاية إلى هبوط في صافي الأرباح.

المركز المالي والتدفقات النقدية

تحافظ المجموعة على مركزها المالي المرن وقدرتها على الوقوف في وجه التقلبات والتحديات الاقتصادية، مع الحفاظ على قدرتها على توليد التدفق النقدي المستدام.

تمتلك المجموعة رصيدًا نقديًا[1] بلغت قيمته 19.2 مليار ريال قطري في بداية العام، حيث حققت تدفقات نقدية تشغيلية بلغت في مجموعها 5.4 مليار ريال قطري درت تدفقات نقدية حرة[2] إلى الشركة بقيمة 2.7 مليار ريال قطري خلال العام. وبعد توزيع أرباح العام الماضي البالغة 6.7 مليار ريال قطري، تمكنت المجموعة من تحقيق صافي تدفق نقدي ترصدت قيمته بمبلغ 3.4 مليار ريال قطري خلال هذا العام. وختمت المجموعة العام بإجمالي رصيد نقدي وبنكي[3] بلغ 15.8 مليار ريال قطري.

بلغ إجمالي الأصول وإجمالي حقوق الملكية المعلن عنها للمجموعة 43.1 مليار ريال قطري و40.0 مليار ريال قطري على التوالي كما في 31 ديسمبر 2023. والجدير بالذكر ان ليست هناك أي ديون قصيرة الأجل أو طويلة الأجل في الوقت الحالي للمجموعة

تتضح السياسات الحكيمة التي تتبعها صناعات قطر في إدارة الأصول من خلال قدرتها على الحفاظ على المركز المالي المتين والسيولة وتحقيق التدفق النقدي القوي. وذلك من خلال تحديد التكلفة التنافسية، وقاعدة الأصول التشغيلية الفعالة، والسياسات المالية والتشغيلية الحكيمة التي تعزز القدرات الفعّالة والقوية لتوليد التدفق النقدي وتدعم قاعدة الأصول التشغيلية المتينة والجديرة بالثقة.

يعد المركز المالي القوي وتوافر السيولة أمران محوريان للمجموعة حيث يوفران القدرة على التصدي لتغييرات وتقلبات السوق، كما يتيح المرونة للنظر في مشاريع النفقات الرأسمالية وعمليات الاستحواذ، وذلك بغية خلق قيمة للمساهمين على المدى الطويل.

التوزيع المقترح لأرباح الأسهم

وزعت أرباح إجمالية تفوق 67 مليار ريال قطري على المساهمين منذ تأسيس المجموعة، مع نسبة توزيع تزيد عن 67%، مما يشير إلى التزام مجلس الإدارة باستمرار خلق قيمة قوية للمساهمين مع تحقيق عوائد قوية. يظهر هذا الالتزام الدائم مع الحفاظ على مستويات سيولة مناسبة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الحالية والمستقبلية، والتعامل مع التحديات غير المتوقعة بفعالية.

وفقًا للاعتبارات المذكورة، وتحليل توقعات الاقتصاد الكلي المرتبطة بتوقعات الأعمال واستراتيجيات النمو المستقبلية ومتطلبات الإنفاق الرأسمالي، يقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح سنوية إجمالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بقيمة ~4.7 مليار ريال قطري. يُعادل هذا المبلغ توزيع عائد بمقدار 0.78 ريال قطري للسهم الواحد، ممثلاً نسبة سداد 100% من صافي الأرباح. علاوةً على ذلك، يُمثل عائد توزيعات الأرباح نسبة 6% من سعر إغلاق السهم كما في تاريخ 31 ديسمبر 2023.

الخاتمة

يتقدم مجلس الإدارة بخالص الشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لقيادته الرشيدة ودعمه الثابت وتوجيهاته الكريمة لقطاع الطاقة القطري. كما يتقدم مجلس الإدارة بالشكر والتقدير إلى سعادة المهندس سعد بن شريدة الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، رئيس مجلس إدارة صناعات قطر والعضو المنتدب، لرؤيته وقيادته. كما نشكر الإدارة العليا لشركات المجموعة على إخلاص والتزام موظفيها وتفانيهم الدائم في العمل. والشكر موصول إلى مساهمينا الكرام على دعمهم المستمر وثقتهم الدائمة فينا.

1 بناءً على طريقة التوحيد التناسبي خلافاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أي يشمل الأرصدة النقدية والمصرفية من الشركات التابعة المملوكة بالكامل، بالإضافة إلى الحصة من الأرصدة النقدية والمصرفية من المشاريع المشتركة المملوكة بشكل مباشر وغير مباشر.

2 بناءً على طريقة التوحيد التناسبي خلافاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتشمل التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية والإنفاق الرأسمالي للشركات التابعة المملوكة بالكامل والمشاريع المشتركة.

3 يشمل الأرصدة النقدية والمصرفية في جميع شركات المجموعة بناءً على طريقة التوحيد التناسبي خلافاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تقرير مجلس الإدارة
بشأن قطاعات المجموعة

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره لعام 2023 بشأن الأداء التشغيلي والمالي لقطاعات مجموعة صناعات قطر. ولأغراض إعداد هذا التقرير، فقد تم تقسيم الكيانات التشغيلية التابعة للمجموعة إلى ثلاثة قطاعات مختلفة وهي: البتروكيماويات (شركة قطر للبتروكيماويات وشركة قطر للإضافات البترولية)، والأسمدة الكيماوية (شركة قطر للأسمدة الكيماوية)، والحديد والصلب (قطر ستيل)"

قطاع البتروكيماويات

استراتيجية القطاع

تتمحور الاستراتيجيات الأساسية في قطاع البتروكيماويات حول تعظيم الاستخدام الامثل الأصول، وتعزيز البيئة التنظيمية، وتحسين موثوقية وحدات التصنيع وتوافرها. يعد التزام القطاع الثابت بالتميز التشغيلي بمثابة العامل الأساسي لنجاح الأقسام التشغيلية في هذا القطاع، حيث يهدف هذا الالتزام إلى تحسين تكلفة الإنتاج وإعطاء الأولوية للتشغيل الآمن والموثوق.

مستجدات الاقتصاد الكلي

بعد أن وصلت الأسعار إلى أعلى مستوياتها في النصف الأول من عام 2022 وسط حالة من التقلبات وعدم اليقين، شهدت أسواق البتروكيماويات تحولاً خلال عام 2023. فقد دخلت تلك الأسواق مرحلة من التراجع في هذا العام، ويرجع ذلك إلى استئناف اعمال التصنيع في الأسواق الرئيسية، والحد من التحديات اللوجستية وتوافر المواد الخام، مما أعاد تشكيل وضع العرض في الأسواق. أما فيما يخص الطلب، فتتمثل التحديات في تضخم أسعار المنتجات الاستهلاكية والسياسات النقدية التقييدية التي تتبعها البنوك المركزية، مما يقلل من القوة الشرائية للمستهلك. وقد امتد تأثير هذه العوامل المؤثرة على العرض والطلب ليطال المشهد العالمي لصناعة البتروكيماويات. كما أدت إضافة قدرات جديدة في مناطق مختلفة من العالم إلى إعادة تشكيل المشهد العالمي لصناعة البتروكيماويات. وقد أثرت هذه التحولات بشكل كبير على العرض والطلب، مما نتج عنه بتغيرات في تسعير المنتجات البتروكيماوية مقارنة بالعام السابق. ومن جانب أخر، اضافت الاوضاع الجيوسياسية الغير مستقرة مزيدا من عدم القدرة علي التنبؤ وتقلبات، التي بدورها أثرت على أسعار البتروكيماويات.

استعراض الجانب التشغيلي

- الإنتاج: ارتفع إنتاج القطاع بنسبة طفيفة تقدر بـ1% مقارنة بالعام الماضي حيث شهد قطاع الإضافات البترولية في المجموعة تحولاً رئيسياً خلال الربع الرابع من عام 2023. تم تعليق إنتاج قطاع الميثانول ووحدة ميثيل ثلاثي بيوتيل الإيثر لأغراض الصيانة هذا فأن التراجع في إنتاج في قطاع الإضافات البترولية عوضه بصورة عامه التحسن في الأحجام في قطاع البولي إيثيلين
- أحجام المبيعات: شهدت نسبة المبيعات انخفاضاً مقارنة بالعام الماضي نتيجة لتأثر أحجام المبيعات بتغيرات الاقتصاد الكلي الصعبة، حيث زاد العرض وانخفض الطلب.
- الجاهزية والاعتمادية: احتفظت مرافق البولي إيثيلين بجاهزية واعتماديته في نطاقها المعهود، حيث انخفضت عمليات إيقاف الأعمال الطارئة لغرض الصيانة إلى الحد الأدنى على مستوى القطاع. وقد شهدت جاهزية القطاع تأثيراً نسبياً نظراً لتوقف قطاع الإضافات البترولية أثناء أعمال الصيانة المخطط لها خلال الربع الرابع من عام 2023.

النتائج المالية والتدفقات النقدية[1]

على الرغم من مشهد الاقتصاد الكلي المضطرب، أظهر القطاع أداء مالي ملحوظ خلال العام، مما أسفر عن تحقيق عوائد وتدفقات نقدية جيدة للمساهمين. شهدت الأسعار انخفاضًا بنسبة ~19% بسبب الظروف المواتية على مستوى للاقتصاد الكلي، في حين شهد القطاع انخفاضًا في الطلب الاستهلاكي، مما أدى إلى انخفاض أحجام المبيعات بنسبة ~9% مقارنة بالعام السابق 2022. كما أدى انخفاض أسعار المنتجات وأحجام المبيعات إلى انخفاض إيرادات القطاع بنسبة 26% لتصل إلى 5.2 مليار ريال قطري.

أعلن القطاع عن صافي أرباح قدره 1.4 مليار ريال قطري، مسجلاً انخفاضًا بنسبة 45% مقارنة بعام 2022. حيث عادل جزئياً ما تم توفيره في تكاليف التشغيل الانخفاض في الإيرادات. كما بلغت الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك للقطاع 1.9 مليار ريال قطري، وبهامش قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك يقدر 37%.

أعلن القطاع عن أداء متميز للتدفقات النقدية، حيث سجل تدفق نقدي حر إلى الشركة بقيمة 1,258 مليون ريال قطري. يعزى هذا الأداء القوي في المقام الأول إلى التدفقات النقدية التشغيلية المتينة التي بلغت 1,772 مليون ريال قطري، وذلك بعد احتساب النفقات الرأسمالية البالغة 515 مليون ريال قطري.

النفقات الرأسمالية

بلغت النفقات الرأسمالية للسنة الحالية 515 مليون ريال قطري، وترتبط أساسًا بالنفقات المتعلقة بالصيانة، والإضافات الروتينية للأصول الثابتة، وتحسينات الصحة والسلامة والبيئة. وتشمل هذه النفقات أيضًا حصة شركة/ صناعات قطر من النفقات الرأسمالية على مشروع البولي فينيل كلوريد الجديد، والتي تبلغ 40 مليون ريال قطري.

من المتوقع أن يبلغ الإنفاق الرأسمالي للقطاع على مدى السنوات الخمس المقبلة (2024-2028) حوالي 1.8 مليار ريال قطري على مشاريع مختلفة. حيث سيتم إنفاق 0.3 مليار ريال قطري كنفقات رأسمالية على مشروع البولي فينيل كلوريد الجديد، وذلك وفقًا لخطة النفقات الرأسمالية.

ستشمل المشاريع الأخرى -على سبيل المثال لا الحصر- عمليات تحسين الصحة والسلامة والبيئة، وزيادة اعتمادية والموثوقية-. تهدف هذه المشاريع إلى تحسين السلامة التشغيلية للمنشآت وموثوقيتها وإنتاجها وتقليل الانبعاثات، بالإضافة إلى ضمان الامتثال التنظيمي، وتعزيز التدفقات النقدية التشغيلية من خلال زيادة الكفاءة.

1 تستند الأرقام إلى المجموع النسبي غير المرتبط بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

قطاع الأسمدة

استراتيجية القطاع

يلتزم القطاع بتشغيل جميع أصوله بأمان وكفاءة وفقاً للممارسات الصديقة للبيئة المتبعة في إنتاج الأسمدة النيتروجينية عالية الجودة. يتبع القطاع استراتيجية مكونة من سبع ركائز لتحقيق رؤيته، تتضمن التفوق، والنمو، والتنويع، والتميز، والسلامة، والنزاهة، والعمل الجماعي.

معلومات محدثة حول الاقتصاد الكلي

برز قطاع الأسمدة كمستفيد بارز في ظل المشهد الاقتصادي العالمي المتقلب خلال عام 2022، نتيجة تأثير المنازعات الجيوسياسية بشكل خاص على الإمدادات العالمية للأسمدة. إلا أن إنتاج الأسمدة بدأ في الازدياد مع انخفاض أسعار المواد الأولية تدريجياً، إلى جانب الاستعادة التدريجية لقوة للإمدادات. وبالتالي، وصل إنتاج أسواق الأسمدة عند مستويات مشابهة لتلك التي كانت عليها قبل عام 2022 خلال عام 2023.

فيما يتعلق بالعرض، تمتاز بعض المناطق بزيادة كبيرة في حجم الصادرات مقارنة بالعام السابق مما أثر بشكل مباشر على تغييرات سوق الأسمدة وأدى إلى تقلبات في الأسعار. أسفرت هذه التغيرات عن تراكم المخزون، مما وضع ضغوطات على بعض منتجي الأسمدة العالميين على تعديل حجم الإنتاج. لقد شهد الاقتصاد العالمي تكيفًا ملحوظًا مع تحديات المنازعات الجيوسياسية، واستكشاف مصادر جديدة للمدخلات، وإقامة مرافق إنتاج جديدة. وبالتالي، فقد أثرت هذه العوامل بشكل كبير على توازن العرض والطلب للأسمدة على مدار عام 2023. بالإضافة إلى ذلك، تأثر الطلب بشكل كبير بالنهج الحذر الذي يتبناه المستهلكون، حيث يقوم المستهلكون بتعديل عاداتهم الشرائية نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة والمخاوف المتزايدة من حدوث ركود اقتصادي محتمل. ومع انخفاض أسعار الأسمدة، شهدت أسعار المحاصيل انخفضاً بعد أعلى مستوياتها في عام 2022، مما يعني أن الأسمدة لا تزال باهظة الثمن من حيث القيمة الإجمالية، مما يزيد من الضغط على الموارد المالية للمزارعين، مما يحد من الطلب على الأسمدة ويبقيه تحت الضغط.

هذا وشهدت أسعار الأسمدة تقلبات في عام 2023، حيث تراوح سعر اليوريا بين 280 دولار أمريكي/طن متري و350 دولار أمريكي/طن متري. تأثرت هذه التقلبات في سوق الاسمدة بعدة عوامل منها الأحداث الجيوسياسية، والمشهد الاقتصادي المتقلب الكلي، وتغيرات في ديناميكيات العرض والطلب العالمية.

استعراض الجانب التشغيلي

تمثل الهدف الرئيسي لقطاع الأسمدة في عام 2023 -كما كان في السابق- في السعي لتحسين اعتمادية المنشآت وتوافر خطوط الانتاج لضمان زيادة الإنتاج إلى أقصى حد ممكن مع الحفاظ على معايير الصحة والسلامة على أعلى مستوى.

- الإنتاج: شهد إنتاج القطاع انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالعام الماضي نظراً للانخفاض الخفيف في توافر المنشآت وموثوقيتها.
- أحجام المبيعات: انخفضت أحجام المبيعات انخفاضاً طفيفاً جراء التراجع الهامشي في أحجام الإنتاج بالإضافة إلى التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي التي بدورها أثرت بشكل عام على مبيعات الأسمدة.
- التوافر والموثوقية: سجلت مرافق قطاع الأسمدة الكيماوية على مستويات توافر وموثوقية تبلغ 94% و98% بشكل متتالي، حيث إن مستوياتها شهدت انخفاض طفيف مقارنة بالعام الماضي، والأمر يعود إلى انخفض العدد الإجمالي لأيام الصيانة في عام 2023 مقارنة بعام 2022. شهد القطاع في عام 2023 أعمال الصيانة المخطط لها لمرتين (مقارنة بمرة واحدة في عام 2022) بينما توقفت بعض خطوط القطاع عن العمل بسبب أعمال الصيانة الطارئة خلال العام الحالي.

النتائج المالية والتدفقات النقدية

أعلن قطاع الأسمدة عن نتائج مالية وتشغيلية متميزة متأثرة بالتحديات على مستوى المشهد الاقتصادي الكلي. حيث سجل القطاع صافي أرباح قدره 1.9 مليار ريال قطري، بتراجع 64% مقارنة بالعام الماضي. بلغ هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاهلاك والاستهلاك للقطاع 40% لهذا العام.

أدت العوامل الخارجية إلى الانخفاض الملحوظ في أداء القطاع بشكل أساسي، وبخاصة أسعار المنتجات المرتبطة بتقلبات الاقتصاد العام. ونتيجة لهذه التغييرات، شهدت أسعار المنتجات انخفاضًا متوسطاً بنسبة 47% مقارنة بالعام الماضي. وتراجعت أحجام المبيعات بسبب انخفاض الإنتاج وتقلبات الطلب في السوق.

أدى الانخفاض الملحوظ في أسعار البيع إلى جانب انخفاض أحجام المبيعات إلى تراجع إجمالي الإيرادات القطاعية إلى 7.5 مليار ريال قطري، بانخفاض قدره 49% مقارنة بالعام الماضي.

حقق القطاع تدفقات نقدية ملحوظة بقيمة 1.6 مليار ريال قطري. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التدفقات النقدية التشغيلية الإيجابية بقيمة 3.6 مليار ريال قطري، عادله جزئيًا نفقات رأسمالية من مشروع قافكو-7.

النفقات الرأسمالية

يبلغ الإنفاق الرأسمالي لقطاع الأسمدة 2.1 مليار ريال قطري للسنة المالية 2023. ويتضمن ذلك النفقات الرأسمالية الأولية المرتبطة بمشروع الأمونيا الزرقاء الجديد، المعروف أيضًا بـ قافكو 7، بقيمة (1.0 مليار ريال قطري)، إلى جانب النفقات الرأسمالية المتعلقة بإيقاف الأعمال بسبب الصيانة بالإضافة إلى تكاليف الإضافات الروتينية للأصول الثابتة.

سيستثمر القطاع ما يقدر بـ 8.3 مليار ريال قطري في مشاريع متنوعة خلال فترة الخمس سنوات (2024-2028)، وذلك في إطار الإنفاق الرأسمالي، يشمل ذلك استثمارات في مشروع الأمونيا الجديد. سيستثمر 3.2 مليار ريال قطري في النفقات الرأسمالية فيما يتعلق بمشروع الأمونيا الجديد، وذلك وفقًا لخطة النفقات الرأسمالية. كما ستشمل النفقات الأخرى عمليات توقف الأعمال المتعلقة بالصيانة والمشاريع المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة وبرامج النفقات الرأسمالية الأخرى.

معلومات محدثة حول مشروع الأمونيا الجديد أو "قافكو 7"

يقدر بما يقارب 1.2 مليار دولار أمريكي، استثمرت إلى حد الان شركة قطر للأسمدة الكيماوية في المشروع الجديد ما يقارب 1.0 مليار ريال قطري حتى نهاية عام 2023. يقع المشروع في مدينة مسيعيد الصناعية وستقوم شركة قافكو بتشغيله كجزء من منشآتها المتكاملة. من المتوقع أن يبدأ تشغيل المشروع الجديد في عام 2026، حيث ستصل سعته المصممة إلى 1.2 مليون طن سنويًا من الأمونيا الزرقاء، مما يجعله أكبر منشأة في هذا المجال على مستوى العالم. عند الإطلاق التجاري لمشروع الأمونيا الجديد "قافكو 7"، تسعى شركة قافكو إلى تجديد خطي الأمونيا 1 و 2 الحاليين بتكلفة تقريبية تبلغ 0.5 مليار ريال قطري لتحسين كفاءتهما التشغيلية. حيث ستصل السعة القابلة للبيع للأمونيا عند تشغيل خطي الأمونيا 1 و 2 إلى 1.2 مليون طن سنويًا من الأمونيا الزرقاء. ستقوم شركة قطر للطاقة للحلول المتجددة بتسويق الأمونيا الزرقاء كجزء من هذا المشروع.

قطاع الصلب

استراتيجية القطاع

استمرت الشركة المتخصصة بقطاع الصلب التابعة للمجموعة (قطر ستيل) في تنفيذ استراتيجيتها للتركيز على السوق المحلية، حيث تباع منتجاتها بشكل رئيسي في الأسواق المحلية، مع بعض المبيعات الدولية التي تتم بطريقة انتقائية وحسب الفرص المواتية. اعتمدت الشركة هذه الاستراتيجية على مدى السنوات القليلة الماضية، وذلك بعد إجراء مراجعة دقيقة لأسواق الصلب الإقليمية والعالمية، وتحليل نقاط القوة والضعف في الشركة ووضعها التنافسي. كما قام القطاع بتحسين استراتيجيته في الإنتاج من خلال تحسين مزيج المواد الخام وترشيد نفقات التشغيل. تمكن القطاع بفضل هذه الاستراتيجية من تحقيق عوائد وقاعدة تكلفة تشغيلية أفضل، مما أدى إلى تحقيق هوامش تشغيلية مستدامة. أعادت شركة قطر ستيل النظر في استراتيجيتها التجارية خلال عام 2023 وقررت تعزيز مكانتها في السوق المحلية. سعت الشركة إلى انتهاز فرص استحواذ مناسبة لتعزيز مكانتها وقررت شراء شركة "القطرية ستيل" المحلية المنتجة للصلب. يُتوقع أن يُسهم هذا الاستحواذ في تنويع منتجات الشركة، حيث تتمتع منشآت "القطرية ستيل" بالقدرة على تصنيع لفائف قضبان الأسلاك مع تحسينات وتحديثات طفيفة.

معلومات محدثة حول الاقتصاد الكلي

مازال الاقتصاد العالمي متسماً بالضعف نتيجة للسياسات النقدية المتشددة التي اعتمدتها العديد من البنوك المركزية للحد من التضخم، مما أثر سلبًا على قطاع الاستهلاك والاستثمار على حد سواء. كما تأثر قطاع الإنشاءات- وخاصة القطاع السكني- سلبًا بارتفاع أسعار الفائدة والمنتجات عالية التكلفة. ومع ذلك، استمرت الاستثمارات في البنية التحتية بشكل إيجابي وساهمت في تخفيف التأثير إلى حد ما. وعلى الرغم من جهود تخفيف الضغط على سلسلة التوريد، فإن قطاع التصنيع لا يزال يتباطأ في ظل ضعف الطلب وارتفاع أسعار الفائدة. وقد تأثر قطاع البيع بالتجزئة الاستهلاكي بشكل خاص. إلا أن قطاع إنتاج السيارات شهد انتعاشاً، مما عوض هذا التأثير بصورة جزئية، نظراً لتراكم الطلبات وتخفيف الضغط على سلسلة التوريد.

استعراض الجانب التشغيلي

يهدف قطاع الصلب إلى تحسين عمليات الإنتاج داخل المنشآت المتاحة، بهدف زيادة الإنتاجية وتحقيق الوفورات في الحجم ونطاق الأعمال. كما يواصل القطاع الحفاظ على كفاءته التشغيلية والتكلفة، من خلال تشغيل المرفق DR-2 وإيقاف المرفق DR-1.

- التصنيع: تحسن إنتاج القطاع بشكل معتدل بنسبة 6% مقارنة بالعام الماضي بسبب الارتفاع الطفيف في أيام التشغيل نظراً لانخفاض معدل إغلاق المرافق ونشاط العمليات الكاملة لمرفق DR- 2 في عام 2023. (تم إعادة تشغيل مرفق DR- 2 في أوائل عام 2022، مع تشغيل الإنتاج التدريجي خلال الربع الأول من عام 2022، وتم الاستحواذ على شركة "القطرية ستيل" خلال الربع الرابع من عام 2023).
- أحجام المبيعات: شهدت أحجام المبيعات تحسناً بنسبة 14% داخل القطاع مقارنة بالعام الماضي، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى زيادة أحجام الإنتاج وارتفاع نسبة المبيعات الإقليمية.
- التوافر والموثوقية: حافظت وفرات المرافق وموثوقيتها على مستوياتها مقارنة بعام 2022.

النتائج المالية والتدفقات النقدية

استمر قطاع الصلب في الاستفادة من القرار الاستراتيجي السابق المتمثل في إيقاف المرفق DR-1 والتركيز على السوق المحلي. وعليه، استمر القطاع في تحقيق أداء مالي مستقر، حيث أعلن عن صافي أرباح يقدر 1 مليار ريال قطري، مسجلاً زيادة بنسبة 16% مقارنة بالعام الماضي. كما استفاد القطاع من الأداء المتميز المتواصل لاستثماراته الشريكة "شركة فولاذ القابضة".

تم تحسين الأرباح القطاعية بشكل أساسي من خلال اعتماد بند غير متكرر لمرة واحدة، يتعلق بقلب الانخفاض السابق في القيمة المسجلة لمرفق DR 2-، والذي بلغ 550 مليون ريال قطري. كما تم قلب الانخفاض المتعلق بشريك القطاع "شركة فولاذ القابضة". أما فيما يتعلق بالمستوى التشغيلي، فقد سجلت الأرباح التشغيلية انخفاضًا بنسبة 46%، ويرجع ذلك في الأساس إلى انخفاض متوسط أسعار البيع للقطاع بشكل ملحوظ، وتراجع حصة الدخل من شركة فولاذ القابضة، الشريكة للقطاع، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التشغيل.

تراجعت الأسعار نظراً لتباطؤ الطلب المحلي، إلى جانب تباطؤ أسعار الصلب الدولية. من ناحية أخرى، ارتفعت أحجام المبيعات بنسبة 10% ويعزى ذلك أساسًا إلى زيادة في أحجام الإنتاج بعد زيادة الهامشية في أيام التشغيل، وتحسين استخدام المرفق DR 2-، والاستحواذ على شركة القطرية ستيل.

أعلن القطاع عن تدفق نقدي حر قدره 72 مليون ريال قطري لهذا العام باستثناء الاستثمار في القطرية ستيل، مسجلاً نسبة ارتفاع ملحوظ مقارنة بالعام الماضي جراء التعافي في رأس المال العامل. وبلغت التدفقات النقدية التشغيلية خلال العام 157 مليون ريال قطري. كما بلغت النفقات الرأسمالية الروتينية- بما في ذلك الاستثمار في شركة القطرية ستيل[1] بمبلغ 346 ريال قطري.

النفقات الرأسمالية

بلغت النفقات الرأسمالية للقطاع 83 مليون ريال قطري خلال العام. تشمل هذه النفقات في المقام الأول النفقات المضافة للممتلكات والآلات والمعدات. من المتوقع أن يلتزم القطاع بنفقات رأسمالية تقدر بمبلغ 0.7 مليار ريال قطري خلال السنوات الخمس المقبلة (2024-2028) في مشاريع مختلفة، بما في ذلك استبدال الأصول وتحسينات الصحة والسلامة والبيئة والموثوقية. كما يشمل الاستثمار في النفقات الرأسمالية أيضًا تخصيص مبلغ 0.1 مليار ريال قطري يتعلق بتحديث خط انتاج قضبان الأسلاك في شركة القطرية ستيل.

1 استثمار في القطرية يُعتبر نفقات رأس المال في حسابات التدفق النقدي الحر

نبذة حول مجموعة صناعات قطر

استعراض عام

تأسست صناعات قطر، وهي شركة مساهمة عامة قطرية، في 19 أبريل من عام 2003. وعنوانها المُسجل هو ص.ب. 3212 الدوحة، قطر. ومن خلال شركاتها التابعة ومشاريعها المشتركة (شركات المجموعة)، تعمل صناعات قطر في ثلاثة قطاعات مختلفة، هي البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية والحديد والصلب.

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للطاقة، المساهم الأكبر في صناعات قطر، وظائف المكتب الرئيسي بموجب اتفاقية خدمات شاملة، فيما تُدار عمليات المشاريع المشتركة والشركات التابعة للمجموعة بصورة مُستقلة من قِبَل مجالس إدارتها والإدارة العليا لكل منها.

هيكل الملكية

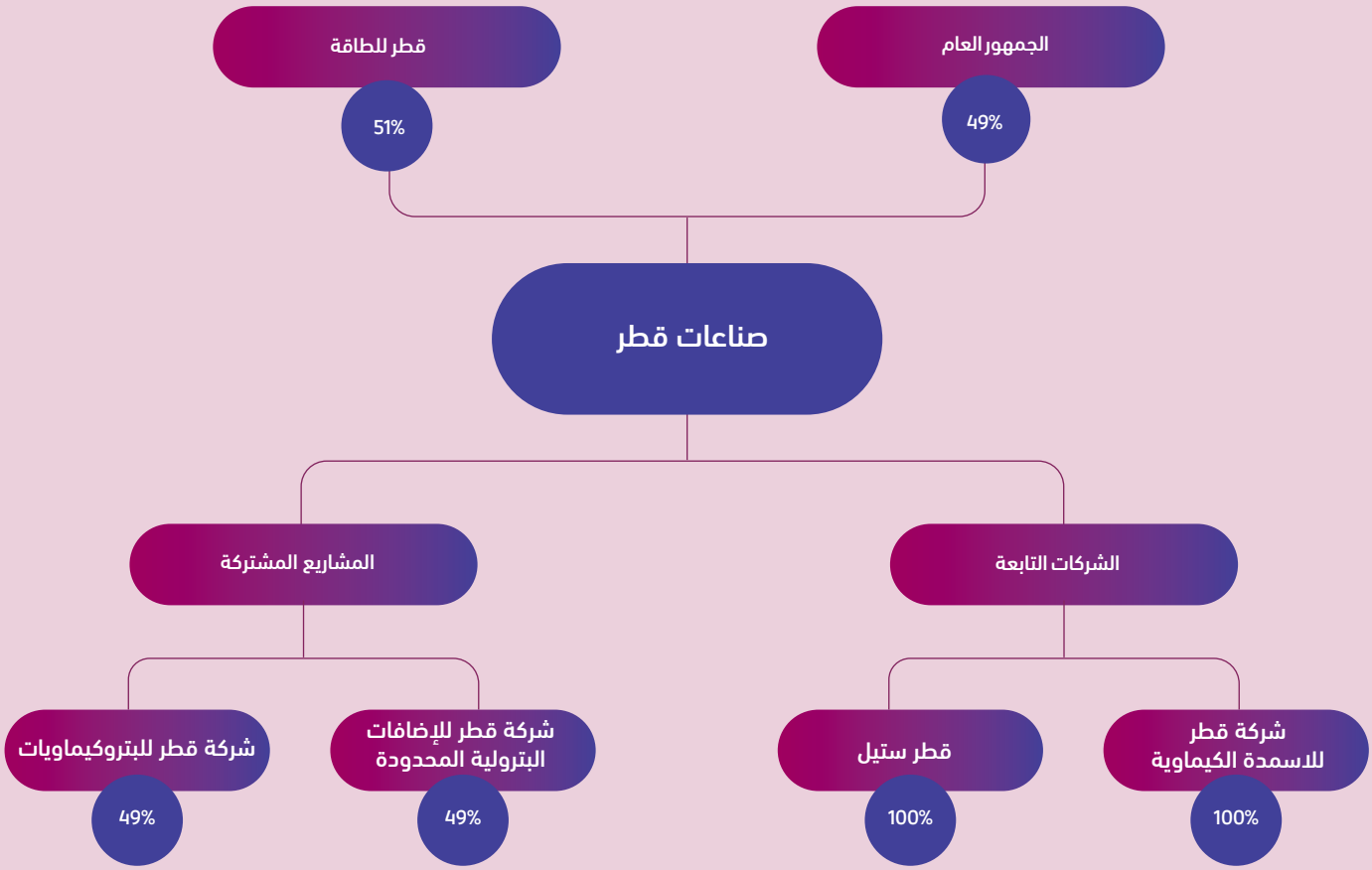

أداء صناعات قطر لعام 2023

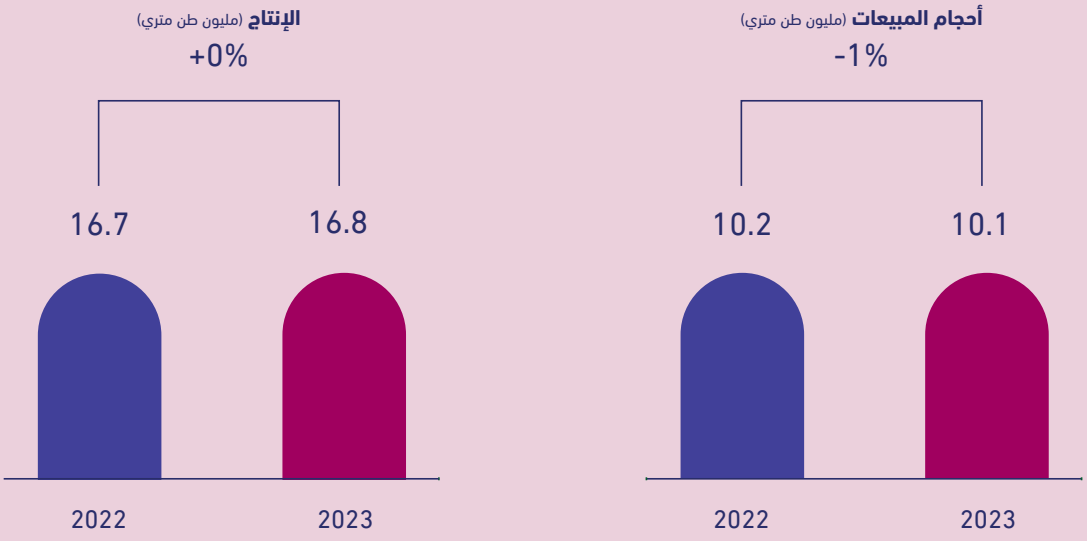

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

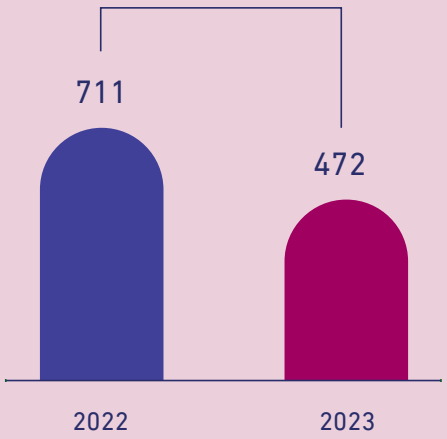

الإيرادات (مليار ريال قطري)

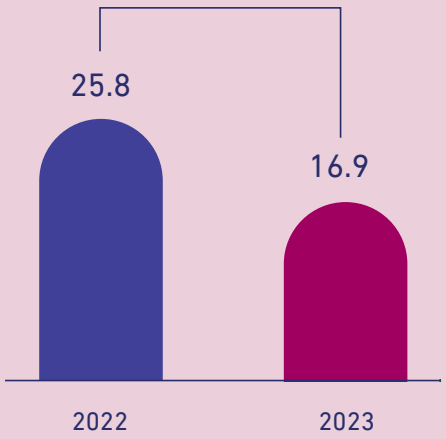

العائد على السهم (ريال قطري)

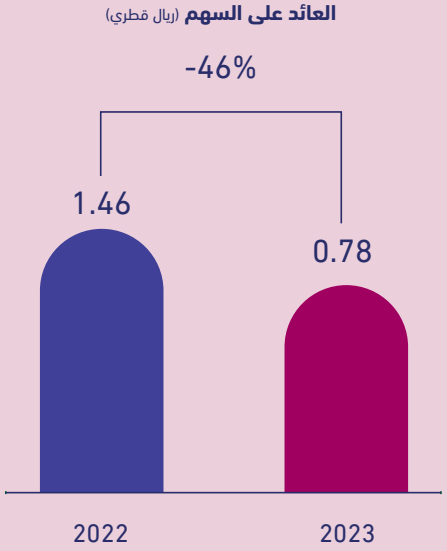

صافي الأرباح (مليار ريال قطري)

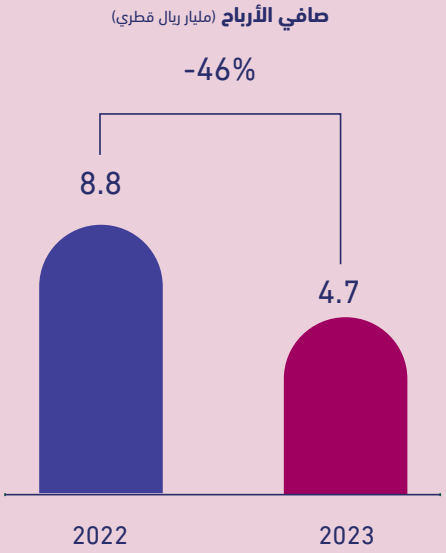

إيرادات مجموعة صناعات قطر حسب المنطقة الجغرافية (%)

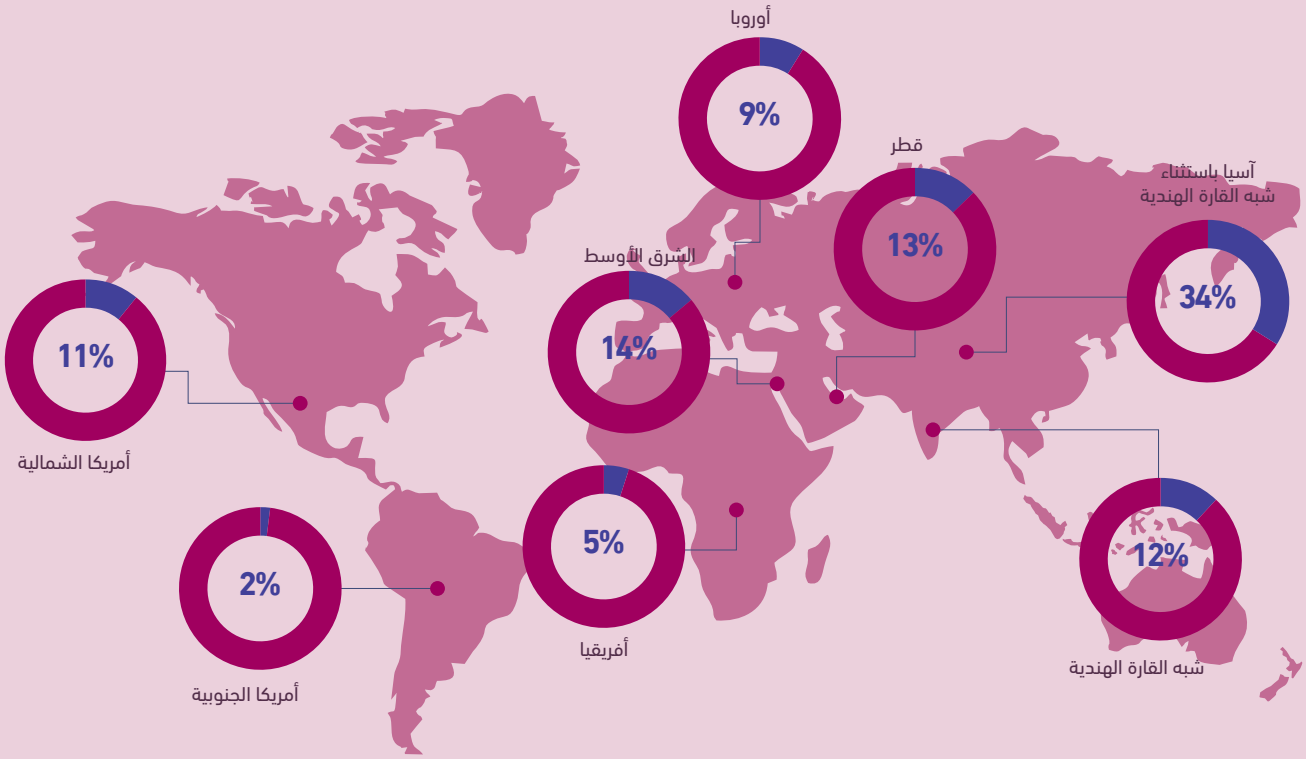

نبذة حول
قطاعات أعمال المجموعة

تعمل صناعات قطر في ثلاثة قطاعات أعمال مختلفة هي البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية والحديد والصلب. ويتمتع جميع الشركاء الدوليين في المشاريع المشتركة للمجموعة بأعلى الخبرات الفنية في مجالات أعمالهم.

قطاع البتروكيماويات

يضم قطاع البتروكيماويات مشروعين مشتركين: شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة (قابكو) وشركة قطر للإضافات البترولية المحدودة (كفاك).

تأسست شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة (قابكو)، وهي مشروع مشترك، عام 1974. وتمتلك فيها حالياً صناعات قطر ما نسبته 80% وشركة توتال للبتروكيماويات (فرنسا) 20%. وتشارك قابكو في مشروعين مشتركين، هما شركة قاتوفين المحدودة وشركة قطر للفينيل المحدودة، ولها شركة زميلة هي شركة قطر للمنتجات البلاستيكية.

وتعمل قابكو ومشروعيها المشتركين في إنتاج البولي أولفينات والبولي إيثيلين ومنتجات الكلور القلوي. وفيما يلي الطاقة الإنتاجية لقابكو من المنتجات الرئيسية:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
الإيثيلين*	1,150
البولي إيثيلين المنخفض الكثافة	750
البولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة	551
ثاني كلوريد الإيثيلين ومونومر كلوريد الفينيل	652
الصودا الكاوية	386

* تباع الكميات الفائضة على نحو منفصل؛ أو يتم استخدامها كلقيم.
ملاحظة: تمثل الطاقات الإنتاجية الواردة في الجدول المبين أعلاه إجمالي الطاقات الإنتاجية للكيانات المنتجة.

وتأسست شركة قطر للإضافات البترولية المحدودة (كفاك)، وهي مشروع مشترك، عام 1991. وتمتلك فيها حالياً صناعات قطر ما نسبته 50% وشركة أوبك الشرق الأوسط 20% وشركة إنترناشيونال أوكتان المحدودة 15% وشركة إل سي واي الشرق الأوسط 15%. وتعمل الشركة في إنتاج الميثانول وثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير. فيما يلي الطاقة الإنتاجية الحالية لكفاك من المنتجات الرئيسية:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
الميثانول	1,000
ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير	610

ملاحظة: تمثل الطاقات الإنتاجية الواردة في الجدول المبين أعلاه إجمالي الطاقات الإنتاجية للكيانات المنتجة.

المنتجات الرئيسية

الإيثيلين

يستخدم الإيثيلين كلقيم في إنتاج مجموعة كبيرة من المواد البتروكيماوية. وتستخدم كل من قابكو وقاتوفين جزءاً كبيراً منه في إنتاج البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة، فيما يباع الفائض إلى شركة قطر للفينيل لإنتاج مجموعة من منتجات الكلور القلوي.

البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة

يندرج البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة ضمن اللدائن التي يتم إنتاجها من لقيم مونومر الإيثيلين من خلال عملية البلمرة. ويتم إنتاج عدة درجات من البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة تدخل في صناعة مجموعة كبيرة من المنتجات البلاستيكية، مثل الأغشية والأنابيب والكابلات والأسلاك وغيرها من المنتجات المقولبة.

الميثانول

يستخدم جزءاً كبيراً من الميثانول المنتج كلقيم في إنتاج ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير وتباع الكمية الفائضة منه. كما يستخدم الميثانول في قطاع البتروكيماويات كمادة خام لإنتاج المذيبات والفورمالديهايد والميثيل هاليد وحمض الخليك والكحول الإيثيلي وأنهيدريد الخليك وثنائي ميثيل الإيثر وثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير.

ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير

يستخدم ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير كمادة تضاف إلى الجازولين لتحسين احتراقه والحد من التلوث الغازي الناتج عن المركبات، ويلغي الحاجة إلى إضافة رباعي إيثيل الرصاص.

الصودا الكاوية

سائل لزج عديم اللون والرائحة ومسبب للتآكل. تستخدم الصودا الكاوية في عدة قطاعات، منها قطاع صناعة الورق ومعالجة المياه وإنتاج الصابون والمنظفات الاصطناعية والمنسوجات والألومينا.

ثاني كلوريد الإيثيلين

مادة سائلة يميل لونها إلى الصفرة ولها رائحة خفيفة تشبه رائحة الكلوروفورم. يستخدم ثاني كلوريد الإيثيلين بشكل أساسي في إنتاج مونومرات كلوريد الڤينيل. ومعظم الكميات التي يتم إنتاجها تستغل في إنتاج مونومرات كلوريد الڤينيل، أما الفائض فيصدر إلى الخارج.

مونومر كلوريد الفينيل

غاز عديم اللون ذو رائحة خفيفة. يستخدم مونومر كلوريد الفينيل بصورة أساسية في إنتاج البولي فينيل كلوريد - وهو مادة بلاستيكية متعددة الاستعمالات تدخل في مجموعة كبيرة من الاستخدامات النهائية. ويتم استغلال ما يزيد على 80% من الطلب العالمي على مادة البولي فينيل كلوريد لأغراض التطبيقات المُعمرة طويلة الأجل ضمن مشاريع إقامة البنية الأساسية، مثل أنابيب شبكات المياه والصرف الصحي والأسلاك والكابلات وتكسية جدران المنازل والنوافذ والأبواب وأرضيات المنازل.

الكبريت

يتم الحصول على كبريت عالي الجودة كمنتج ثانوي من عملية إنتاج الإيثيلين ويباع محلياً، ثم يصدر من خلال المشتري المحلي.

الجازولين الحراري

الكميات المحدودة من الجازولين الحراري التي تنتجها قابكو تستخدمها إحدى الشركات المحلية كلقيم.

الغاز البترولي المسال الممزوج C3 / C4

يتم توريد الكميات البسيطة التي تُنتج من الغاز البترولي المسال الممزوج إلى المصانع المحلية المتخصصة في إنتاج سوائل الغاز الطبيعي لإنتاج البروبان والبيوتان.

أداء قطاع البتروكيماويات لعام 2023

الإنتاج (مليون طن متري)

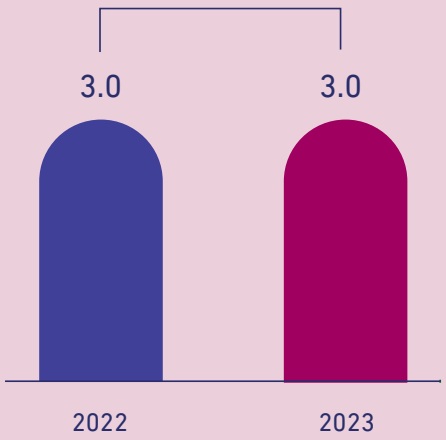

صافي الأرباح (مليار ريال قطري)

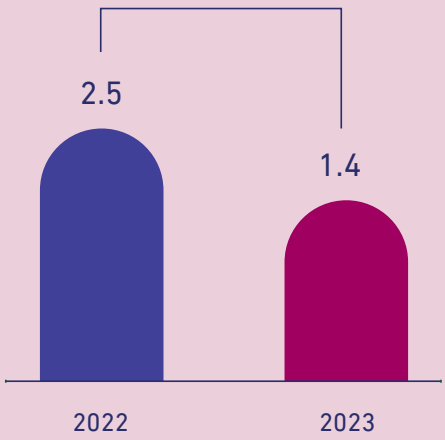

الإيرادات (مليار ريال قطري)

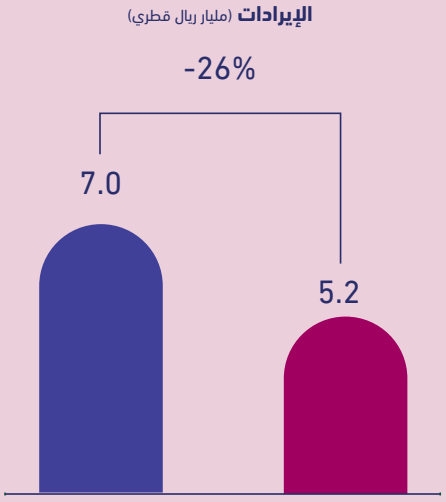

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

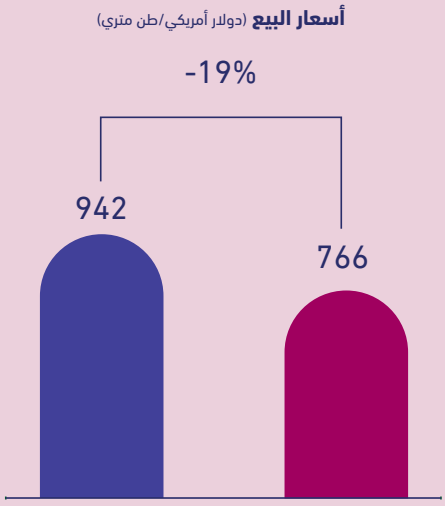

إيرادات القطاع لعام 2022 (%)

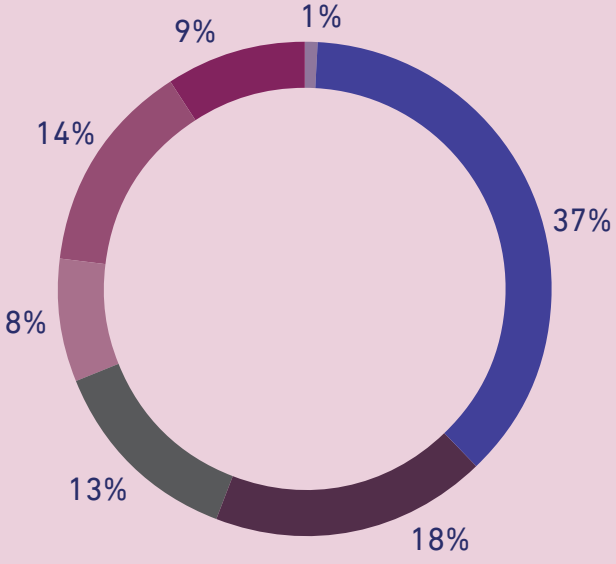

إيرادات القطاع لعام 2023 (%)

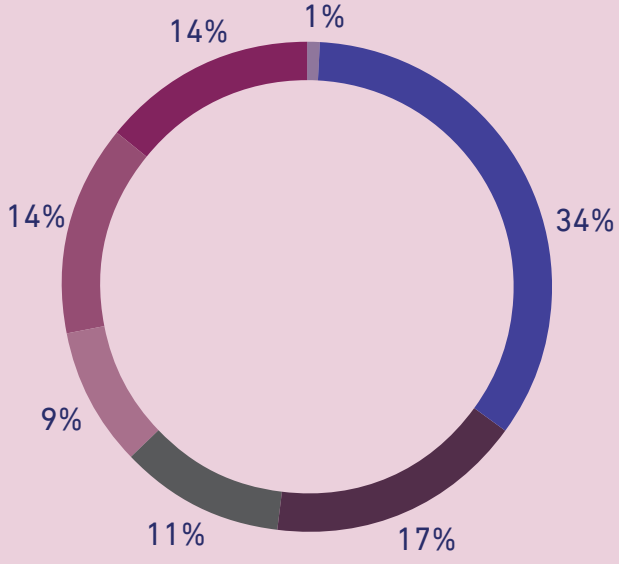

آسيا باستثناء شبه القارة الهندية
شبه القارة الهندية
أوروبا
أمريكا الجنوبية
الشرق الأوسط
أفريقيا
أمريكا الشمالية

قطاع الأسمدة الكيماوية

يضم قطاع الأسمدة الكيماوية شركة تابعة واحدة مملوكة بالكامل، ألا وهي شركة قطر للأسمدة الكيماوية المحدودة (قافكو).

وتخضع حالياً ملكية قافكو بالكامل إلى صناعات قطر. ولقافكو شركتين تابعتين، هما شركة الخليج للفورمالديهايد وشركة قطر للميلامين.

وتعمل قافكو وشركتيها التابعتين في إنتاج الأمونيا واليوريا والميلامين ومكثفات الفورمالديهايد. فيما يلي الطاقة الإنتاجية لقافكو من المنتجات الرئيسية:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
الأمونيا	3,840
اليوريا	5,957
الميلامين	60
مكثف اليوريا فورمالدهايد	65

* تباع الكميات الفائضة على نحو منفصل، أو يتم استخدامها كلقيم.

المنتجات الرئيسية

الأمونيا

يتم استخدام جزء كبير من الأمونيا التي تنتجها قافكو داخلياً كلقيم لإنتاج اليوريا.

اليوريا

يتخذ إنتاج قافكو من اليوريا شكلين، اليوريا المتبلرة أو الحبيبية.

مكثف اليوريا فورمالدهايد (UFC-85)

UFC-85 هي مادة مانعة للتكتل تُضاف إلى منتجات اليوريا لتحسين قوتها. ويُستخدم كل إنتاج اليوريا فورمالدهايد UFC-85 في مصانع اليوريا التابعة لقافكو.

الميلامين

يُستخدم الميلامين بصورة أساسية في قطاع الإنشاءات، كذلك إنتاج الرقائق المضغوطة ضغطاً عالياً والتي تستخدم في العديد من الأنشطة الإنشائية. ويُستخدم الميلامين أيضاً في إنتاج مستلزمات المطبخ والأطباق.

أداء قطاع الأسمدة الكيماوية لعام 2023

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

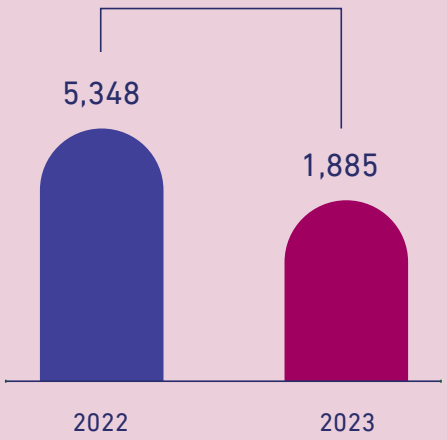

الإنتاج (مليون طن متري)

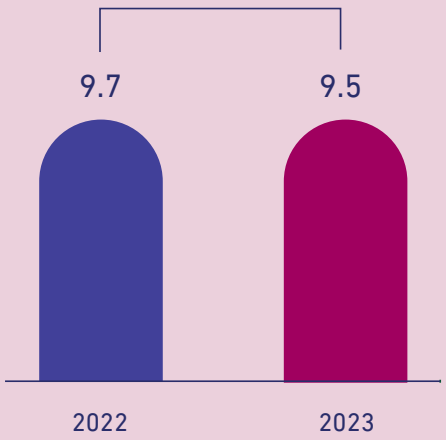

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

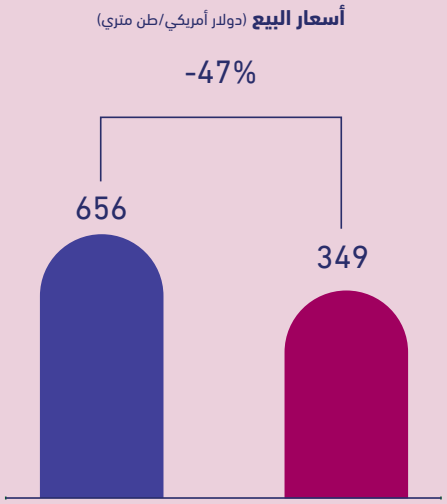

الإيرادات (مليون ريال قطري)

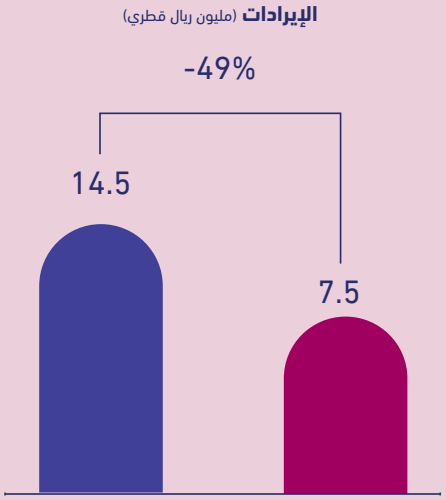

إيرادات القطاع لعام 2022 (%)

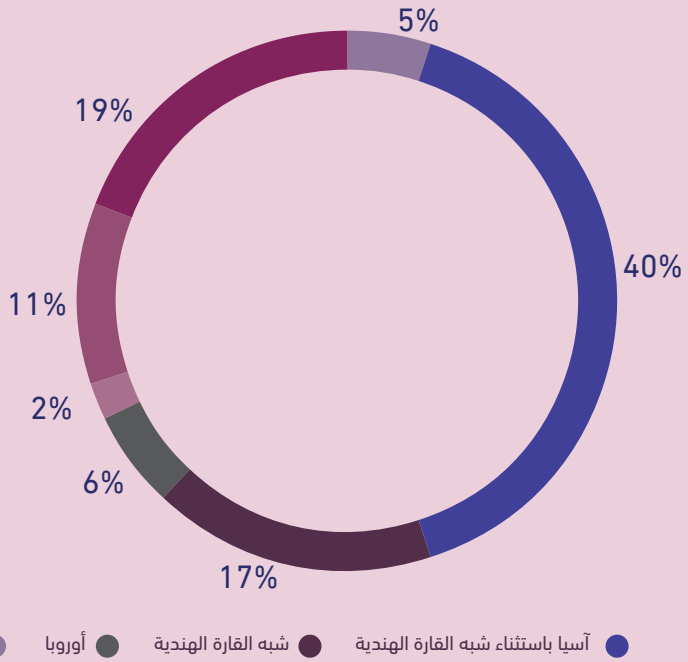

إيرادات القطاع لعام 2023 (%)

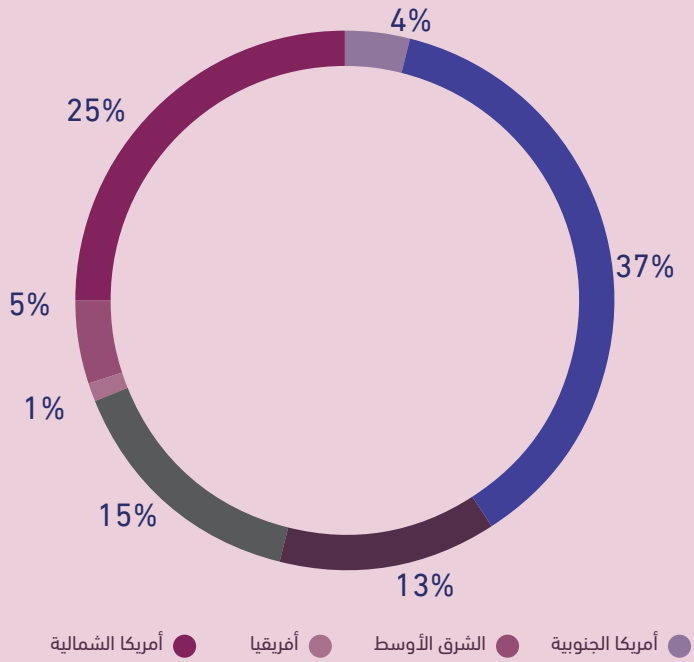

آسيا باستثناء شبه القارة الهندية
شبه القارة الهندية
أوروبا
أمريكا الجنوبية
الشرق الأوسط
أفريقيا
أمريكا الشمالية

قطاع الحديد والصلب

تأسست قطر ستيل، وهي شركة مملوكة بالكامل لصناعات قطر، عام 1974. ولدى قطر ستيل العديد من الاستثمارات في قطاع الحديد والصلب، منها ثلاثة شركات تابعة:

1. شركة قطر ستيل دبي - المنطقة الحرة
2. شركة قطر ستيل للاستثمارات الصناعية
3. شركة القطرية لإنتاج حديد التسليح

هذا بالإضافة إلى ثلاث شركات زميلة، هي:

1. فولاذ القابضة
2. شركة قطر لتغليف المعادن
3. شركة صلب ستيل.

وتعمل قطر ستيل في إنتاج منتجات الحديد والصلب الوسيطة، مثل الحديد المختزل بالطريقة المباشرة / الحديد المقولب على الساخن وكتل الصلب ومنتجات الصلب النهائية، مثل حديد التسليح واللفائف. فيما يلي الطاقة الإنتاجية لقطر ستيل من منتجات الحديد والصلب:

	الطاقة الإنتاجية التصميمية (ألف طن متري)	الطاقة الإنتاجية الحالية (ألف طن متري)
الحديد المختزل بالطريقة المباشرة / الحديد المقولب على الساخن*	2,300	1,700
كتل الحديد*	2,520	1,000
حديد التسليح	2,300	1,600
اللفائف	240	240

* تباع الكميات الفائضة على نحو منفصل، أو يتم استخدامها كلقيم.
ملاحظة: وفقاً للقرار المعني بإيقاف تشغيل بعض مرافق إنتاجية تابعة لشركة قطر ستيل اعتباراً من 1 أبريل 2020، فقد تم تغيير الطاقات الإنتاجية الاسمية.

المنتجات الرئيسية

الحديد المختزل بالطريقة المباشرة والحديد المقولب على الساخن

يُستخدم جزءاً كبيراً من منتجات الحديد المختزل بالطريقة المباشرة والحديد المقولب على الساخن داخلياً لإنتاج منتجات وسيطة، ويتم بيع الفائض.

كتل الحديد

يتم تحويل معظم كتل الحديد التي تنتجها قطر ستيل إلى حديد تسليح ويُصدر الفائض، إن وجد، إلى بلدان خليجية وغير خليجية (غالباً بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا).

حديد التسليح

يُستعمل حديد التسليح المُدرفل على الساخن على نطاق واسع في قطاع الإنشاءات.

لفائف الحديد

تستخدم لفائف حديد التسليح ولفائف القضبان السلكية على نطاق واسع في قطاع الإنشاءات، حيث يتم تشكيلها على هيئة قضبان تسليح وأسلاك ربط وشبكات سلكية ملحومة، وتستخدم أيضاً في قطاع الخرسانة سابقة التجهيز. وتستخدم لفائف القضبان السلكية أيضاً في الصناعات التحويلية لتطبيقات مختلفة، مثل صناعة المسامير، والمشاجب، والبراغي، وشبكات الأسلاك، والسياج، والكابلات المصفحة، والأسلاك الشائكة. ويقع مرفق الإنتاج في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويتم تسويق معظم الإنتاج في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة.

أداء قطاع الحديد والصلب لعام 2023

الإنتاج (مليون طن متري)

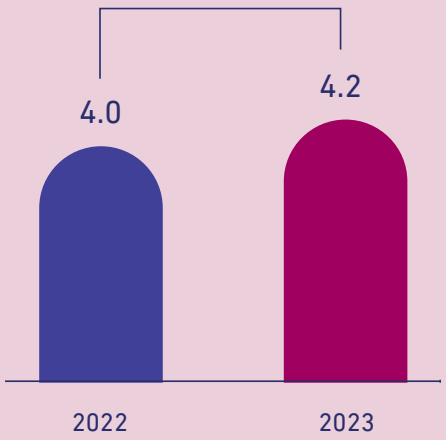

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

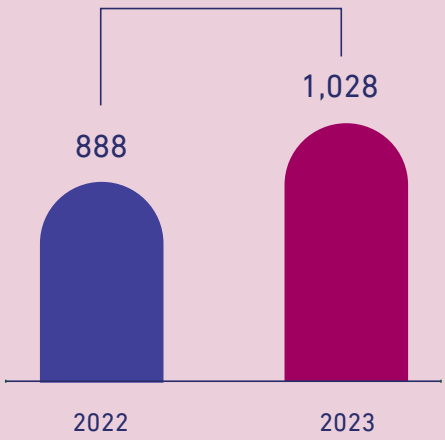

الإيرادات (مليون ريال قطري)

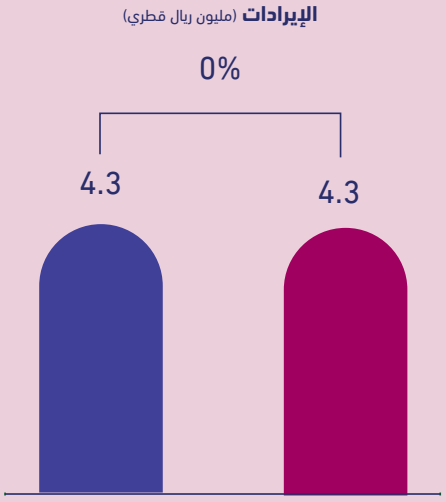

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

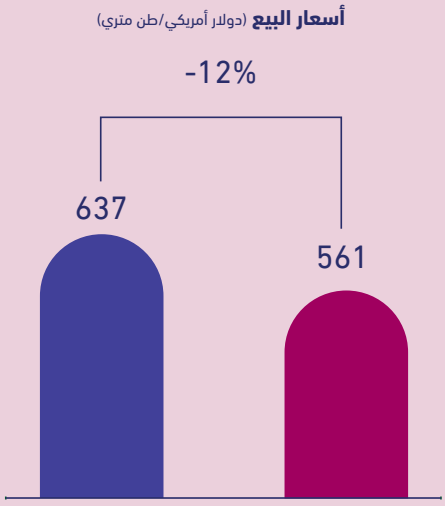

إيرادات القطاع لعام 2023 (%)

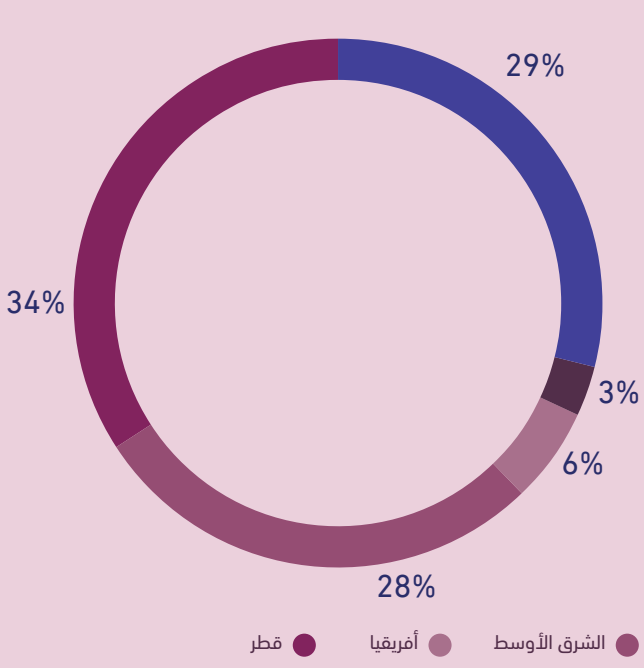

إيرادات القطاع لعام 2022 (%)

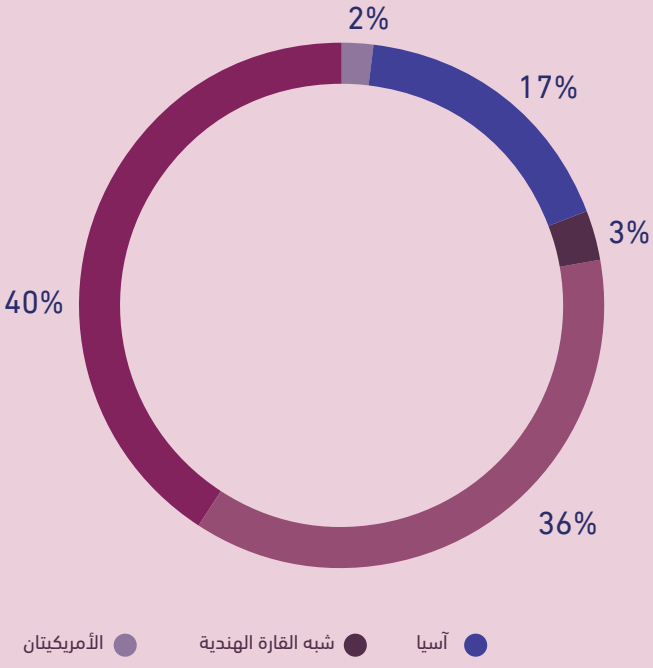

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة/ المساهمين المحترمين
شركة صناعات قطر ش.م.ع.ق.
الدوحة – قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة صناعات قطر ش.م.ع.ق. ("الشركة") وشركاتها التابعة (ويشار إليهم جميعاً بـ "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2023 وكلاً من بيان الربح أو الخسارة الموحد، بيان الربح أو الخسارة و الدخل الشامل الآخر الموحد، بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة والتي تتضمن ملخصاً للمعلومات حول السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية).

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الشركة وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك المهني للمحاسبين" ووفقاً لقواعد السلوك المهني الأخرى والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة في دولة قطر. ونعتقد بأن بيّانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأيًا منفصلاً حول هذه الأمور.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
الاعتراف بالايرادات إعترفت المجموعة بإيرادات خلال للسنة بقيمة 11,744 مليون ريال قطري. كما هو مبين في الإيضاح رقم 9 ، فإن حصة المجموعة في النتائج المجمعة من المشاريع المشتركة (قابكو وكفاك) كانت 1,360 مليون ريال قطري للسنة. بإستثناء شركة تابعة واحدة، فإن معظم الإيرادات المحققة من قبل الشركات التابعة والمشاريع المشتركة تأتي من عميل واحد. وفقًا لسياسة الاعتراف بالإيرادات ، يتم الاعتراف بالإيرادات من بيع المنتجات عندما تقوم المجموعة بنقل السيطرة على المنتجات إلى العميل. يحدث هذا عادة عند التسليم. يتم تحديد شروط التسليم في العقود. تتطلب منا المعايير الدولية للتدقيق النظر في مخاطر الاحتيال المتعلقة بإثبات الإيرادات. هناك مخاطر متأصلة تتعلق بالاحتيال نظرًا للقيمة العالية للمعاملات وتقلبات أسعار المنتجات التي تؤثر على الإيرادات المعترف بها للسنة.	فيما يلي إجراءاتنا المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات من المبيعات التي تقوم بها الشركات التابعة والمشاريع المشتركة: • فهم وتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على الاعتراف بإيرادات المجموعة وشركات المشاريع المشتركة. • فهم وتقييم واختبار سياسات محاسبة الإيرادات للمجموعة وشركات المشاريع المشتركة مقابل متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، وفهمنا للأعمال والمعايير المعمول بها في القطاع ذات الصلة. • مراجعة شروط عقود إيرادات المجموعة وشركات المشاريع المشتركة مع عملائها. • إجراء اختبارات تفصيلية للتحقق من حدوث ودقة معاملات الإيرادات على أساس عينة مختارة. • القيام بإجراء تحليلي موضوعي لكل مصدر من مصادر الإيرادات بغرض تحديد أي انحرافات جوهرية عن التوقعات بناءً على فهم كل عملية وإجراءات عمل كل مصدر من مصادر الإيرادات.

حددنا الاعتراف بالإيرادات من أمور التدقيق الرئيسية بسبب ارتفاع قيمة الشحنات الفردية ، حيث أن الأخطاء في حدوث ودقة الاعتراف بالإيرادات يمكن أن تؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية للمجموعة عند الاعتراف بالإيرادات وبحصة المجموعة من صافي دخل كل مشروع مشترك بموجب طريقة حقوق الملكية. إن الايضاحات التالية حول البيانات المالية الموحدة تتضمن على مزيد من المعلومات المتعلقة بما ورد أعلاه:. ايضاح رقم (3) - أساس الإعداد و المعلومات حول السياسات المحاسبية الجوهرية إيضاح رقم (4) - الأحكام الهامة والمصادر الرئيسية لتقدير عدم التيقن الايضاح رقم (9) - الاستثمارات في المشاريع المشتركة الايضاح رقم (24) - الإيرادات	• الحصول وفحص, على اساس عينة مختارة, تأكيد يتضمن كشف الحساب للعملاء الرئيسين للمجموعة وشركات المشاريع المشتركة ومطابقتها مع السجلات المحاسبية. • تقييم الإفصاحات المتعلقة بالإيرادات لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة، ولكن لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات حولها ، الذي تم الحصول عليه قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات بالإضافة إلى التقرير السنوي الذي نتوقع الحصول عليه بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، حيث إننا لا نبدي أي تأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا بالإطلاع على المعلومات الأخرى المعرفة أعلاه، وبذلك، نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء جوهرية.

إذا استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به، بناءً على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير المدقق هذا، أن هناك خطأ جوهريًا في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

عندما نقرأ التقرير السنوي الكامل، إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ القائمين على الحوكمة بالأمر.

مسؤوليات الإدارة و القائمين بالحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للشركة والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لغرض إعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرارية والإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبـدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

إن القائمين على الحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الاخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءاً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، وذلك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم وإنجاز إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الإحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة .
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعّدة من قبل الإدارة.
- بإستنتاج مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي، وبناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظـروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الإستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الإستمرارية.
- بتقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء التدقيق للمجموعة. ونظل نحن المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، بالأمور الأخرى، وبما يخص النطاق المخطط للتدقيق وتوقيته ونتائجه الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري يتبين لنا من خلال تدقيقنا في نظام الرقابة الداخلي.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة ببيان يظهر إمتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالإستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي يحتمل الإعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على إستقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان ذلك مناسباً.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ألا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

بالإضافة إلي ذلك ووفق لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري فإننا نفصح عما يلي:

- برأينا أيضاً، أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، كما تم التحقق المادي من المخزون على النحو الواجب وأن محتويات تقرير مجلس الإدارة تتوافق مع البيانات المالية للشركة.
- لقد حصلنا على جميع المعلومات والتوضيحات التي اعتبرنها ضرورية للتدقيق.
- وأنه، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة المالية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها أو لأحكام النظام الأساسي للشركة على وجه قد يؤثر بشكل جوهري في أداء الشركة أو مركزها المالي.

في الدوحة – قطر

8 فبراير 2024

عن ديلويت آند توش

فـرع قـطـر

مدحت صالحه

شريك

سجل مراقبي الحسابات رقم (257)

سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (120156)

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي صناعات قطر (ش.م.ع.ق) حول بيان مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقاً للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016، قمنا بتنفيذ تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة بشأن تقييم التصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على التقارير المالية ("تقرير مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية") كما في 31 ديسمبر 2023.

مسؤوليات مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة شركة صناعات قطر ش.م.ع.ق ("الشركة") هو المسؤول عن تنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية فعالة على التقارير المالية. تشمل هذه المسؤولية: تصميم وتطبيق والمحافظة على الضوابط الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيانات المالية بشكل عادل بحيث تكون خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ؛ اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة. وعمل التقديرات والأحكام المحاسبية المعقولة في ظل الظروف.

تعمل الشركة وتدير أنشطتها من خلال الشركة والشركات التابعة لها والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة ("الكيانات") (يشار إليها معاً باسم "المجموعة") في دولة قطر وخارجها. تواصلت الإدارة مع هيئة قطر للأسواق المالية لتوضيح نطاق تطبيق النظام. أكدت هيئة قطر للأسواق المالية أن متطلبات النظام تتناول الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية. لذلك، فإن تقرير مجلس الإدارة عن التصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على التقارير المالية يقتصر على ضوابط الشركة، حيث إن مكوناتها غير مدرجة في السوق الرئيسية.

قامت الشركة بتقييم التصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية لديها كما في 31 ديسمبر 2023 وفقاً للمعايير الموضحة في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل لعام 2013 الصادر عن لجنة دعم المنظمات إطار عمل COSO.

يتم عرض تقييم الشركة لنظام الرقابة الداخلية من قبل مجلس الإدارة على هيئة تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية، والذي يشمل:

- وصف للضوابط المطبقة داخل مكونات الرقابة الداخلية على التقارير المالية على النحو المحدد في إطار عمل COSO؛
- وصف للنطاق الذي يغطي العمليات التجارية الجوهرية والكيانات في تقييم الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- تقييم لتصميم وتطبيق وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2023؛ و
- تقييم أي نقاط ضعف جوهرية في التصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية للضوابط كما في 31 ديسمبر 2023.

مسؤولياتنا

تتثمل مسؤوليتنا في إبداء رأي تأكيد معقول عن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية الوارد في القسم 4 من تقرير الحوكمة السنوي بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة دعم المنظمات إطار عمل COSO، والتي تشمل الإستنتاج عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2023.

لقد أجرينا مهمتنا وفقًا للمعيار الدولي حول عمليات التأكيد 3000 (المعدل) "عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعات المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان تقرير مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية مقدماً بشكل عادل. يشتمل إطار عمل COSO على المعايير التي يتم من خلالها تقييم الرقابة الداخلية للشركة على التقارير المالية لأغراض إبداء رأينا التأكيدي المعقول.

تتضمن مهمة التأكيد لإصدار رأي تأكيدي معقول حول تقرير مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة بشأن الرقابة الداخلية على التقارير المالية ما يلي:

- الحصول على فهم لمكونات الشركة الخاصة بالرقابة الداخلية على النحو المحدد في إطار عمل COSO ومقارنة ذلك بتقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمجلس الإدارة؛
- الحصول على فهم لتحديد نطاق الشركة للعمليات الهامة والكيانات الهامة، ومقارنة ذلك بتقرير مجلس الإدارة الخاص بالرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- اجراء تقييم للمخاطر لجميع أرصدة الحسابات الهامة وفئات المعاملات والإفصاحات داخل الشركة للعمليات الهامة والكيانات الهامة ومقارنة ذلك بتقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمجلس الإدارة؛
- الحصول على اختبار الإدارة للتصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على التقارير المالية، وتقييم مدى كفاية إجراءات الاختبار التي تقوم بها الإدارة ودقة استنتاجات الإدارة التي تم التوصل إليها لكل اختبار رقابة داخلية؛
- الاختبار المستقل لتصميم وتطبيق وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية التي تعالج المخاطر الكبيرة للأخطاء الجوهرية وإعادة إجراء نسبة من اختبارات الإدارة للمخاطر العادية للأخطاء الجوهرية؛
- تقييم شدة أوجه القصور في الرقابة الداخلية التي لم يتم تداركها في 31 ديسمبر 2023، ومقارنة ذلك بالتقييم الوارد في تقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية، حسب الاقتضاء.

مكونات الرقابة الداخلية على النحو المحدد في إطار عمل COSO هي بيئة التحكم، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة.

لقد قمنا بإجراءات لاستنتاج مخاطر الأخطاء الجوهرية ضمن العمليات الهامة مع الأخذ في الاعتبار طبيعة وقيمة رصيد الحساب ذي الصلة، أو فئة المعاملة أو الإفصاح.

تعتبر العملية مهمة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر خطأ ما بسبب الغش أو الخطأ في تدفق المعاملات أو مبلغ البيان المالي على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض هذه المهمة، فإن العمليات التي تم تحديدها على أنها مهمة هي: الضوابط على مستوى الكيان، والفوائد المستحقة، والنقد وما يعادله، ودخل توزيعات الأرباح، وتوزيعات الأرباح المستحقة الدفع، والدخل من الاستثمار، والاستثمارات في الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، الاستثمارات في الودائع الثابتة، والاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة، والأطراف ذات العلاقة، والدخل المعفى من الضريبة، المطلوبات المالية بموجب عقد آجل، والتقارير المالية، والتوحيد والإفصاحات.

تعتمد إجراءات اختبار التصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على حكمنا بما في ذلك تقييم مخاطر التحريف الجوهري الذي تم تحديده وتتضمن مزيجاً من الاستفسار والمراقبة وإعادة الأداء وفحص الأدلة.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا بشأن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

معنى أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة لإعداد التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بمصداقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للأغراض الخارجية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشمل الرقابة الداخلية للمنشأة لإعداد التقارير المالية السياسات والإجراءات التي:

1. تتعلق بالإحتفاظ بالسجلات التي، وبتفصيل معقول، تعكس الصورة العادلة ودقّة المعاملات المتعلقة بموجودات المنشأة؛
2. تقديم تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وبأن إيرادات ومصاريف المنشأة تتم فقط عند مصادقة الإدارة عليها؛ و
3. تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بالوقاية من أو الكشف عن المعاملات غير المصادق عليها والمتعلقة باقتناء أو استخدام أو التخلّص من موجودات المنشأة والتي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود المتأصلة

بسبب القيود المتأصلة في الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهريّة ناتجة عن خطأ أو احتيال. ولذلك، قد لا تمنع الرقابة الداخلية حول إعداد التقارير المالية جميع الأخطاء أو الإهمال في معالجة المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً بخصوص تنفيذ أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، تخضع توقعات أي تقييم للرقابة الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الشروط أو أن درجة الإمتثال للسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

جودة الرقابة واستقلاليتنا

خلال قيامنا بعملنا، قمنا بالتأكد من إستقلاليتنا عن الشركة وفقاً لمعايير السلوك الدولية ووفقاً لمتطلبات السلوك الأخرى ذات العلاقة لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك المحاسبين المهنيين"، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني وقواعد السلوك المهني ذات العلاقة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات والتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية ووفقاً لمعايير السلوك الدولية.

تطبق شركتنا المعيار الدولي على رقابة الجودة (1)، وإدارة الجودة للشركات التي تقوم بعمليات تدقيق أو مراجعة للبيانات المالية أو عمليات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات الصلة. ونحافظ وفقًا لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثّقة المتعلقة بالإمتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الرأي

في رأينا، فإن تقرير مجلس الإدارة بشأن تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، الصادر عن مجلس الإدارة بشأن تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية، منصوص عليه بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، بناءً على المعايير المحددة في إطار عمل COSO، بما في ذلك استنتاجه بشأن فعالية التصميم والتطبيق وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2023.

أمر تأكيدي

نلفت الانتباه إلى حقيقة أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة صناعات قطر ش.م.ع.ق. على أساس مستقل وليس بشركاتها التابعة وعمليات المشاريع المشتركة والشركات الزميلة ("المجموعة") ككل، بناءً على الاستثناءات المنصوص عليها من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. لم يتم تعديل تقريرنا في هذا الصدد.

في الدوحة – قطر

8 فبراير 2024

عن ديلويت آند توش

فـرع قـطـر

مدحت صالحة
شـريـك
سجل مراقبي الحسابات رقم (257)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (120156)

تقرير التأكيد المستقل إلى مساهمي شركة صناعات قطر ش.م.ق.ع («الشركة») حول البيان الصادر عن مجلس الإدارة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة ، بما في ذلك قانون حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية كما في 31 ديسمبر 2023

وفقاً للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («QFMA») بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016 («النظام»)، فقد قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد محدود حول بيان مجلس الإدارة («بيان مجلس الإدارة حول الامتثال») حول امتثال الشركة مع لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») المدرج في القسم الثاني من التقرير السنوي لحوكمة الشركة كما في 31 ديسمبر 2023، وفقاً لخطاب التعيين المؤرخ بتاريخ 16 مارس 2019.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة تقديم تقرير حوكمة الشركة كجزء من التقرير السنوي للشركة بما في ذلك إفصاح الشركة عن امتثالها للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك أحكام النظام وفقاً لمتطلبات المادة 4 من النظام والمدرجة في هذه اللوائح.

تقع مسؤولية الامتثال للنظام، بما في ذلك كفاية الإفصاح وإعداد تقرير حوكمة الشركة وبيان مجلس الإدارة حول الامتثال، على عاتق مجلس الإدارة، وعند الاقتضاء، القائمين على الحوكمة. تشمل هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة ببيان مجلس الإدارة حول الامتثال الخالي من الخطأ، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ.

مجلس الإدارة، والقائمون على الحوكمة، عند الاقتضاء، هم المسؤولون الوحيدون عن توفير المعلومات الدقيقة والكاملة التي نطلبها. لا تتحمل ديلويت آند توش – فرع قطر أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال المعلومات المقدمة من الشركة أو بالنيابة عنها.

تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة ما يلي:

أ. قبول المسؤولية عن إجراءات الرقابة الداخلية؛

ب. تقييم فعالية إجراءات الرقابة للشركة باستخدام معايير مناسبة، ودعم تقييمهم بالأدلة الكافية ، بما في ذلك التوثيق؛ و

ج. تقديم تقرير مكتوب عن فعالية الضوابط الداخلية للشركة للفترات ذات الصلة.

قدم مجلس الإدارة تقريره عن الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك النظام («بيان مجلس الإدارة حول الامتثال») في القسم الثاني من التقرير السنوي لحوكمة الشركة.

مسؤولياتنا

إن مسؤولياتنا هي ابداء استنتاج تأكيد محدود فيما إذا أتى إلى حد علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال، لا يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال الشركة للوائح هيئة قطر الأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام.

لقد قمنا بتنفيذ مهمة ارتباطنا المحدود وفقًا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد 3000 (المعدل) «ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية» الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأمين الدولي .(«IAASB»)

يتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان هنالك أي شيء قد لفت انتباهنا والذي يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال ككل، لم يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال الشركة للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام. إن لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام تتضمن معايير يتم من خلالها تقييم مدى امتثال الشركة بهدف الوصول لاستنتاجنا المحدود.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهام التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها عن مهام التأكيد المعقول بحيث تكون أقل منها. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهام التأكيد المعقول هو أقل بكثير من التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه في حال قمنا بمهمة تأكيد معقول.

تشتمل إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، بشكل أساسي على استفسارات من الإدارة ومراجعة السياسات والإجراءات والوثائق الأخرى لفهم الاجراءات المتبعة لتحديد متطلبات لوائح هيئة قطر للأسواق المالية المعمول بها فيها النظام («المتطلبات»)، الإجراءات التي تعتمدها الإدارة للامتثال لهذه المتطلبات؛ والمنهجية التي اعتمدتها الإدارة لتقييم الامتثال لهذه المتطلبات. قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة، على أساس العينة، لتقييم الامتثال للمتطلبات، والتي اعتبرناها ضرورية كأدلة كافية مناسبة لغرض إبداء استنتاجنا.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظرًا للقيود المتأصلة في نظام الرقابة الداخلية، قد لا يتم منع أو ردع الأخطاء أو الاحتيال، وقد لا تكتشف مهمة التأكيد المحدود المصممة والمنفذة، بشكل صحيح جميع المخالفات.

تخضع إجراءات الرقابة المصممة لمعالجة أهداف رقابة محددة، لقيود متأصلة، وبناءً عليه، قد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. لا يمكن أن تضمن إجراءات الرقابة هذه الحماية من (من بين أمور أخرى) التواطؤ بقصد الاحتيال وخاصة من جانب أولئك الذين يشغلون مناصب تخولهم ذلك. علاوة على ذلك، فإن استنتاجنا يستند إلى معلومات تاريخية ولن يكون من المناسب إسقاط أي معلومات أو استنتاجات في تقريرنا على أي فترات أخرى.

جودة الرقابة واستقلاليتنا

خلال قيامنا بعملنا، امتثلنا لمتطلبات الاستقلالية وفقا لمعايير السلوك الدولية ووفقا لمتطلبات السلوك الأخرى الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الاخلاقية للمحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي بشأن مراقبة الجودة (1)، وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الاستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي تم إجراؤها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية المعمول بها بما في ذلك النظام، لم يتم الإفصاح عنه بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2023.

القيود المفروضة على استخدام التقرير

تم إعداد تقرير التأكيد المحدود هذا للشركة فقط وفقاً لشروط خطاب التعيين المبرم بيننا. لقد قمنا بتنفيذ عملنا، لكي نتمكن من تقديم تقرير عن تلك الأمور للشركة التي يتعين علينا أن نوضحها لهم في تقرير تأكيد محدود ومستقل وليس لأي غرض آخر. دون تحمل أو قبول أي مسؤولية أو التزام فيما يتعلق بهذا التقرير إلى أي طرف آخر غير الشركة، فإننا نقرّ بأنه فيما يتعلق بامتثال الشركة للنظام، فإن الشركة مطالبة بنشر هذا التقرير، والذي لن يؤثر أو يوسع مسؤولياتنا لأي غرض أو على أي أساس. إلى أقصى حد يسمح به القانون، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية تجاه أي شخص آخر بخلاف الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية عن أعمال التأكيد المحدود الخاصة بنا أو عن تقرير التأكيد المحدود هذا أو الاستنتاج الذي توصلنا إليه.

أمر تأكيدي

نلفت الانتباه إلى الملحق (أ) بهذا التقرير، والذي يمثل المتطلبات التي لا تزال الشركة في طور معالجتها. لم يتم تعديل استنتاجنا فيما يتعلق بهذه المسألة.

في الدوحة – قطر

8 فبراير 2024

عن ديلويت آند توش

فـرع قـطـر

مدحت صالحة

شـريـك

سجل مراقبي الحسابات رقم (257)

سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (120156)

الملحق أ

المتطلبات بموجب لوائح هيئة قطر للأسواق المالية، بما في ذلك النظام، والتي لا تزال الشركة في طور معالجتها:

تسلسل	المرجع في تقرير الشركة للحوكمة	رقم المادة	من حيث التطبيق الفعلي
.1	القسم 4-3: رئيس مجلس إدارة الشركة	المادة رقم (7)	رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، إلا أنه يشغل منصب العضو المنتدب للشركة (على غير ما ورد بالمادة رقم (7) من نظام الحوكمة) أخذاً في الاعتبار أن شركة صناعات قطر هي الشركة الأم لمجموعة من الشركات التي تعمل في مجالات مختلفة، وبالتالي فإن طبيعة الأعمال على مستوى الشركة لا تتضمن أية أعمال تنفيذية، الأمر الذي تنتفي معه الأسباب التي تدعو إلى الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة.
.2	3-9-1: لجنة التدقيق	المادة رقم (18)	وفقًا لتعريف العضو المستقل في نظام هيئة قطر للأسواق المالية حول حوكمة الشركات، لا تشمل لجنة التدقيق أعضاء مستقلين (خلافاً للمادة 18 من نظام هيئة قطر للأسواق المالية حول حوكمة الشركات)، نظراً لأنهم أعضاء في مجلس الإدارة تم تعيينهم بواسطة المساهم الخاص والرئيسي بنسبة (51%).
.3	3-9-3: لجنة الترشيحات	المادة رقم (18)	لم يتم إنشاء لجنة ترشيحات (خلافاً للمادة 18 من نظام هيئة قطر للأسواق المالية حول حوكمة الشركات)، حيث يتألف مجلس إدارة صناعات قطر، وفقًا للنظام الأساسي للشركة، من ثمانية (8) أعضاء، يتم تعيين سبعة منهم من قبل المساهم الخاص (قطر للطاقة) من بينهم رئيس المجلس ونائب الرئيس، بينما يتم تعيين عضو واحد (1) من قِبَل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (البند 1-3 من تقرير حوكمة الشركة).
4	3-2: تشكيل مجلس الإدارة 3-4-6: انتخاب أعضاء مجلس الإدارة	المواد رقم (6) و (35)	لا تحدد المادة 22 من النظام الأساسي للشركة الحد الأدنى من الأسهم التي يجب ان يمتلكها المرشح لعضوية مجلس الإدارة، كذلك المتطلبات المتعلقة بالعدد المطلوب من الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين. وفقًا للنظام الأساسي المعدل للشركة ووفقًا للتعديل الجديد لقانون الشركات التجارية القطري الصادر بالقانون رقم 8 لعام 2021 بموجب المادة 152 منه، يتألف مجلس الإدارة من ثمانية (8) أعضاء، يتم تعيين سبعة منهم بواسطة المساهم الخاص (قطر للطاقة) بينما يتم تعيين عضو واحد يتم من قبل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية. وبالتالي، لا ينص النظام الأساسي للشركة على أحكام صريحة بشأن انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وإجراءات الترشيح، والإفصاح، والتصويت والتعيين.

البيانات المالية المُوحدة

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2023

	إيضاح	كما في 31 ديسمبر 2023 ألف ريال قطري	2022 ألف ريال قطري
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
ممتلكات ومصانع ومعدات	7	**13,357,311**	11,685,109
سلف المشروع الرأسمالي	7	**175,041**	192,374
استثمارات في شركات زميلة	8	**1,810,706**	1,890,060
استثمار في مشاريع مشتركة	9	**6,782,965**	7,096,559
الاستثمار المقدّر	10	**137,797**	35,060
حق استخدام الموجودات	11	**261,844**	205,372
موجودات غير ملموسة - رسوم الترخيص		**1,479**	1,602
دفعات مقدمة لشركة تابعة	8	**191,493**	--
إجمالي المجودات غير المتداولة		**22,718,636**	21,106,136
الموجودات المتداولة			
مخزون	13	**2,833,277**	3,104,908
ذمم تجارية وذمم مدينة أخرى	14	**2,665,434**	3,477,382
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	12	**421,079**	397,118
نقد وأرصدة لدى البنوك	5	**3,564,342**	9,735,354
ودائع ثابتة	6	**10,849,847**	7,183,864
إجمالي الموجودات المتداولة		**20,333,979**	23,898,626
إجمالي الموجودات		**43,052,615**	45,004,762
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	15	**6,050,000**	6,050,000
احتياطي قانوني	16	**271,942**	271,059
احتياطي التحوط	16	**(7,873)**	(8,156)
احتياطي آخر	16	**(54,392)**	(49,728)
أرباح مدورة		**33,699,253**	35,739,722
حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم		**39,958,930**	42,002,897
حقوق غير مسيطرة		**17,411**	16,651
إجمالي حقوق الملكية		**39,976,341**	42,019,548
المطلوبات			
المطلوبات غير المتداولة			
مطلوبات عقود إيجار	11	**334,046**	295,247
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	19	**472,123**	465,977
إجمالي المطلوبات غير المتداولة		**806,169**	761,224
المطلوبات المتداولة			
ذمم تجارية وذمم دائنة أخرى	20	**2,220,044**	2,132,188
مطلوبات عقود إيجار	11	**47,738**	91,012
ضريبة الدخل مستحقة الدفع	23	**2,323**	790
إجمالي المطلوبات المتداولة		**2,270,105**	2,223,990
إجمالي المطلوبات		**3,076,274**	2,985,214
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		**43,052,615**	45,004,762

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل المجموعة وتم اعتمادها والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة في 8 فبراير 2024 ووقعت نيابة عنهم من قبل:

سعد شريده الكعبي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

عبدالعزيز محمد المناعي
نائب رئيس مجلس الإدارة

بيان الربح أو الخسارة الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر2023

	إيضاح	كما في 31 ديسمبر	
		2023	2022
		ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
إيرادات	24	**11,744,032**	18,793,594
تكلفة المبيعات	25	**(9,216,464)**	(12,671,613)
مجمل الربح		**2,527,568**	6,121,981
مصاريف عمومية وإدارية	28	**(739,813)**	(679,747)
مصاريف بيع وتوزيع		**(79,483)**	(68,416)
حصة من صافي نتائج استثمار في مشاريع مشتركة	9	**1,359,961**	2,460,433
حصة من صافي نتائج استثمار في شركات زميلة	8	**281,636**	427,855
إيرادات إستثمارات	27	**832,080**	476,470
عكس خسارة إنخفاض القيمة	8 & 7	**610,000**	--
تكلفة التمويل		**(28,528)**	(23,650)
إيرادات أخرى - بالصافي	26	**(38,984)**	101,228
الربح قبل الضريبة		**4,724,437**	8,816,154
ضريبة الدخل	23	**(1,648)**	(790)
ربح السنة		**4,722,789**	8,815,364
يُنسب إلى:			
مساهمي الشركة الأم		**4,720,139**	8,814,654
حقوق غير مسيطرة		**2,650**	710
		4,722,789	8,815,364
عائد السهم			
العائد الأساسي والمخفف للسهم الواحد (ريال قطري للسهم الواحد)	22	**0.78**	1.46

بيان الدخل الشامل الأخر الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر2023

	إيضاح	كما في 31 ديسمبر 2023 ألف ريال قطري	كما في 31 ديسمبر 2022 ألف ريال قطري
ربح السنة		**4,722,789**	8,815,364
الدخل الشامل الاخر			
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقا إلى الربح والخسارة			
الحصة في الدخل الشامل الآخر من استثمارات في الشركات التابعة			
صافي الخسارة على إلتزام المنافع المحددة	19	**(1,752)**	(24,050)
الحصة في الدخل الشامل الآخر من استثمارات في مشاريع مشترك			
صافي الخسارة على إلتزام المنافع المحددة	9	**(2,912)**	(16,864)
بنود قد تصنف لاحقا ضمن الربح أو الخسارة			
الحصة في الدخل الشامل الآخر من استثمارات في شركات زميلة			
الحركة في تحوطات التدفق النقدي	8	**283**	(3,346)
الخسارة الشاملة الآخرى للسنة		**(4,381)**	(44,260)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**4,718,408**	8,771,104
العائد على:			
مساهمي الشركة الأم		**4,715,768**	8,770,394
حقوق غير مسيطرة		**2,640**	710
		4,718,408	8,771,104

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	إيضاح	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي التحوط	احتياطي آخر	أرباح مدورة	العائد لمساهمي الشركة الام	حقوق غير مسيطرة	الاجمالي
		QR '000	QR '000	QR '000	QR '000	QR '000	QR '000	QR '000	QR '000
الرصيد في 1 يناير 2022		6,050,000	195,856	(4,810)	(8,814)	33,261,035	39,493,267	17,021	39,510,288
ربح السنة		--	--	--	--	8,814,654	8,814,654	710	8,815,364
الدخل الشامل الآخر للسنة		--	--	(3,346)	(40,914)	--	(44,260)	--	(44,260)
الإجمالي		6,050,000	195,856	(8,156)	(49,728)	42,075,689	48,263,661	17,731	48,281,392
توزيعات الأرباح المعلنة للعام 2021		--	--	--	--	(6,050,000)	(6,050,000)	(1,080)	(6,051,080)
المساهمة لصندوق دعم الأنشطة الرياضية والإجتماعية	17	--	--	--	--	(210,764)	(210,764)	--	(210,764)
المحول إلى الاحتياطي القانوني	16	--	75,203	--	--	(75,203)	--	--	--
الرصيد في 31 ديسمبر 2022		6,050,000	271,059	(8,156)	(49,728)	35,739,722	42,002,897	16,651	42,019,548
الرصيد في 1 يناير 2023		**6,050,000**	**271,059**	**(8,156)**	**(49,728)**	**35,739,722**	**42,002,897**	**16,651**	**42,019,548**
ربح السنة		**--**	**--**	**--**	**--**	**4,720,139**	**4,720,139**	**2,650**	**4,722,789**
الخسارة الشاملة الآخرى للسنة		**--**	**--**	**283**	**(4,664)**	**--**	**(4,381)**	**--**	**(4,381)**
الإجمالي		**6,050,000**	**271,059**	**(7,873)**	**(54,392)**	**40,459,861**	**46,718,655**	**19,301**	**46,737,956**
توزيعات الأرباح المعلنة للعام 2022		**--**	**--**	**--**	**--**	**(6,655,000)**	**(6,655,000)**	**(1,890)**	**(6,656,890)**
المساهمة لصندوق دعم الأنشطة الرياضية والإجتماعية	17	**--**	**--**	**--**	**--**	**(108,836)**	**(108,836)**	**--**	**(108,836)**
استرداد المساهمة لصندوق دعم الأنشطة الرياضية والإجتماعية		**--**	**--**	**--**	**--**	**4,111**	**4,111**	**--**	**4,111**
المحول إلى الاحتياطي القانوني	16	**--**	**883**	**--**	**--**	**(883)**	**--**	**--**	**--**
الرصيد في 31 ديسمبر 2023		**6,050,000**	**271,942**	**(7,873)**	**(54,392)**	**33,699,253**	**39,958,930**	**17,411**	**39,976,341**

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المالية في 31 ديسمبر 2023

	إيضاح	كما في 31 ديسمبر 2023 ألف ريال قطري	كما في 31 ديسمبر 2022 ألف ريال قطري
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة قبل الضريبة		**4,724,437**	8,816,154
تعديلات :			
استهلاك ممتلكات و مصانع و معدات وإطفاء اصول غير ملموسة		**1,463,129**	1,467,276
إطفاء حق استخدام الموجودات	11	**40,433**	30,709
عكس خسارة انخفاض القيمة خلال السنة		**(610,000)**	--
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	19	**68,109**	62,145
حصة من صافي نتائج استثمارات في مشاريع مشتركة	9	**(1,359,961)**	(2,460,433)
حصة من صافي نتائج استثمارات في شركات زميلة	8	**(281,636)**	(427,855)
الخسارة من استبعاد ممتلكات ومصانع ومعدات		**1,182**	21,818
أنصبة أرباح من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	27	**(19,149)**	(15,588)
عكس مخصص خسائر ائتمانية متوقعة		**(97)**	(229)
أرباح القيمة العادلة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		**(23,961)**	(48,608)
تكاليف التمويل		**28,528**	23,650
عكس / (مخصص) تدني قيمة المخزون		**(8,896)**	413
مخصص بضاعة متقادمة وبطيئة الحركة		**5,541**	42,711
إيرادات الفوائد	27	**(812,931)**	(460,882)
أرباح من تعديلات عقد الإيجار		**--**	(22,038)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في رأس المال العامل		**3,214,728**	7,029,243
التغيرات في رأس المال العامل			
مخزون		**274,983**	(1,143,157)
ذمم مدينة تجارية وأخرى		**837,486**	1,144,509
ذمم دائنة تجارية وأخرى		**180,557**	233,869
النقد الناتج من العمليات		**4,507,754**	7,264,464
مدفوعات نهاية الخدمة		**(69,940)**	(55,308)
مدفوعات ضريبة الدخل		**(115)**	(669)
اشتراكات الصندوق الاجتماعي		**(206,654)**	(199,004)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**4,231,045**	7,009,483

	إيضاح	كما في 31 ديسمبر 2023 ألف ريال قطري	كما في 31 ديسمبر 2022 ألف ريال قطري
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية			
متحصلات من استبعاد ممتلكات ومصانع ومعدات		**28**	228
إضافات لممتلكات ومصانع ومعدات		**(2,214,405)**	(598,963)
مبالغ مدفوعة مقدماً لأعمال رأسمالية قيد التنفيذ	7	**--**	(192,374)
توزيعات أرباح مستلمة من استثمارات في شركة زميلة	8	**421,273**	111,760
صافي المدفوع عند الاستحواذ على شركة تابعة	31	**(345,080)**	--
الاستثمار المقدر		**(102,735)**	(35,060)
توزيعات أرباح مستلمة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	27	**19,149**	15,588
توزيعات أرباح مستلمة ومنافع ضريبية من المشاريع المشتركة استثمارات في مشاريع مشتركة	9	**1,670,643**	2,169,609
الاستثمار في الشركات التابعة		**(191,493)**	--
الحركة في الودائع الثابتة	6	**(3,665,983)**	2,295,613
إيرادات فائدة مقبوضة		**792,125**	422,226
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من عن الأنشطة الاستثمارية		**(3,616,478)**	627 ,4,188
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية			
مدفوعات مصروف الفوائد لمطلوبات عقود الإيجار		**(20,751)**	(13,729)
مدفوعات المبلغ الأساسي لمطلوبات عقود الإيجار		**(102,310)**	(20,208)
تكاليف التمويل المدفوعة		**(1,566)**	(1,282)
توزيعات أرباح مدفوعة لحاملي حقوق الملكية		**(6,656,890)**	(6,051,080)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(6,781,517)**	(6,086,299)
صافي (النقص) /الزيادة في النقد وشبه النقد		**(6,166,950)**	5,111,811
النقد وشبه النقد في بداية السنة		**9,626,954**	4,515,143
النقد وشبه النقد في نهاية السنة	5	**3,460,004**	9,626,954

ايضاحات حول بيان التدفق النقدي:

يتم تسجيل الأنشطة غير النقدية التالية من قبل المجموعة و التي لا تظهر في بيان التدفقات النقدية الموحد:

- خلال سنة 2023 ، اعترفت المجموعة بحق إضافي لاستخدام موجودات ومطلوبات الإيجار بمبلغ 91.11 مليون ريال قطري (2022: 138.96 مليون ريال قطري).
- خلال سنة 2023، اعترفت المجموعة بتعديلات في تخفيض حق استخدام الموجودات ومطلوبات عقود إيجار بقيمة لا شيء ريال قطري (2022: 89.78 مليون ريال قطري) و لا شيء ريال قطري (2022: 111.82 مليون ريال قطري) على التوالي.

إن الإيضاحات حول البيانات المالية الموحد تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية، و يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الإليكتروني للشركة: www.iq.com.qa أو يمكنكم مسح رمز QR ضوئياً باستخدام كاميرا هاتفكم الذكي للحصول علي البيانات المالية بالكامل.

تقرير
حوكمة الشركة 2023

1. تمهيد

شركة صناعات قطر وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر) يشار إليها فيما بعد بكلمة "الشركة") تم تأسيسها في 19 أبريل 2003 وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2002 خاصة المادة (68) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للطاقة مؤسس شركة صناعات قطر، مالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة 51%، توفر قطر للطاقة كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للطاقة كمقدم خدمات. وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت إدارة الشركة من خلال التعاقد مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بإعداد إطار حوكمة بشكل كامل ومستقل للشركة حيث تمت الموافقة عليه من قِبَل مجلس إدارة الشركة باجتماعه الرابع لعام 2011 بتاريخ 26/12/2011.

2. نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة صناعات قطر بأهمية وضرورة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يكفل ويعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016 وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها.

تنفيذاً لذلك، حدد المجلس مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة، ويعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم والتمتع بها فضلاً عن إعلاء قيم حماية الأقلية، الرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

ويحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة صناعات قطر يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة المدرجة من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر حيث كانت مراجعته الأخيرة بتاريخ 24/10/2023، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة بما يكفل إرساء مبادئ الشفافية وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتحمل المسؤولية والاقرار بها.

من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة - بصفتها مقدم خدمات المكتب الرئيسي - على تدريب وتوعية موظفيها المعنيين فيما يتعلق بإدارة المخاطر، الرقابة الذاتية، قواعد السلوك المهني، مكافحة الرشوة والفساد، تضارب المصالح، تصنيف وأمن المعلومات وغيرها.

ومع الأخذ في الاعتبار أحكام المادة رقم (2) من نظام الحوكمة الصادرعن الهيئة، تحرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتوفيق أوضاعها مستندياً بما يكفل لها تطبيق تلك الأحكام.

3. مجلس إدارة الشركة

3-1 هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للطاقة، وهي مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1974، بتأسيس شركة صناعات قطر كشركة أم لمجموعة من الشركات التي تعمل منذ أمد طويل في قطاعات استراتيجية وحيوية - البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية والحديد والصلب - وذلك بهدف تعزيز وإدارة مكون رئيسي من مكونات التنويع الاقتصادي لسلسلة القيمة المضافة في قطر، وتسهم في تحقيق ذلك من خلال إدارة مجموعة من الشركات المستدامة ذات القيمة المضافة في قطاعاتها، مما يسهم بدوره في التنمية الصناعية للدولة فضلاً عن المساهمة بدور كبير في تنمية القطاعات ذات الصلة.

من ناحية أخرى، توفير فرص استثمارية للمواطنين القطريين من خلال طرح شركة صناعات قطر للاكتتاب العام ومن ثم الادراج ببورصة قطر وذلك بهدف مشاركتهم في عوائد تلك الأنشطة وتحقيق أقصى استفادة ممكنة لهم من خلال طرح أسهم الشركة بسعر مخفض عن التقديرات العادلة لقيمته، وحصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

هذا، ومن منطلق خصوصية تأسيس ونشاط شركة صناعات قطر ومركزها الإستراتيجي باعتبارها إحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد القطري ومن ثم مراعاة المصلحة العامة، كان من الأهمية لضمان ضرورة إدارة أصول الدولة والمرافق الانتاجية على النحو الواجب وبما يضمن استدامتها وتحقيق قيمة مضافة لمساهمي الشركة، أن تحتفظ قطر للطاقة باعتبارها مؤسس الشركة بمزايا خاصة - من خلال امتلاكها للسهم الممتاز- مُنحت لها وفقاً لأحكام المادة رقم (77) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2002 آنذاك، والتي لا زالت سارية ضمن أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، أيضاً بحسب المادة رقم (152) والتي يجوز وفقاً لها أن ينص نظام الشركة على تقرير بعض الامتيازات لفئة من الأسهم على أن تتساوى الأسهم من الفئة ذاتها في الحقوق والمميزات والقيود.

في إطار ذلك، وبحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للطاقة، ومن ثم ضرورة ضمان مواءمة استراتيجية ورؤية كل منهما، كان يتعين احتفاظ قطر للطاقة (بصفتها المساهم الخاص من خلال امتلاكها للسهم الممتاز) بالحق في تعيين سبعة من أعضاء مجلس إدارة الشركة وكذلك طواقم الإدارة العليا والتنفيذية المؤهلين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، وفيما يلي بيان تلك العوامل:

- قطر للطاقة هي مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة 51%.
- الالتزامات التعاقدية على قطر للطاقة المنصوص عليها بموجب الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء الأجانب في الشركات التابعة والتي كانت الأساس عند تأسيس شركة صناعات قطر ونقل ملكية حصة قطر للطاقة في الشركات التابعة لشركة صناعات قطر.
- اعتماد شركة صناعات قطر وشركاتها التابعة/ مشاريعها المشتركة على قطر للطاقة من حيث اللقيم والبنية التحتية.
- اعتماد شركة صناعات قطر وشركاتها التابعة/ مشاريعها المشتركة على قطر للطاقة من حيث الدعم الفني والتقني والتسويقي لأنشطة المجموعة.
- تقديم قطر للطاقة لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية خدمات شاملة. ويتم توفير تلك الخدمات متى وكيفما تُطلب لضمان الدعم التام لعمليات صناعات قطر.

وبناء على ماسبق، يتشكل مجلس إدارة الشركة - وفقاً لنظامها الأساسي المُعَدّل - من عدد ثمانية (8) أعضاء، يتم تعيين سبعة (7) أعضاء منهم من قِبَل المساهم الخاص من بينهم رئيس المجلس ونائب الرئيس، بينما يتم تعيين عضو واحد (1) من قِبَل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية.

يعين المساهم الخاص "قطر للطاقة" الأعضاء السبعة بحكم ما سبق ايضاحه من خصوصية تأسيس ونشاط الشركة. بينما يتم تعيين العضو الثامن من قِبَل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية. هيكل مجلس الإدارة وتخصيص مقعد للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية به جاء في إطار حرص قطر للطاقة على مشاركة الهيئة من خلال تعيين عضواً من قبلها باعتبارها ثاني أكبر مساهم في الشركة.

وعليه، تم العرض على اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 13 سبتمبر 2020م، والتي أقرت تعديل تشكيل مجلس الإدارة على النحو السابق الإشارة اليه على أن يُعمل بالتشكيل الجديد لمجلس الإدارة اعتباراً من دورة المجلس التالية والتي تبدأ من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة للموافقة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والذي عقد بتاريخ 1/3/2021.

كما تمت الموافقة باجتماع الجمعية العامة غير العادية المشار اليه على إضافة المادة رقم (3-22) والتي تنص على أنه "في حال انخفاض إجمالي نسبة ما يملكه صندوق المعاشات المدني وصندوق المعاشات العسكري معاً التابعين للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية في أسهم رأسمال الشركة عن 15% (بدون موافقة مسبوقة من المساهم الخاص)، عندئذ يؤول المقعد الخاص بالهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية في مجلس الإدارة والحق في تعيين من يشغله الى المساهم الخاص.

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قِبَل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية لتحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر.

2-3 تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (1) واحدة). وبموجب القرار رقم (4) لعام 2021 لقطر للطاقة الصادر بتاريخ 03/03/2021، تم تشكيل مجلس إدارة شركة صناعات قطر الحالي طبقاً للمادة رقم (22) من النظام الأساسي للشركة لمدة ثلاث سنوات، حيث تم تعيين 7 أعضاء من قبل قطر للطاقة، وذلك اعتباراً من 05/03/2021، بينما تم تعيين العضو الثامن من قبل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية لدورة المجلس (2024-2021).

وطبقاً لتعريف العضو المستقل الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين أعضاء مستقلين نظراً لكونهم ممثلين لأشخاص اعتبارية تمتلك أكثر من 5% من رأسمال الشركة، وعليه فإن التشكيل يتضمن عضو تنفيذي واحد وسبعة أعضاء غير تنفيذيين غير مستقلين كما هو موضح بمرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة.

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها حسب ميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالاغلبية البسيطة لاعضاء مجلس الإدارة الحاضرين والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد.

وتحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها. من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة.

هذا ومن المقرر الإفصاح في حينه عن قراري قطر للطاقة والهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية بشأن تعيين ممثليهم في مجلس إدارة الشركة لدورته القادمة (2027-2024)، ويتم الإفصاح في حينه بشأن أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

3-3 المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل المجلس المسؤولية الشاملة عن أداء الشركة بما في ذلك وضع السياسات والاستراتيجيات وهيكل المخاطر وإطار الحوكمة والقيم المؤسسية. ويكون المجلس مسؤولاً عن الاشراف على سلامة تطبيقها بالإضافة الى الاشراف على أداء الإدارة التنفيذية. ويتحمل المجلس المسؤولية المهنية والقانونية تجاه المساهمين وجميع أصحاب المصالح والمتمثلة في واجبات الأمانه والإخلاص والموضوعية والتفاني في تحقيق أهداف الشركة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

من منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقاً لمجلسه وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة المتعارف عليها إدراكاً منه بدوره كأحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، بما يحقق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام.

يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاؤه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيدا تاماً. ويأخذ بعين الاعتبار مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبَل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، أعد مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة التوصيف الوظيفي لاعضاء مجلس الادارة كل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً تم تحديد التوصيف التوظيفي لامين سر مجلس الادارة.

وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على تحديد مهامه ومسؤولياته وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة ومن ثم ضمان التقيد بها، قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 3/3/2022، بتعديل المادة رقم 28 من النظام الأساسي لها "مهام أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولية عنها"، والذي مفاده أن يقوم المجلس بإعداد ميثاق يسمى "ميثاق المجلس" يحدد فيه مهام المجلس وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم. وتتحدد مهام ومسؤوليات المجلس وفقاً لأحكام القانون ونظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

وطبقاً لميثاق المجلس - متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة - يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الإستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الإستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، تعيين الإدارة التنفيذية العليا للشركة واعتماد التخطيط لتعاقبها، وضع آلية للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية والتحليل المالي والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات الآخرين، الإشراف وضمان ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر وإجراء مراجعة دورية لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة بصورة أساسية من خلال لجنة التدقيق، اعتماد خطة التدريب والتعليم التي تتضمن التعريف بالشركة وأنشطتها وحوكمتها طبقا لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. كما يحرص مجلس إدارة شركة صناعات قطر على وضع نظام حوكمة للشركة يتفق مع أحكام نظام الهيئة والإشراف على كافة جوانبه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة لضمان تقيدها وتماشيها مع القوانين واللوائح ذات الصلة والعقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي.

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للادارة التنفيذية، واجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها. وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

يؤدي المجلس وظائفه ومهامه ويتحمل مسؤوليته وفقاً لبنود المادة رقم (9) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة والتي من بينها أنه لا يجوز للمجلس إبرام عقود القروض التي تجاوز آجالها ثلاث سنوات، أو بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إبراء مديني الشركة من التزاماتهم الا إذا كان مصرحا له بذلك في نظام الشركة، وهو ما تم النص عليه بالنظام الأساسي للشركة. من ناحية أخرى تم التضمين باللوائح الداخلية للشركة والتي من بينها ميثاق المجلس أن على المجلس ضمان التزام الشركة بنظامها الأساسي والقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك لوائح هيئة قطر للأسواق المالية، أيضاً بعدم جواز قيام المجلس بأية إجراءات أو معاملات لا تتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة ووجوب الموافقة عليها من قبل السلطات المختصة والتي من بينها الجمعية العامة للشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتضامن والانفراد عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو مخالفات النظام الأساسي أو القانون.

3-4 رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشتمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو توفير التوجيه الاستراتيجي للشركة وحماية حقوق المساهمين وتحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية بشكل مربح ومستدام.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة قبل الغير، أيضا يحل نائب رئيس مجلس الادارة محل الرئيس عند غيابه.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 3/3/2022، بتعديل المادة رقم 42 من النظام الأساسي لها "دور رئيس أو نائب رئيس مجلس الإدارة"، والذي مفاده أن رئيس مجلس الإدارة يمثل الشركة قبل الغير وأمام القضاء ويعتبر توقيعه على أنه موافقة من مجلس الإدارة على أي تعامل يتعلق هذا التوقيع به. وعليه أن يُنفذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويجوز له أن يُفوض غيره من أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في بعض صلاحياته، ويجب أن يكون التفويض مُحدد المدة والموضوع. يحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل الرئيس عند غيابه. يترأس اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة الرئيس أو نائب الرئيس في حالة غياب الرئيس، أو في حالة غياب الاثنين أي عضو مجلس إدارة يعينه أعضاء مجلس الإدارة رئيساً.

رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، إلا أنه يشغل منصب العضو المنتدب للشركة (على غير ما ورد بالمادة رقم (7) من نظام الحوكمة) أخذاً في الاعتبار أن شركة صناعات قطر هي الشركة الأم لمجموعة من الشركات التي تعمل في مجالات مختلفة، وبالتالي فإن طبيعة الأعمال على مستوى الشركة لا تتضمن أية أعمال تنفيذية، الأمر الذي تنتفي معه الأسباب التي تدعو إلى الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يتم الأخذ في الاعتبار الغرض الأساسي من حظر الجمع بين المنصبين على النحو التالي:

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة أو التأثير في اتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.
- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة سواء بصفته رئيساً لمجلس الإدارة أو عضواً منتدباً أي عضوية في أي منها. مع ضمان وضع دليل صلاحيات واختصاصات للجان يكفل عملها بصورة فعالة، ملاءمة عضويتها وتوافق صلاحياتها واختصاصاتها مع الممارسات المثلي للحوكمة.
- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

5-3 أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس إدارة الشركة ببذل العناية اللازمة واستغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة في إدارة الشركة والتقيد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتميز والاستدامة والسرية بما يضمن معه إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الشخصية. يلتزم الأعضاء وفقاً للنظام الأساسي للشركة وسياسة تعارض المصالح بالافصاح عن أية علاقات مالية وتجارية والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

6-3 اجتماعات مجلس الإدارة

ينعقد مجلس الإدارة لتسيير أعمال الشركة ويقوم بتنظيم اجتماعاته بأي شكل آخر كما يراه مناسباً. وفقاً لأحكام المادة رقم (1-31) من النظام الأساسي للشركة، يعقد مجلس الادارة ستة (6) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة (3) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. أيضاً نصاب اجتماع مجلس الادارة لايكون صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضاء مجلس الادارة، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس. ووفقاً للنظام الأساسي المحدث للشركة، فقد تم إستيفاء الحد الأدني لعدد مرات إنعقاد مجلس الإدارة (6 اجتماعات) خلال عام 2023.

يُدعى المجلس - وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة - إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مخول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. وفي حال توجيه الدعوة خلال فترة تقل عن (7) أيام، يعتبر اجتماع مجلس الادارة أنه قد تم عقده بشكل صحيح في حال عدم الاعتراض من قبل أي من الأعضاء ووافق على الحضور.

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 3/3/2022، بتعديل المادة رقم 36 من النظام الأساسي لها "الموضوعات غير المدرجة على جدول الأعمال"، والذي مفاده أنه لا يجوز اقتراح قرار على مجلس الإدارة في أي اجتماع ما لم يكن الموضوع مدرج على جدول أعمال هذا الاجتماع أو يوافق عضوين في مجلس الإدارة على الأقل (أو من ينوب عن هذين العضوين) على طلب إضافة بند أو أكثر الى جدول الأعمال من أي من أعضاء مجلس الإدارة.

وطبقا للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة. وفي حال تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعُتبر المنصب شاغراً.

وحرصاً على ضمان مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت.

7-3 قرارات المجلس

طبقاً للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الادارة الحاضرين الذين يحق لهم التصويت في الاجتماع المعني ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد. وعند تساوي الأصوات يُرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، ويُحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير، يجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر الاجتماع.

8-3 أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الإدارة أو المساهم الخاص قراراً بتسمية أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقررها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلياً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به في إطار حوكمة الشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس وضمان سريتها، مع تأكده من حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

وتتضمن مهامه – وفقاً لميثاق المجلس والتوصيف الوظيفي للمنصب – الترتيب اللوجيستي لاجتماعات المجلس، تحرير وقيد محاضر اجتماعات المجلس وقراراته، ضمان الحفظ الآمن لوثائق المجلس ومحاضر اجتماعاته وقراراته وتقاريره ومكاتباته، توزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى، التنسيق الكامل فيما بين أعضاء مجلس الإدارة وبين المجلس وأصحاب المصالح ذات الصلة، تمكين الأعضاء من الوصول السريع الى جميع وثائق ومستندات الشركة وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها. كذلك، حفظ النماذج الرسمية والمراسلات والوثائق الرسمية وقوائم بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وعضويتهم واستيفاء المتطلبات الرسمية الأخرى. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة الجلسات التعريفية.

ويتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى 17 عاماً في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته الممتدة في تولي شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالية.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

9-3 لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، كما يقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي. فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

1-9-3 لجنة التدقيق

قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (7) باجتماعه الرابع لعام 2011 والتشكيل الحالي بموجب القرارين رقم (3) و (5) لعام 2018. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

وطبقاً لتعريف العضو المستقل المدرج في نظام الحوكمة، لا يتضمن تشكيل لجنة التدقيق أعضاء مستقلين (على غير ما ورد بالمادة رقم (18) من نظام الحوكمة) نظراً لكونهم أعضاء مجلس إدارة معينين من قِبَل المساهم الخاص الرئيسي (بنسبة 51%)، إلا أن الأعضاء الحاليين لم يسبق لأي منهم الاشتراك في التدقيق الخارجي لحسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على عضوية اللجنة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والامتثال وإدارة المخاطر وأي نواحي أخرى مرتبطة باختصاصات اللجنة.

تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قِبَل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

على مستوى 2023، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي:

1. اعتماد تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية المستقلة والمُوحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022.
2. مراجعة البيانات المالية المستقلة والمُوحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
3. المصادقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وتحديد أتعابه.
4. المصادقة على تقرير حوكمة الشركة لعام 2022.
5. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2023 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
6. مراجعة الموجز التنفيذي لأعمال الشركة حتى ابريل 2023.
7. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2023 والمصادقة عليها.
8. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2023 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
9. مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي للمدقق الداخلي السابق ، من حيث مستجدات تقييم المخاطر وخطة التدقيق للشركة وشركاتها التابعة/ مشاريعها المشتركة، والاستنتاجات والتوصيات والاجراءات التصحيحية ذات الصلة.
10. إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء اللجنة.
11. متابعة المدقق الداخلي المُعين حديثاً والمُسند له مهام التدقيق الداخلي للشركة لمدة خمس سنوات اعتباراً من الأول من يناير عام 2023 من حيث الموازنة التقديرية وعدد ساعات العمل اللازمة لأداء المهام، معاييرتقييم المخاطر ووضع خطة التدقيق التي تشمل الشركة وشركاتها التابعة، هذا بالإضافة الى تدقيق الجودة وتقييم وظيفة التدقيق الداخلي لكل من الشركات التابعة واجراء متابعة للملاحظات الخاصة بالتدقيق السابق اجراؤه من قبل المدقق الداخلي السابق.
12. النظر في مسالة تضارب مصالح محتملة تتعلق بالمدقق الداخلي المُعين حديثاً. وفي هذا الصدد، قررت اللجنة تعليق مهام المدقق الداخلي المُعين حديثاً لتقييم مدى استقلاليته في أداء مهامه التدقيق الداخلي وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي لتجنب أي تضارب محتمل في المصالح.
13. مراجعة إطار الحوكمة للشركة لضمان تمام التقيد بأحكام نظام حوكمة الشركات الصادرعن الهيئة وكذلك احكام قانون الشركات التجارية بما يتماشى مع خصوصية تأسيس الشركة.
14. إقرار الجدول الزمني لاجتماعات لجنة التدقيق للعام المالي المنتهي في 31/12/2023.

وطبقاً لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة المُعدل، تعقد اللجنة ستة (6) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية، وخلال عام 2023 فقد تم إستيفاء الحد الأدني (6 اجتماعات) لعدد مرات إنعقاد لجنة التدقيق.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء التالي بيانهم:

اسم العضو	المهام
السيد/ عبدالعزيز محمد المناعي	رئيساً
السيد/ عبدالله أحمد الحسيني	عضواً
السيد/ أيوب عوليا	عضواً

كافة أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة ما عدا السيد/أيوب عوليا، والذي كان يشغل مدير إدارة التدقيق الداخلي بقطر للطاقة، ويتمتع بالخبرة المتميزة والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامه وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة.

2-9-3 لجنة المكافآت

قامت الشركة بتشكيل لجنة المكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (1) لعام 2018، والتشكيل الحالي بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (4) لعام 2022. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة المكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة المكافآت وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. يتضمن نطاق مهامها تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنوياً أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، حيث تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات لأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية العليا وكذلك تقديم مقترحات بشأن مكافآت مجلس إدارة الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وكذلك أداء الشركة، أيضا المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبَل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطر عند تحديد المكافآت المقترحة. كما تقوم اللجنة بمراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة والذي يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس والاقتراحات ذات الصلة، أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم، ثم تقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

على مستوى 2023، فقد عقدت اللجنة اجتماع واحد بتاريخ 6/2/2023 وقامت خلاله بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي:

1. مراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات، كما تم مناقشة عدة اقتراحات والتي من شأنها تعزيز أداء المجلس.
2. اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2022م.
3. مراجعة مبالغ المكافآت المقترحة لأعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة، أخذاً في الاعتبار تحديدها بناء على مستويات الأداء المالي والتشغيلي للشركات وبما يمكن معه الوصول الى تقدير عادل بشأن المكافآت المقترحة لأي منها.

وطبقا لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة، تنعقد اللجنة كلما تطلب الأمر، الا انها يجب ان تنعقد قبل اجتماع مجلس ادارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لاعضاء مجلس الادارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. وتأخذ هذه السياسة في اعتبارها جزءاً ثابتاً مقابل عضوية مجلس الادارة وحضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً "مكافأة" يرتبط بالأداء العام للشركة ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعة على المدى المتوسط وطويل الأجل، على ألا يتجاوزاجمالي الجزءين - في جميع الأحوال - الحد الأقصى "السقف" المنصوص عليه بالسياسة والمقرر من قبل قطر للطاقة، كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 3/3/2022، بتعديل المادة رقم 45 من النظام الأساسي لها "مكافآت أعضاء مجلس الإدارة "، والذي مفاده أن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، يتم تحديدها وفقاً للقانون واللوائح المعمول بها ويتم إقرارها بموجب قرار من الجمعية العامة. ويجوز حصول أعضاء مجلس الإدارة على مبلغ مقطوع في حالة عدم تحقيق الشركة أرباحاً، رهناً بموافقة الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة في سياستها بالحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (119) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 ، وكذلك ما ورد بكتاب الهيئة المؤرخ في 11/6/2023 بشأن طريقة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الادارة حيث لا تزيد نسبة تلك المكافآت على (5%) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لايقل عن (5%) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبَل قطر للطاقة من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة. وبناء عليه، فإن العضو المنتدب باعتباره الإدارة التنفيذية العليا لشركة صناعات قطر فيتم تحديد واعتماد راتبه من قِبَل مجلس إدارة الشركة، ولا يحصل على مكافآت بصفته الوظيفية.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء، وتم الاجتماع بتاريخ 6/2/2023 للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 31/12/2022، وهو ما تمت التوصية به وإقراره من قبل اجتماع الجمعية العامة لشركة صناعات قطر والتي عُقدت بتاريخ 15/3/2023 وذلك بإجمالي مبلغ 8,750,000 ريال قطري لكافة أعضاء مجلس الإدارة. أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الادارة فلا يتم صرف أية مكافآت أو بدلات مقابل عضويتها أو حضور جلساتها.

وفيما يلي بيان التشكيل الحالي للجنة:

اسم العضو	المهام
السيد/ عبدالله أحمد الحسيني	رئيساً
السيد/ عبد الرحمن السويدي	عضواً
السيد/ عبدالله يعقوب الحاي	عضواً

كافة أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة ما عدا السيد/عبدالله يعقوب الحاي، والذي يشغل منصب مدير إدارة شؤون الشركات المخصخصة بالإنابة بقطر للطاقة، ويتمتع بالخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامه وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة.

3-9-3 لجنة الترشيحات

لم تُشكل لجنة ترشيحات على مستوى الشركة (على غير ما ورد بالمادة رقم (18) من نظام الحوكمة) حيث أن مجلس إدارة شركة صناعات قطر يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد ثمانية (8) أعضاء، يتم تعيين سبعة (7) أعضاء منهم من قِبَل المساهم الخاص من بينهم رئيس المجلس ونائب الرئيس، بينما يتم تعيين عضو واحد (1) من قِبَل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية. يحق للمساهم الخاص "قطر للطاقة" أن يعين الأعضاء السبعة بحكم ما سبق ايضاحه من خصوصية تأسيس ونشاط الشركة (بالبند رقم 1-3 من هذا التقرير).

10-3 تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لأدائه وأداء جميع اللجان لضمان وجود مجلس إدارة كفء وفعال، وضمان وفاء أعضائه بالتزاماتهم فضلاً عن توفير أقصى حد ممكن من الإنتاجية وتبادل الخبرات. ويتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم وهي:

1. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.
2. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمها مع نشاط الشركة.
3. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانه التابعة.
4. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعة بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.
5. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانه التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.
6. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.
7. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

قامت لجنة المكافآت باجتماعها الأول لعام 2023 المنعقد بتاريخ 6/2/2023 بمراجعة التقييمات الذاتية لأعضاء المجلس عن العام المالي المنتهي في 31/12/2022، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة، مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات. كما تم مناقشة عدة اقتراحات والتي من شأنها تعزيز أداء المجلس مثل الاقتراح بضرورة وضع منهجية لمناقشة وعرض المعلومات ذات الصلة بسجلات السلامة والبيئة والتميز التشغيلي كأحد موضوعات المراجعة باجتماعات مجلس إدارة الشركة. ثم تم رفع نتائج التقييم الى مجلس ادارة الشركة الأول لعام 2023 المنعقد بتاريخ 9/2/2023.

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها الأول لعام 2024 التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2023، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها الى اجتماع مجلس الإدارة.

خلال عام 2023، فإن مجلس الإدارة قام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات أو شكاوى من قبل أعضاء المجلس، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الادارة ومن ثم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيزية. مجلس الإدارة راضٍ عن فاعلية وكفاءة المجلس والادارة التنفيذية العليا في القيام بالالتزامات والمهام كما هي منصوص عليها.

4. أعمال الرقابة بالشركة

يتمثل الهدف الأساسي لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة في ضمان إجراء أعمالها بشكل منظم وفعال قدر الإمكان، بما في ذلك الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع وكشف الاحتيال والخطأ، والتأكد من مدى دقة السجلات المالية للشركة والاعتماد عليها، فضلاً عن تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها، والعمل على إدارتها. وفي سبيل ذلك، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة. ثم يتم وضع معايير واضحة للرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة في أقسام الشركة كلها.

يتم وضع وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة التنفيذية، والاشراف عليه من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية. ويقوم المدقق الداخلي بإصدار تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، ووفقاً لقرار لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة الشركة، سبق إجراء دراسة مقارنة (Benchmark Study) بين عناصر نظام الرقابة الداخلي للشركة والإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (2013) لتطبيقه كإطار مرجعي. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (2013) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات من أجل:

1. حماية أصول الشركة.
2. ضمان موثوقية وصحة التقارير المالية.
3. ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.
4. ضمان تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي مثل كوسو (COSO) سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمدقق حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكل بها وفقاً للمادة (24) من نظام الحوكمة الصادر عن مجلس إدارة الهيئة بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

ولضمان الامتثال لأحكام المادة رقم (4) من نظام الحوكمة، يتعين على الشركة ما يلي:

1. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.
2. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، تم تقييم إطار الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة "ICoFR" استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2022. وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد تم تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2022. وتضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير "Materiality" على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2022 (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة داخل الشركة بهدف تحديد الضوابط والتقييم والاختبار.

ويوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكيدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ذات الصلة بالحسابات الهامة التي تم تحديدها والإفصاحات والتأكيدات استناداً إلى تقييم المخاطر ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقَدَّرَة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن شرح تلك العملية بالتفاصيل على النحو التالي:

تقييم المخاطر:

1. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة في البيانات المالية.
2. تحديد مستوى التأثير "Materiality level" (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) ومدخلات التدقيق الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة.
3. تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الهامة والإفصاحات وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة استناداً إلى مستوى التأثير المحدد. وتتضمن تأكيدات البيانات المالية الوجود أو الحدوث، والاكتمال، والتقييم أوالتخصيص، والحقوق والالتزامات، والإفصاحات.

عملية التتبع:

عقب إجراء عملية تقييم المخاطر، يتم تحديد الضوابط الداخلية المعنية التي تخفف من حدة الأخطاء الجوهرية في أنشطة الأعمال المطبقة من خلال عمليات التتبع، وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة ومناقشة الإدارة ومسؤولي العمليات وفهم خط سير المعاملات.

وتصنف هذه الضوابط كالتالي:

1. الضوابط على مستوى الكيان – متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قِبَل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصور كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملاءمة وصقل المهارات.
2. الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات – تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.
3. ضوابط أنشطة الأعمال – يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.

تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.

وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار الضوابط الداخلية

بعد تقييم المخاطر وتحديد الضوابط، يتم إجراء اختبارات الضوابط على كل ضابط من الضوابط المحددة لتقييم ما إن كان قد تم تصميمه بالشكل الكافي وأنه يعمل بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاثة مكونات: اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر.

اختبار الضوابط - اختبار فاعلية التصميم:

يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة - حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قِبَل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكل فعال - تلبي أهداف الشركة بشأن الرقابة، وتمنع أو تكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، مما نستنتج معه ما إذا كان لدى الشركة نظاماً داخلياً كافياً للضوابط على إعداد التقارير المالية أم غير ذلك.

ويتضمن اختبار التصميم مزيجاً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار فاعلية التشغيل:

يتضمن اختبار فاعلية تشغيل الضوابط الحصول على أدلة حول ما إذا الضابط يعمل وفقاً لتصميمه خلال فترة إعداد التقارير المالية ذات الصلة. لكل ضابط يخضع لاختبار فاعلية التشغيل، فإن الدليل اللازم لاستنتاج ما إن كان الضابط فعال يعتمد على الخطر ذو الصلة بالضابط، المقيم استناداً إلى عوامل مثل طبيعة الخطأ وحجمه، والذي يهدف هذا الضابط إلى منعه، ويعتمد كذلك على تاريخ حدوث الأخطاء، ووتيرة تشغيل الضابط، وفاعلية الضوابط على مستوى الكيان، وكفاءة الموظفين الذين يقومون بتشغيل الضابط، وطبيعة الضابط، أي آلي أو يدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة:

يحدث "القصور" في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر- سواء بشكل مستقل أو ضمنياً - أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهري في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالية أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية.

المعالجة واختبارها:

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كافٍ للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصميم وفاعلية التشغيل، ترى الإدارة أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويستوفي متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، ترى إدارة الشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

4-1 إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للطاقة كمقدم خدمات للشركة بناء على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يأخذ هذا الإطار في اعتباره وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها تحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها الى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملاءمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.
- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.
- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستواها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تأخذ الشركة في اعتبارها ضمان توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتكفل تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من آثارها.
- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

4-2 التدقيق

4-2-1 التدقيق الداخلي

تقوم الشركة بشكل دوري بإجراء مناقصة لاختيار أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة المستقلة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة وفقاً لإجراءات التناقص، ويتم العرض على لجنة المناقصات المُشكلة، والتي بدورها ترفع توصياتها إلى لجنة التدقيق بشأن اختيار الاستشاري المناسب في ضوء العروض الفنية والتجارية المقدمة.

خلال عام 2022، تم طرح مناقصة لتعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بغرض تقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة "كمقدم خدمات"، أيضاً التدقيق على الشركات التابعة/المشاريع المشتركة تبعاً لتعليمات لجنة التدقيق وخطة التدقيق الموضوعة. هذا، وقد صادقت اللجنة بقرارها رقم (2) لعام 2022 على تعيين أحد المكاتب الاستشارية واسناده مهام المدقق الداخلي للشركة لمدة خمس سنوات اعتباراً من الأول من يناير عام 2023، وذلك بعد الاطلاع على ومراجعة الإجراءات الخاصة بطرح المناقصة واجراء التقييمات ذات الصلة.

ومع ذلك، فقد تم تعليق مهام المدقق الداخلي المُعين حديثاً لتقييم مدى استقلاليته في أداء مهام التدقيق الداخلي وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي لتجنب أي تضارب محتمل في المصالح.

يشمل نطاق المدقق الداخلي الذي يتم تعيينه اجراء تقييم المخاطر على مستوى الشركة والشركات التابعة والمشاريع المشتركة، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملاءمة، الحصول على موافقة لجنة التدقيق، اجراء عمليات التدقيق وفقاً للخطة المعتمدة، تقديم تقاريره الى لجنة التدقيق بشكل دوري فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. ويقوم المدقق الداخلي بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، مراجعة تطّور عوامل المخاطر في الشركة ومدى ملاءمة وفاعلية الأنظمة المعمول بها في مواجهة المخاطر ذات الصلة. كما يُقيّم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

يعد المدقق الداخلي تقارير التدقيق الداخلي على مستوى الشركة والشركات التابعة والمشاريع المشتركة حسب خطة التدقيق المعتمدة ووفقاً للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، ويرفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق. بشكل عام، يتضمن التقرير نتائج تقييم المخاطر والأنظمة المعمول بها في الشركة، إجراءات الرقابة وإدارة المخاطر، مستجدات التدقيق من حيث نتائج عمليات التدقيق، تقييم أداء الشركة بشأن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وبما يكفل الالتزام والامتثال للوائح الجهات الرقابية، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في إجراءات الرقابة الداخلية، وأية مهام أخرى وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق ذات الصلة. تستلم الإدارة التنفيذية نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقا لتعليمات لجنة التدقيق.

تستند خطط التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر وبشكل عام تشمل مجموعة واسعة من المجالات في هذه الكيانات تتضمن العمليات الأساسية (الإنتاج، الصيانة، المخزون، أنظمة الرقابة الصناعية، إلخ) ، ومهام الدعم (مثل الشؤون المالية والحسابات، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات، الصحة والسلامة والبيئة، الشؤون الإدارية، سلسلة التوريد، حوكمة الشركة وما إلى ذلك).

2-2-4 التدقيق الخارجي

يقوم مدقق الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق العالمية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة، ومع الأخذ في الاعتبار متطلبات المادة رقم (24) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، يشمل نطاق مهام المدقق الخارجي القيام بأعمال الرقابة وتقييم الأداء بالشركة خاصة تلك المتعلقة بمدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضا مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية.

في إطار توفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 3/3/2022، بتعديل المادة رقم 58 من النظام الأساسي " المدققون"، والذي مفاده أن مجلس الإدارة يوصي بتعيين مدققي حسابات الشركة الذين يجب أن يكونوا شركة محاسبة مستقلة ومعترف بها دولياً ومسجلة لممارسة العمل في دولة قطر، ويتم تعيينهم سنوياً لمدة سنة (1) واحدة من قبل الجمعية العامة.لا يجوز تعيين مدققي حسابات لأكثر من ثلاث (3) مدد متعاقبة ما لم تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك. يقدم مجلس الإدارة إلى مدققي الحسابات كافة المعلومات التي يطلبونها لإعداد تقاريرهم خلال شهرين (2) من نهاية السنة المالية للشركة. يحق للمدققين الاطلاع بشكل كامل على دفاتر وسجلات الشركة ويلتزم مدققوا الحسابات بتقديم تقرير عن حسابات الشركة قبل موعد اجتماع مجلس الادارة واجتماع الجمعية العامة المعنيين وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها. يحضر مدققوا الحسابات الجمعية العامة السنوية (التي تنعقد خلال أربعة (4) أشهر من نهاية السنة المالية للشركة) ويقدموا تقريرهم بخصوص حسابات الشركة أمام هذه الجمعية العمومية السنوية.

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مدققي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مدققي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة. تعين الجمعية العامة مدقق حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يتم إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين.

ينص العقد فيما بين الشركة ومدقق الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة. وبموجب اللوائح والقوانين ذات الصلة يحظر على مدقق الحسابات الجمع بين أعماله ومهامه والواجبات الموكلة إليه وأي عمل آخر بالشركة، والعمل بالشركة قبل سنة على الأقل من تاريخ إنهاء علاقته بها.

قامت الشركة بطرح مناقصة لتعيين المدقق الخارجي اعتباراً من عام 2019 لمدة خمس سنوات، على أن يتم عرض توصية اللجنة - المُشكلة وفقاً لاجراءات المناقصات الخاصة بالشركة - بالتعيين المقترح على اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للشركة لإقرارها. فيما يتعلق بعام 2023، فقد وافقت الجمعية العامة للشركة في اجتماعها عن عام 2022 والتي عُقدت بتاريخ 15/3/2023 على تعيين السادة ديلويت - فرع قطر "Deloitte" مدققاً خارجياً للشركة عن عام 2023 مقابل أتعاب سنوية قدرها 306,080 ريال قطري، شاملة مهام التدقيق الخارجي والمهام الاضافية وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتقييم الضوابط الداخلية على عملية اعداد البيانات المالية بالإضافة الى تقيد الشركة بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة. هذا بالإضافة إلى رسوم إضافية خاصة بعام 2022م تتعلق بتقييم شركة قافكو وشركة قطر للفينيل ومهام المعالجة المحاسبية لمشروع QVC/PVC وذلك بإجمالي اتعاب قدرها 138,320 ريال قطري

ونظراً لانتهاء التعاقد الحالي مع مدقق الحسابات بانتهاء السنة المالية المنتهية في 31/12/2023، قامت الشركة خلال عام 2023 بطرح مناقصة لتقديم خدمات التدقيق الخارجي للشركة وشركاتها التابعة. هذا، وقد صادقت اللجنة باجتماعها الأول لعام 2024 - بعد الاطلاع على ومراجعة الإجراءات الخاصة بطرح المناقصة واجراء التقييمات ذات الصلة - على تعيين أحد المكاتب الاستشارية المستقلة كمدقق خارجي للشركة لمدة خمس سنوات (رهناً بموافقة الجمعية العامة في كل عام) اعتباراً من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م.

خلال عام 2023، حضر مدقق الحسابات اجتماع الجمعية العامة للشركة عن العام المالي المنتهي في 31/12/2022 والتي عُقدت بتاريخ 15/3/2023، وقام بتقديم تقرير التأكيد المستقل حول: (أ) تدقيق البيانات المالية الموحدة، (ب) بيان مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، وكذلك (ج) التقرير الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 31/12/2023، من المقرر حضور مدقق الحسابات الخارجي، ديلويت - فرع قطر"Deloitte" اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام 2023 المزمع عقده بتاريخ 6/3/2024، وسيقوم بتقديم تقرير التأكيد المستقل لمساهمي شركة صناعات قطر حول:

أ. تدقيق البيانات المالية الموحدة حيث أفاد بالرأي أن البيانات المالية الموحدة والمرفقة بتقريره تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs).

ب. بيان مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، حيث أفاد بالرأي أن تقرير مجلس إدارة الشركة بشأن تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، الصادر عن مجلس الإدارة بشأن تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، قد تم بيانه بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، وذلك وفقاً للمعايير المحددة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات (COSO)، بما في ذلك استنتاجه بشأن فعالية التصميم والتطبيق وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2023. منوهاً بأن نطاق تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة صناعات قطر على أساس مستقل ولا يمتد لشركاتها التابعة وعمليات المشاريع المشتركة والشركات الزميلة (المجموعة) ككل بناء على الاستثناءات المنصوص عليها من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. ولم يتم تعديل تقريره في هذا الصدد.

ج. البيان الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، حيث أفاد بأنه بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي تم إجراؤها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهه أي شيء يجعله يعتقد بأن بيان مجلس إدارة الشركة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية المعمول بها بما في ذلك النظام، لم يتم الإفصاح عنه بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية كما في 31/12/2023.

التقارير الكاملة لمدقق الحسابات الخارجي المشار اليها بعاليه والتي تتضمن المسؤوليات، القيود المتأصلة، النطاق ومحدداته، المعايير، النتائج وأسس الاستنتاج/الرأي، قد تم نشرها ضمن التقرير السنوي للشركة المتوافر على موقعها الإلكتروني (www.iq.com.qa).

3-4 التقيد بالضوابط

يلتزم مجلس إدارة صناعات قطر التزاماً قوياً بالمحافظة على الامتثال إلى كل اللوائح التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة. كما يبذل مجلس الإدارة قصارى جهوده لضمان إعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات التنظيمية بشأن الحوكمة وبما يتماشى مع خصوصية تأسيسها.

حالات عدم الامتثال لأحكام محددة من أحكام نظام الحوكمة تمت الإشارة إليها في هذا التقرير مع ذكر الأسباب التي تكمن وراء عدم الامتثال والتي يعود أسبابها الى خصوصية تأسيس الشركة. وتحرص الشركة على الامتثال لأحكام قوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتشريعاتها ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة.

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال ضمان وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغيرات التي تدخل على تشريعات الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويُعلم إدارة الشركة دورياً بالتغيرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يتوجب على مسؤولي الامتثال إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وفي هذا الصدد، وكإجراء إضافي، جاري اعداد آلية لمراجعة وتتبع وضمان امتثال الشركة للقوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة المعمول بها، وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لادارة المخاطر. تهدف تلك الآلية بشكل عام الى ما يلي:

- تقديم ضمان معقول عن مدى تقيد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،
- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال،
- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل.

على مستوى الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة والتي هى ليست بموضوع التقرير، فإن كل شركة من شركات المجموعة على وعي تام بأهمية إرساء مباديء الحوكمة الرشيدة والتي منها الشفافية والمساءلة والمسؤولية لدعم مسؤوليتها إزاء تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية والاستقرار المالي والنزاهة ومن ثم تعزيز التميز التشغيلي.

يتم إدارة تلك الشركات بشكل مستقل - وفق الاتفاقيات واللوائح التي تأسست في ظلها مع الشركاء الآخرين - من قبل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لادارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسئوليته الائتمانية وبما يضمن حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم.

أيضا كل شركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها انظمة ادارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس ادارة الشركة ولجانه ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجان ادارة المخاطر المؤسسية، لجان الحوكمة والامتثال، لجان لإدارة سلامة العمليات، لجان معنية بالمسؤولية الاجتماعية، لجان الصحة والسلامة والأمن والبيئة، لجان المناقصات، لجان الموارد البشرية والتقطير، لجان تكنولوجيا المعلومات وأمن الانترنت، لجان توجيهية للمشاريع وأعمال الصيانة الدورية الشاملة. الامر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع أفضل المعايير والممارسات المتبعة.

من ناحية أخرى، يحرص مجلس إدارة شركة صناعات قطر بشكل دوري على مناقشة الأداء المالي والتشغيلي لمجموعة شركاتها واجراء تحليل مقارن لعوامل المخاطر الخارجية مثل الأسعار، أحجام المبيعات وغيرها، أيضاً تحرص الشركة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة - الممثلين لها في الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة - ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة التابعة/ المشروع المشترك وتحقيق أهدافها وغاياتها. وبتعيين كل منهم، عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه الشركة التي يشغل مقعداً في مجلس إدارتها، ويكون في موقع المساءلة عن قرارته امام شركة صناعات قطر باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الإدارة.

5. الإفصاح والشفافية

5-1 الإفصاح

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير الماليّة وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.iq.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، والإدارة التنفيذية العليا، (ج) كبار المساهمين بالشركة.

كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أياً منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، لم تُفرض على الشركة خلال عام 2023 أية جزاءات نتيجة مخالفات ارتُكبت خلال السنة ومن بينها المخالفات والجزاءات التي وقعت على الشركة لعدم التزامها بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. كذلك لا توجد تسويات لأي دعاوى سواء كانت فعلية أو قيد النظر أو هُدد بها، خلال هذه الفترة ضد الشركة، كما لا توجد مطالبات وتقييمات غير مؤكدة تعتبرها الإدارة محتملة التأكيد.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قِبَل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات نفياً أو إثباتاً، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

وفي إطار حرص الشركة على الشفافية والإفصاح والمشاركة البناءة مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين وتزويدهم بملخصات زاخرة بالمعلومات حول اثر أنشطة أعمالها من النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة، قامت الشركة بالافصاح عن تقريرها للاستدامة الذي يلخص جوانب الاستدامة لشركات المجموعة ويستعرضها بشكل موحد، والذي تُتيح الشركة من خلاله الفرصة لإطلاع أصحاب المصلحة على مجهودات المجموعة مع الاستدامة والتأكيد على فلسفتها بشأن الاستدامة والتي تتمحور حول العمل وفقاً لمعايير رفيعة المستوى للسلامة والمحافظة على البيئة وتعزيز النمو الاقتصادي ورفاه المجتمع المحلي.

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملاءمة لضمان إجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قرارهم بشكل صحيح.

2-5 تضارب المصالح

قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.
- ضمان أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملاءمة لسلطة الاعتماد.
- ضمان تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.
- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.
- التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

يلتزم المجلس بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة"، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة، فإنه يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية المُوحدة لشركة صناعات قطر، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

كما تلتزم الشركة بأنه في حال القيام بإبرام أية صفقة كبيرة - طبقا لتعريف الهيئة - مع أي "طرف ذي علاقة"، فإنه لابد من الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة، ويجب أن تدرج على جدول أعمال الجمعيّة العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

وفي جميع الأحوال، يجب أن تصب كافة العلاقات التي تقيمها الشركة مع الغير في مصلحة الشركة، وكذلك يجب أن تكون جميع الصفقات التي تبرمها وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاريّ بحت، ويجب ألاّ تتضمن شروطاً تخالف مصلحة الشركة.

خلال عام 2023، شملت تعاملات الأطراف ذات العلاقة على مستوى شركة صناعات قطر (أساس مستقل):

- المصروفات السنوية لقطر للطاقة والتي يتم سدادها مقابل توفيرها لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.
- مبالغ أعباء ضريبة الدخل المستلمة من الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة/ والكيانات ذات الصلة.
- توزيعات الأرباح السنوية والتي تم إقرارها من قبل اجتماع الجمعية العامة للشركات التابعة/ المشاريع المشتركة.
- معاملات الصرف الأجنبي فيما بين شركة صناعات قطر وشركاتها التابعة/المشاريع المشتركة/الكيانات ذات الصلة والتي تتم في إطار إدارة النقد واحتياجات رأس المال العامل علماً بأن تلك المعاملات قد تمت وفقاً لأسعار الصرف المعلنة.
- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- قرض قصير الأجل مقدم لشركة قطر ستيل.
- الاستثمار شركة قطر للفينيل لمشروع البولي فينيل كلوريد "PVC".

3-5 الشفافية وإعلاء مصلحة الشركة

يُدرك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية "طرف ذو علاقة"، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات وأي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. ومن أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني الملائم الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

طبقا للوائح الشركة وسياسة تضارب المصالح، في حال وجود أي تضارب في المصالح مع طرف ذو علاقة، فإن الطرف المعني لا يحضر عملية المناقشة، التصويت واتخاذ القرار في هذا الصدد.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة الى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بصناعات قطر وشركاتها التابعة/ مشاريعها المشتركة وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

4-5 الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وإجراءات بشأن تعاملات الأطراف المطلعة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ جهة الإيداع ببيانات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والافصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركة بشكل يومي من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

6. حقوق أصحاب المصالح

1-6 المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقا لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

أيضاً قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي لها من خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ 4/3/2018، بإضافة الحكم الخاص بحق المساهمين في التصرف في الأسهم، والذي يفيد بأنه في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (50%) من رأس المال السوقي للشركة، لا تكون هذه الاتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 3/3/2022، بتعديل المادة رقم 13 من النظام الأساسي لها " الحقوق المرتبطة بالأسهم "، والذي مفاده أن يتساوى المساهمون من الفئة ذاتها ولهم كافة الحقوق والمميزات والقيود المترتبة على ملكية السهم، يمنح كل سهم (عدا السهم الممتاز) لمالكه حقوقاً متساوية في أصول الشركة وتوزيعات المساهمين بالإضافة إلى حق التصويت على أساس صوت واحد لكل سهم. حقوق مالكي الأسهم (عدا السهم الممتاز) تخضع لحقوق حامل السهم الممتاز المشار إليها في النظام الأساسي للشركة.

2-6 سجلات المساهمين

إدارة سجل المساهمين تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في السوق المالية القطرية، حيث يتم إمساك سجلات المساهمين وتحديثها من قِبَل جهة الإيداع. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة صناعات قطر وجهة الإيداع، تتولي الأخيرة مهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

3-6 حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال:

أ. ضمان الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها،

ب. نشر تقرير تحليلي بشكل ربع سنوي يتضمن تفاصيل وتحليل للأداء المالي والتشغيلي للشركة.

ج. نشرعرض توضيحي وعقد مؤتمر افتراضي بشكل ربع سنوي يدعى اليه المستثمرين لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة،

د. تخصيص فريق مختص لمقابلة المساهمين بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة.

هـ. حضور الفعاليات والمؤتمرات،

و. تحديث موقعها الإلكتروني (www.iq.com.qa) بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. يتضمن الموقع قسم خاص بعلاقات المستثمرين يتم من خلاله نشر كافة المعلومات التي تخضع لالتزامات الافصاحات الفورية والدورية من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.

ز. إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية ببيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (iq@qp.com.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة. أيضاً تحرص الشركة على استبيان آراء ومتابعة تقييمات واقتراحات مساهميها والمستثمرين من المؤسسات المالية والمتداولين بالسوق المالية وضمان التواصل معهم بشكل دوري.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المُقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 3/3/2022، بتعديل المادة رقم 61 من النظام الأساسي لها " الاطلاع على دفاتر الحسابات "، والذي مفاده أن يتم الاحتفاظ بدفاتر حسابات الشركة في مكتبها الرئيسي. مع الالتزام بالسرية والقيود التي يوافق عليها مجلس الإدارة من وقت لآخر، يحق للمساهمين ومدققي حسابات كل منهم وأعضاء مجلس الإدارة الاطلاع على دفاتر الحسابات وكافة المعلومات التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح الشركة. بشرط أنه قبل إجراء أية مراجعة لدفاتر أو سجلات الشركة، يلتزم المساهمون أولاً ببذل أقصى ما في وسعهم للحصول على المعلومات المطلوب الحصول عليها من خلال هذه المراجعة بالاستفسار عنها من مدققي حسابات الشركة.

6-4 حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

6-4-1 الحضور والدعوة

تنظر الجمعية العامة السنوية وتصادق على تقرير مجلس الإدارة على نشاط الشركة والأداء المالي خلال السنة المالية، وتقرير مدقق الحسابات، والبيانات المالية للشركة، وتقرير الحوكمة، ومقترح مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم، وتعيين مدققي الحسابات وتحديد أتعابهم.

في إطار توفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 ومع الأخذ في الاعتبار تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتنظيم حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 3/3/2022، بتعديل المواد التالية من النظام الأساسي للشركة:

أ. المادة رقم 47 من النظام الأساسي " الجمعية العامة السنوية"، والذي مفاده أن الجمعية العامة تُعقد بموجب دعوة من مجلس الإدارة وتعقد مرة واحدة على الأقل كل سنة (في التاريخ والمكان الذي يحدده مجلس الإدارة ويتم إبلاغه إلى وزارة التجارة والصناعة) خلال أربعة (4) أشهر من نهاية السنة المالية ("الجمعية العامة السنوية"). يحدد النظام الأساسي الإجراءات التي يجب اتباعها لعقد وإدارة كل جمعية عامة سنوية.

ب. المادة رقم 49 من النظام الأساسي " مكان عقد اجتماعات الجمعية العامة"، والذي مفاده أن كافة اجتماعات الجمعية العامة تعقد في قطر. ويجوز عقد الجمعية العامة، من خلال وسائل التقنية الحديثة، وفقاً للضوابط التي تحددها وزارة التجارة والصناعة.

ج. المادة رقم 50 من النظام الأساسي " إشعار الجمعية العامة"، والذي مفاده أن الجمعية العامة تعقد بإشعار من رئيس مجلس الإدارة، ويرأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة أو في حالة غيابه نائب رئيس مجلس الإدارة (إن وجد) أو أي عضو مجلس إدارة آخر يتم تفويضه للقيام بذلك من قبل رئيس مجلس الإدارة. يتم توجيه الدعوة إلكترونياً إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة، وذلك على الموقع الإلكتروني للسوق المالي، والموقع الإلكتروني للشركة، وعن طريق الإعلان في صحيفة يومية محلية صادرة باللغة العربية أو بأي وسيلة أخرى تفيد العلم، وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل.

د. المادة رقم 51 من النظام الأساسي " طلب انعقاد الجمعية العامة"، والذي مفاده أنه يجوز للمساهم أو المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن (10%) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد. كما يجوز للمساهمين، الذين يمثلون ما لا يقل عن (25%) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

هـ. المادة رقم 53 من النظام الأساسي " الحق في الحضور والتصويت "، والذي مفاده أن لكل مساهم (بما في ذلك القُصر والمحجور عليهم) مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في يوم انعقاد الجمعية العامة والحاضر بشخصه أو من ينوبه قانونياً أو الممثل حسب الأصول، الحق في حضور اجتماع الجمعية العامة والمشاركة في المداولات وتوجيه الأسئلة الى أعضاء مجلس الإدارة، والتزامهم بالإجابة عليها بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر، وحقه في الاحتكام الى الجمعية العامة إذا رأى عدم كافية الإجابة، وله الحق في التصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه.

هذا ووفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز لأي مساهم أن يوكل مساهم آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة بالتصرف (موجب الصيغة التي يوافق عليها مجلس الإدارة) في حضور اجتماع الجمعية العامة. ويحق للشخص الموكل بهذا الشكل أن يمارس نفس الصلاحيات بالنيابة عن المساهم الذي يمثله، كما يحق لذلك المساهم أن يمارسها بنفسه. ويجوز أن يتصرف المساهم بصفته وكيلا عن مساهم واحد أو أكثر على أن لايزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (5%) من أسهم رأس مال الشركة.

6-4-2 المشاركة الفعالة

تحرص الشركة على إتاحة فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وأن تتم إحاطتهم علماً بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، وفي سبيل ذلك:

- تعمل الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بالشكل المناسب كماً وكيفاً حول مكان وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، كذلك تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن المسائل التي ستقرر خلال الاجتماع بما يمكنهم من اتخاذ القرار، وذلك من خلال نشر الدعوة بنود جدول الأعمال بالجرائد المحلية والموقع الإلكتروني للشركة، فضلاً عن موافاة بورصة قطر للإعلان من خلال موقعها الإلكتروني.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة على المجلس، وإدراج مسائل معينة (إن وجدت) على جدول أعمال الاجتماع، وإبداء الاقتراحات أو الاعتراض على القرارات وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.
- تعمل الشركة على توفير الآلية للمساهمين للحضور والتصويت شخصياً أو بالوكالة، وينبغي أن تكون الأصوات متساوية في الأثر، سواء كان الإدلاء بها قد تم شخصياً أو بالوكالة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 31/12/2022، تم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ 15/3/2023، حيث تم مناقشة والموافقة على بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 31/12/2023، فمن المقرر النظر في بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة التالي بيانه:

1. كلمة سعادة/ رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.
2. عرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 واعتماده.
3. عرض تقرير مدقق حسابات الشركة عن القوائم المالية المُوحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 واعتماده.
4. اعتماد القوائم المالية المُوحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.
5. اعتماد تقرير حوكمة الشركة عن عام 2023.
6. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2023 بواقع 0.78 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 78% من القيمة الإسمية للسهم.
7. إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 واعتماد مكافآتهم باجمالي مبلغ 8،750،000 ريال قطري لكافة الأعضاء.
8. تعيين مدققي حسابات الشركة " KPMG " للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 واعتماد أتعابهم.

6-4-3 انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

مجلس إدارة شركة صناعات قطر وفقاً للنظام الأساسي المُعَدّل، يتشكل من عدد ثمانية (8) أعضاء، يتم تعيين سبعة (7) أعضاء منهم من قِبَل المساهم الخاص من بينهم رئيس المجلس ونائب الرئيس، بينما يتم تعيين عضو واحد (1) من قِبَل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية. وعليه، لا توجد أحكام بشأن انتخابات مجلس الإدارة وما يتبعها من إجراءات الترشيح والافصاح عن المرشحين والتصويت والتعيين.

تشكيل مجلس إدارة صناعات قطر المشار اليه جاء وفقاً لقرارات اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ 13 سبتمبر 2020م، على أن يُعمل بالتشكيل الجديد لمجلس الإدارة اعتباراً من دورة المجلس التالية والتي تبدأ من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة للموافقة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والذي عقد بتاريخ 1/3/2021.

تحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الافصاح في حينه عن أي قرار بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

6-4-4 توزيع الأرباح

وفقا لأحكام النظام الأساسي المعدل بموجب قرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ 28/2/2017، وقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ 4/3/2018، بما لايخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة ، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (5%) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية، على أن لا يتجاوز أي ربح موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملامح الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة:

- القيود على التدفقات النقدية: ليس لزاماً على صناعات قطر أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.
- القيود الخاصة بالجهات المقرضة: يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.
- القيود القانونية: ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطيات قانونية قبل توزيع الأرباح.
- خطة الاستثمار المستقبلي: ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة، وتعمل الشركة من خلال تعاقدها مع أحد البنوك المحلية "بنك قطر الوطني" على تيسير حصول المساهمين المخولين على أرباحهم عن العام الجاري والأعوام السابقة من خلال التحويل على حسابات المساهمين الذين قدموا تفاصيل حساباتهم المصرفية إلى شركة جهة الإيداع أو قاموا بتقديم الطلب بالتحويل المصرفي للأرباح الى أي فرع من فروع البنك. ويتم تحديث الموقع الإلكتروني للشركة بالوثائق اللازمة للتحصيل وكافة التفاصيل ذات الصلة.

الا أنه بموجب ضوابط توزيع الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (7) لسنة 2023، من المقرر أن تتولى جهة الإيداع بالنيابة عن كافة الشركات مهام توزيع الأرباح النقدية والأسهم المجانية التي يتقرر توزيعها على المساهمين من قبل الجمعية العامة، أو مجلس الإدارة وفق هذه الضوابط.

فيما يتعلق بقرار الجمعية في عام 2023 عن العام المالي المنتهي في 31/12/2022، فقد وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الادارة بتوزيع ارباح نقدية على المساهمين عن عام 2022 بواقع (1.1) ريال قطري للسهم الواحد وبما يمثل نسبة (110%) من القيمة الاسمية للسهم.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 31/12/2023، من المقرر عرض اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2023 بواقع 0.78 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 78% من القيمة الإسمية للسهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة المزمع عقده بتاريخ 6/3/2024.

6-5 إبرام الصفقات الكبرى

تلتزم الشركة بضرورة معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قِبَل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإدلاء بالأصوات بما لايتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

أيضاً وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك أسهماً (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) بقيمة اسمية تزيد على 2% من رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة 2%، وهو ما تعمل جهة الإيداع على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

هذا، وقد قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 3/3/2022، بتعديل المادة رقم 20 من النظام الأساسي لها " القيود على امتلاك الأسهم"، والذي مفاده أنه يجوز بقرار من مجلس إدارة الشركة - وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها - تحديد ملكية المساهمين من غير القطريين بنسبة تصل إلى (100%) من الأسهم المدرجة في بورصة قطر أو أي سوق أسهم يخضع لتنظيم.

وتبعاً لذلك، فقد وافق مجلس الإدارة في اجتماعه الذي عقد في أبريل 2022 على زيادة حد التملك لغير القطريين إلى 100%، ثم تم اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد لاستكمال موافقات الجهات المعنية ذات الصلة حيث تمت الموافقة من قبل مجلس الوزراء باجتماعه المنعقد في 12 أكتوبر 2022 على زيادة نسبة تملك المستثمر غير القطري في رأس مال الشركة لنسبة تصل الى 100%.

يتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأسمال شركة صناعات قطر من سجلات المساهمين لدى جهة الإيداع، وفيما يلي كبار المساهمين كما في 31 ديسمبر 2023:

المساهم	النسبة المئوية التقريبية للأسهم %
قطر للطاقة	%51.00
صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية	%16.15
صندوق المعاشات العسكرية	%5.02
جهاز قطر للاستثمار	%1.58
شركة الكهرباء والماء القطرية	%1.06
مساهمون آخرون	%25.19
الإجمالي	%100

يتم الاعتماد على جهة الإيداع في الحصول على المعلومات المُحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل جهة الإيداع حتى تاريخ 31 ديسمبر 2023، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

6-6 حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بأحكام النظام من حيث المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلته، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وقد تم اعتماد سياسة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة للإبلاغ عن المخالفات/الانتهاكات والإجراءات ذات الصلة التي قد تؤثر سلباً على الشركة أو عملائها أو مساهميها أو موظفيها أو الجمهور بصفة عامة. وبموجب هذه السياسة، يتم تكليف أحد أعضاء لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمعالجة موضوع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، ويضمن عضو اللجنة المُكلف رفع المسائل التي أثارها المُبلّغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة. كما تم تخصيص رقم الهاتف (974+) 2801-4013 على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (www.iq.com.qa) للتواصل في ذلك الشأن.

تشكل تلك الاجراءات دفاعاً رئيسياً ضد أي تجاوز من قبل الإدارة للنهج المتبع في الضوابط الداخلية، ما يسهم في تحسين حوكمة الشركة.

وتدرك صناعات قطر أن القرار بالإبلاغ عن أحد المخاوف هو أحد القرارات التي يصعب اتخاذها خشية الانتقام من المسؤولين عن المخالفة، وعليه فإن الشركة لا تتهاون في التصدي للمضايقات أو الإيذاء وتتخذ إجراءاتها لحماية المبلغين عن المخالفات ممن ينقلون مخاوفهم بحسن نية.

6-7 حق المجتمع

تلتزم صناعات قطر وشركات مجموعتها التزاماً راسخاً بأن تكون نموذجاً يحتذى به في دعم مجتمعنا والمشاركة في تنميته. كما تعمل الشركة باعتبارها واحدة من أكبر الكيانات الصناعية في المنطقة والمدرجة في بورصة قطر، على تحقيق التكامل الاقتصادي والتشغيلي فيما بين الشركات المنضوية تحت مظلتها، وتوظيفه بما يدعم استراتيجية الدولة في مجال تنمية الاقتصاد الوطني. فالشركة تساهم من خلال مجموعة شركاتها التابعة/ مشاريعها المشتركة مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية الشاملة والرعاية الاجتماعية وحماية البيئة وخلق فرص العمل، وتبذل جهوداً نحو رفع مستوى الوعي العام بالقضايا التي ترى الشركة أنها تشكل أهمية للمستقبل المستدام للدولة وتتوافق مع قيمها من خلال مبادرات في جوانب مثل:

1. الصحة والسلامة والبيئة: إرساء ثقافة وأنظمة السلامة، إدارة وتقييم مخاطر الصحة والسلامة والبيئة، تحليل مخاطر العمليات، والتأهب لحالات الطوارئ والصحة المهنية، التقييمات الصحية قبل التوظيف، المراقبة الصحية الروتينية، والتدريب على الأمور المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة والتميز التشغيلي وكفاءة استخدام الطاقة وإدارة البيئة والامتثال إلى الاشتراطات البيئية من خلال اتخاذ التدابير المعنية بخفض الانبعاثات، إدارة المياه وإعادة التدوير، إدارة النفايات وإعادة التدوير والتخلص منها، والاستثمارات المستمرة في المشاريع البيئية لترشيد وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية والوصول الى أدنى حد ممكن للأثر البيئي.
2. الموظفين: برامج التقطير المتوافقة مع رؤية قطر الوطنية 2030 مع التركيزعلى جذب وتطوير المواطنين الطموحين (الشراكة مع المؤسسات التعليمية والتدريب الداخلي والمعارض الوظيفية)، تنوع القوى العاملة، واستبقاء الموظفين وبرامج التدريب والتطوير وتعزيز الصحة واللياقة البدنية والأنشطة الرياضية.

3. المجتمع: دعم المشتريات المحلية والتنمية الاقتصادية للدولة من خلال المشاركة في برنامج استراتيجية التوطين الخاص بقطر للطاقة "توطين" والذي أطلقته لخلق قيمة محلية مستدامة وصقل مهارات المواهب المحلية وتطوير الموردين والمقاولين المحليين وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار محلياً (ما يقارب من 54% من إجمالي إنفاق شركات المجموعة تم توجيهه إلى المشتريات المحلية في عام 2022). هذا بالإضافة الى الأنشطة التوعوية المجتمعية مثل حملات اللياقة البدنية، التبرعات، الشراكات مع الجمعيات غير الربحية والخيرية، المؤسسات التعليمية، حملات التبرع بالدم، أنشطة التشجير وغيرها.

وفي إطار حرص الشركة على المشاركة البناءة مع أصحاب المصلحة وتأكيد التزامها المستمر بالتنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر، تقوم الشركة بالإفصاح عن تقاريرها للاستدامة، والذي يمكن الحصول عليها من خلال الموقع الإلكتروني للشركة (www.iq.com.qa). يلخص التقرير جوانب الاستدامة في صناعات قطر وشركات مجموعتها ويستعرضها بشكل موحد، وتتاح من خلاله الفرصة لأصحاب المصلحة للاطلاع على مجهودات المجموعة مع الاستدامة وتزويدهم بملخصات وافية بالمعلومات حول أنشطة الأعمال من النواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وتعمل المجموعة على تلبية احتياجات أصحاب المصلحة، وتعزيز الأنظمة على النحو الذي يسهم في إضافة قيمة للموظفين والمجتمع والبيئة. ومن خلال تطبيق المجموعة للعديد من المعايير سعياً لتحقيق مستقبل مستدام، حققت المجموعة العديد من الإنجازات خلال عام 2022. أعلنت شركة صناعات قطر خلال عام 2022 أن شركة قطر للأسمدة الكيماوية "قافكو"، وهي إحدى الشركات التابعة المملوكة لها بالكامل، قد أرست عقد أعمال الهندسة والتوريد والإنشاء (EPC) لإنشاء أكبر خط لإنتاج الأمونيا الزرقاء في العالم (أمونيا7-). ويتسم خط الإنتاج الجديد، الذي سيتم تمويله من المصادر المالية لشركة قافكو، بكفاءته العالية في استهلاك الطاقة. ومن المقرر أن يبدأ تشغيله بحلول الربع الأول من عام 2026 بطاقة تصميمية تصل إلى 1.2 مليون طن سنوياً من الأمونيا الزرقاء، ليصبح بذلك أكبر مرفق من نوعه في العالم. يمثل هذا الاستثمار دليلا هاما على الخطوات الملموسة التي تتخذها الادارة العليا لخفض كثافة الكربون في المنتجات، كما يشكل ركيزة أساسية في استراتيجية الاستدامة. تواصل المجموعة أيضاً التقدم في العديد من المشاريع البيئية الأخرى المخطط لها والتي تهدف إلى تحقيق الإدارة المثلى للموارد الطبيعية واستخدامها بكفاءة وتقليل توليد الانبعاثات والنفايات والتي تشمل إعادة تدوير المياه العادمة من العمليات (من خلال برنامجي منع تصريف السوائل شبه نهائياً و منع تصريف السوائل نهائياً) واستعادة ثاني أكسيد الكربون وخفض انبعاثات أكسيد النيتروجين وإعادة تدوير النفايات وما الى ذلك. وتلتزم المجموعة أيضاً بتعزيز ثقافة السلامة الشخصية لموظفيها ومقاوليها فيما تحافظ على كفاءة وموثوقية العمليات مع اعطاء الاولوية لنفس الشيء من خلال ادارة المخاطر الاستباقية والتحسين المستمر للممارسات للحفاظ على مكان عمل آمن وصحي. وعلى الجانب الاجتماعي، فإن المجموعة تدعم المجتمعات المحلية والبرامج وفقاً لبرنامجها الخاص بالمسؤولية الاجتماعية للمجموعة.

من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة المؤسس والمساهم الخاص بالشركة، من خلال الدعم الفني والإداري الذي تقدمه للشركة ومجموعة شركاتها التابعة/ مشاريعها المشتركة، على تخير الفرص الاستثمارية المناسبة ذات القيمة المضافة من الناحية المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية دعماً لمساعي الدولة نحو تحقيق التنوع الاقتصادي.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية:

يتم توجيه نسبة بواقع 2.5% من صافي أرباح الشركة السنوية، بموجب القانون رقم 13 لسنة 2008 والمعدل بموجب قانون رقم 8 لسنة 2011، لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية. بلغت هذه النسبة للعام المالي المنتهي في 31/12/2022 ما يصل إلى 210.76 مليون ريال قطري (2021: 199 مليون ريال قطري). وقد تم سداد المبلغ المستقطع بالكامل إلى حساب الهيئة العامة للضرائب بتاريخ 17/04/2023.

فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 31/12/2023، قامت الشركة بتخصيص مبلغ بواقع 108.84 مليون ريال قطري بما يعادل نسبة بواقع 2.5% من صافي أرباح الشركة للسنة المالية المشار اليها لدعم تلك الأنشطة.

ختاماً

تحرص شركة صناعات قطر من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق أعلى مستويات الحوكمة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام 2023، فإن مجلس إدارة الشركة راضٍ عن أدائه في القيام بالمهام الموكلة إليه واتخذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة لتحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

المهندس سعد بن شريده الكعبي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

ملحق السير الذاتية

لأعضاء مجلس الإدارة

سعادة المهندس/ سعد بن شريده الكعبي

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

المؤهلات والخبرات:

التحق المهندس سعد بن شريده الكعبي بقطر للطاقة عام 1986 كطالب مبتعث لدراسة هندسة البترول والغاز الطبيعي بجامعة ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي حصل منها على شهادة البكالوريوس في هندسة البترول والغاز الطبيعي عام 1991.

في عام 2006 شغل المهندس الكعبي منصب مدير إدارة شؤون مشاريع النفط والغاز في قطر للطاقة، حيث كان مسؤولاً عن إدارة وتطوير الموارد النفطية والغازية في دولة قطر، واشتملت مهام عمله الإشراف على جميع أنشطة تطوير غاز حقل الشمال وتطوير حقول النفط وعمليات الاستكشاف في الدولة.

في سبتمبر 2014 تم تعيين المهندس الكعبي عضوا منتدبا ورئيسا تنفيذيا لقطر للطاقة، حيث أشرف من خلال هذا المنصب على أنشطة الغاز والنفط والبتروكيماويات في قطر وحول العالم.

في الرابع من نوفمبر 2018 تم تعيين سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي في منصب وزير الدولة لشؤون الطاقة عضو مجلس الوزراء في دولة قطر، ونائب رئيس مجلس الإدارة في قطر للطاقة، إضافة لمنصبه كعضو منتدب ورئيس تنفيذي.

المناصب الأخرى*:

رئيس مجلس إدارة شركة الكهرباء والماء القطرية.

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

السيد / عبد العزيز محمد المناعي

نائب رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة التدقيق

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

يشغل السيد/ عبد العزيز محمد المناعي منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الموارد البشرية في قطر للطاقة منذ عام 2014، كما يشغل عضوية مجلس إدارة كل من شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة وشركة قطر للطاقة للغاز الطبيعي المُسال. ويركز دوره في قطر للطاقة على كافة الجوانب المتعلقة بالموظفين، فيما يشرف أيضاً على إدارة تقنية المعلومات.

تخرج السيد/ المناعي مهندساً للطيران، وقبل انضمامه للعمل في قطر للطاقة، عمل لدى قطر للطاقة للغاز الطبيعي المُسال مديراً للموارد البشرية لمدة خمسة أعوام اضطلع خلالها بدور ريادي في المشاريع التوسعية الخاصة بالغاز الطبيعي المُسال. وخلال فترة عمله لدى قطر للطاقة للغاز الطبيعي المُسال، مثل أيضاً السيد/ المناعي القطاع ودولة قطر كعضو ونائب لرئيس لجنة تنمية الموارد البشرية التابعة للاتحاد الدولي للغاز خلال الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2014. كما يشغل السيد/ المناعي عضوية عدد من لجان ومجموعات العمل المحلية والدولية التي يركز عملها على تنمية الموارد البشرية في قطاع النفط والغاز.

المناصب الأخرى*:

عضو مجلس إدارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

السيد / عبد الله أحمد الحسيني

عضو لجنة التدقيق

رئيس لجنة المكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

يشغل السيد/ عبدالله الحسيني حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون التسويق في قطر للطاقة. حيث انه مسؤول عن تسويق وتجارة وشحن النفط الخام والمنتجات المكررة والبتروكيماويات والأسمدة وتجارة الغاز الطبيعي المسال.

وقبل انضمامه إلى قطر للطاقة في سبتمبر عام 2016، عمل السيد/ عبدالله لدى قطر للطاقة للغاز الطبيعي المسال (المعروفة سابقًا باسم قطر غاز)، حيث شغل عدة مناصب في مجال تسويق الغاز الطبيعي المُسال، وشغل كذلك منصب مدير التسويق خلال الفترة الممتدة من عام 2011 إلى عام 2016.

بالإضافة إلى منصبه الحالي، يشغل السيد/ الحسيني منصب رئيس مجلس إدارة قطرللطاقة للتجارة، ورئيس مجلس إدارة شركة قطر للبترول لبيع المنتجات البترولية المحدودة وشركة قطر لتسويق وتوزيع الكيماويات والبتروكيماويات "منتجات" بالإضافة الى عضويته في مجلس إدارة شركة صناعات قطر.

يمثل السيد الحسيني شركة قطرللطاقة في مجلس إدارة الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (GPCA).

حصل السيد/ عبدالله على شهادة البكالوريوس في دراسات الأعمال من جامعة تكساس في أرلينغتون عام 2004.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

الدكتور / محمد يوسف الملا

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل الدكتور/ محمد يوسف الملا على بكالوريوس الهندسة الكهربائية من جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1988. كما حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال عام 1997 وشهادة الدكتوراة في الهندسة عام 2007 من جامعة ليسيستر في المملكة المتحدة.

انضم الدكتور/ محمد يوسف الملا للعمل في شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) عام 1988. وتولى فيها العديد من المناصب قبل تعيينه رئيساً تنفيذياً للشركة عام 2007، وحققت الشركة تحت قيادته إنجازات كبيرة في مجالات الإنتاج وعملية التقطير والتنمية المستدامة والبحوث، الأمر الذي يعد بمثابة نقلة نوعية وضعت الشركة في مصاف الشركات الرائدة في قطاع البتروكيماويات والمعترف بها في الأسواق العالمية.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

السيد / عبد الرحمن السويدي

عضو لجنة المكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ عبدالرحمن السويدى على درجة البكالوريوس في الكيمياء من جامعة قطر والدبلوم الوطني العالي في الهندسة الميكانيكية من جامعة برادفورد في إنجلترا.

يشغل حالياً السيد/عبدالرحمن السويدى منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو) منذ انضمامه لها في 2016. قبل التحاقه بقافكو عمل السيد/عبدالرحمن في شركة أوريكس لتحويل الغاز إلى سوائل المحدودة والتي تعتبر أكبر مصنع في العالم لتحويل الغاز إلى سوائل، وذلك في الفترة ما بين 2007 حتى 2016. وكان قد تمت إعارته من قبل قطر للطاقة لشركة أوريكس كنائب للمدير العام، ثم تم تعيينه كرئيس تنفيذي لها في 2009. بدأ السيد/ عبدالرحمن مسيرته المهنية مع قطر للطاقة في عام 1987 حيث شغل العديد من المناصب الفنية والتشغيلية في إدارة العمليات البرية في قطر للطاقة. خلال الفترة ما بين 1998 حتى 2007، شغل السيد/ عبدالرحمن منصبين إداريين تولى فيهما المسؤولية عن مرافق معالجة الغاز وتوزيعه في مسيعيد، ثم تولى المسؤولية عن مرافق إنتاج الغاز وإعادة حقنه الواقعة في المناطق البحرية ودخان. وتضمنت مسؤولياته خلال تلك الفترة عمليات الإنتاج والصيانة والتفتيش والهندسة.

كما يشغل السيد/ عبدالرحمن منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات قطر للكيماويات المحدودة، وهو أيضاً عضو بمجلس إدارة شركة "قافكو"، عضو مجلس إدارة الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (جيبكا) و رئيس لجنة المغذيات الزراعية في جيبكا.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لايوجد

السيد/ أحمد عبد القادر الأحمد

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

تم تعيين السيد/ أحمد عبد القادر الأحمد مؤخراً في منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة شركة قطر للإضافات البترولية (QAFAC). وهو يحمل درجة البكالوريوس في هندسة البترول (مع مرتبة الشرف) من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، من المملكة العربية السعودية، ولديه أكثر من ثلاثين عاماً من الخبرة المتنوعة في صناعة النفط والغاز بما في ذلك تطوير المكامن/ الحقول وإدارة المشاريع والتخطيط الاستراتيجي والصناعات التحويلية إضافة الى الاستثمار في مشاريع النفط والغاز الدولية واستحواذها.

انضم إلى قطر للطاقة في عام ١٩٩٢م، وتقلد خلال فترة عمله مجموعة من المناصب القيادية في قطر للطاقة والشركات التابعة لها. وقد أشرف على مراقبة عمليات الآبار في الحقول البحرية التابعة لقطر للطاقة. ثم تم تعيينه نائباً للمدير العام في شركة أوكسيدنتال بتروليوم قطر المحدودة (OPQL) قبل أن يقود أنشطة النمو الدولية في مجال التنقيب والإنتاج مع قطر للبترول الدولية (QPI)، وبعد اندماج قطر للبترول الدولية (QPI) في قطر للطاقة، عاد السيد/أحمد إلى قطر للطاقة في عام ٢٠١٥ لقيادة إدارة أصول التنقيب والإنتاج الدولية التابعة لقطر للطاقة واستمر في بناء محفظة الاستكشاف والإنتاج الدولية من خلال النمو العضوي/ غير العضوي بالإضافة إلى قيادة مشاريع الاستكشاف المحلية.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

89823 سهم

السيد / عبدالرحمن علي العبدالله

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ عبدالرحمن علي العبدالله على درجة البكالوريوس في العلوم وإدارة الأعمال (تخصص تسويق) من جامعة دنفر كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية.

بدأ حياته المهنية مع قطر للطاقة في عام 1992، وقد تقلد السيد/ عبدالرحمن المناصب المتعددة في قطاعات متعددة وعلى مستويات مختلفة أثبتت قدرته في قيادة الأعمال.

يشغل حالياً منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة قطر ستيل منذ يناير عام 2021. يتمتع السيد/ العبدالله بخبرة واسعة تراكمت على مدى ثلاثين (30) عاماً من الخدمات المكرسة بالكامل في قطر للطاقة والشركات التابعة لها.

وفي إطار دوره في مجال المسؤولية الاجتماعية، يشغل السيد/ العبدالله عضوية مجلس إدارة أكاديمية قطر (الوكرة).

يساهم بنشاط كعضو في العديد من اللجان داخل الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (GPCA) والاتحاد العربي للحديد والصلب والرابطة العالمية للصلب.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

سعادة السيد/ أحمد بن علي الحمادي

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل، ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ أحمد علي الحمادي على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والتمويل والمحاسبة من كلية وارتون للأعمال في جامعة بنسلفانيا وماجستير إدارة الأعمال من كلية هارفارد للأعمال.

ويشغل السيد/الحمادي منصب مدير عام الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية، وقد شغل عدة مناصب رفيعة المستوى، فقط عمل كرئيس الاستثمار-إقليم أوربا وروسيا وتركيا، والمشرف على الاستثمارات المباشرة في أوربا وروسيا وتركيا بجهاز قطر للاستثمار.

هذا ويتمتع سعادته بخبرة واسعة ومتنوعة في مجال الأعمال والتجارة حيث شغل منصب نائب رئيس إدارة الأصول بمجموعة هيرمس المالية " قطر". قبل التحاقه بجهاز قطر للاستثمار، وله خبرة قيمة في شركة " بوز اند كومباني" كمستشار الخدمات المالية بشأن الإستراتيجية وفرص الاستثمار في الأسهم الخاصة والهياكل التنظيمية.

ويشغل السيد / الحمادي عدة مقاعد كعضو مجلس إدارة خارج وداخل دولة قطر وهي كالآتي: مطار هيثرو-لندن، SoFI بنك بسان فرانسيسكو، بورصة اسطنبول – تركيا، شركة دريم الدولية.

وعلى الصعيد المحلي، يترأس السيد/ الحمادي مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية، وشركة قطر كول، بالإضافة الى منصب نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة الكهرباء والماء القطرية. كما أنه عضو في مجلس إدارة مصرف الريان.

في عام 2019 تم اختياره كقائد عالمي شاب من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي.

المناصب الأخرى*:

رئيس مجلس إدارة شركة المتحدة للتنمية.

نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة الكهرباء والماء القطرية

عضو مجلس إدارة مصرف الريان.

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

*مناصب الأعضاء المشار إليها هي تلك التي تتعلق بشركات مساهمة عامة، أخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/ شركات أخرى.

صناعات قطر
(ش.م.ع.ق.)

ص.ب. 3212
الدوحة، قطر

هاتف.: 2080 4013 974+
فاكس: 9750 4013 974+

البريد الإلكتروني: iq@qatarenergy.qa
الموقع الإلكتروني: www.iq.com.qa